الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية في ظل المصالح الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية

من إعداد الطالبة:

عطاء الله رانيا

إشراف الأستاذ:

- طرشي ياسين

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
د.بالة عمار	أستاذ محاضر	رئيسا
أ.طرشي ياسين	أستاذ مساعد	مشرفا
فظاوي السعيد	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية 2020 - 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا،

ربنا ولا تحملنا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا،

ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به،

واعف عنا واغفر لنا وارحمنا

أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين،

اللهم ارحمني بترك المعاصي أبدا ما أبقيتني وارحمني أن أتكلف مالا يعنيني

وارزقني حسن النظر فيما يرضيك عني، اللهم إني أسألك علما نافعا ورزقا طيبا

وعملا متقبلا اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا يأس إذا أخفقنا وذكرنا أن الإخفاق هو سر النجاح فلا تأخذ تواضعنا وإذا أعطيتنا تواضعنا بكرامتنا فلا تأخذ اعتزازنا.

شكر وعرفان

إلى كل الذين كانوا لي شموعا في درب العلم، إلى كل من مد لي يد العون لإتمام الدراسة، إلى كل من يؤمن بنور العلم أقول شكرا.

أما الشكر الخاص، فهو لأستاذي الذي وقف دائما إلى جانبي عندما ضلتني الطريق، وقدم لي يد العون والمساعدة ولم يبخل عليا بشيء وساعدني لأكون أهلا لتقديم هذه المذكرة .

كما أتقدم بخالص شكري لكل من الأستاذ سعيد حفظاوي والأستاذ بالة عمار لقبولهم مناقشة مذكرتي.

ولا أنسى التقدم بالشكر لكل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد، وأدعو الله أن يجازيهم خير الجزاء.

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني وهن على وهن، أهدي هذا العمل إلى أمي الحبيبة والغالية التي بذلت كل ما بوسعها لتوفرلي سبل العلم وكان لها الفضل الأكبرفي نتيجة صبرها وسهرها وتعبها على راحتي ولتقديمها الدعم المعنوي والمادي لي، ومهما شكرتها فلن أوفيها حقها، كما أهدي هذا العمل لأبي الذي لطالما كان يقدم يد العون لي في كل خطوة أخطوها ،

أهدي هذا العمل إلى كل أفراد أسرتي ، إخوتي

الأربعة(رابح،بلال،نذير،عبد الرزاق) وأختي توأم روحي الوحيدة والواحدة(وافية) حفضها الله وحفظ لها بناتها، كما أشكرزوجي لوقوفه لجنبي ولرفع معنوياتي كل الوقت، ولا أنسى أن أهدي هذا العمل إلى أحبائي زملائي وزميلاتي بالأخص : صليحة، سمية، روميسا، وداد، عبير، رشيدة. واسأل الله أن يحفظهم لي.

قائمة المختصرات

دط: دون طبعة

د س ن: دون سنة نشر

ط: طبعة

ص: صفحة

P : page

المرجع السابق **Opcit**

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية تحليلية لأثر الصراع على العلاقات الصينية الأمريكية

المبحث الأول:ماهية الصراع الدولي

المطلب الأول:الصراع الدولي والمصطلحات المرتبطة به

الفرع الأول:مدلول الصراع الدولي

الفرع الثاني:المصطلحات المرتبطة بالصراع الدولي

المطلب الثاني: المنطلقات النظرية للصراع الدولي

المطلب الثالث:النظريات المفسرة للصراعات الدولية

الفرع الأول:التفسير الواقعي للنزاعات الدولية.

الفرع الثاني:التفسير الجيوبوليتيكي للنزاعات الدولية.

الفرع الثالث:التفسير البنائي للنزاعات الدولية.

الفرع الرابع:التفسير النظمي للنزاعات الدولية.

الفرع الخامس:تفسير نظرية النظم للنزاعات الدولية.

المطلب الرابع: أسباب وآليات الصراع الدولي.

الفرع الأول:أسباب الصراع الدولي

الفرع الثاني:آليات الصراع الدولي

المبحث الثاني: الصراع الإقتصادي الدولي ومحدداته

المطلب الأول:مدخل لفهم الصراع الدولي.

المطلب الثاني:كيفية إدارة الصراع الدولي

المبحث الثالث:أثر الصراعات الإقتصادية على العلاقات الدولية.

المطلب الأول:التغير من القوة العسكرية إلى القوة الإقتصادية.

المطلب الثاني:التغير من الحرب الكلاسيكية إلى الحرب الحديثة.

المطلب الثالث: تأثير الصراعات الدولية على العلاقات الدولية.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية الأمريكية

المبحث الأول:العلاقات الصينية الأمريكية من التنافس إلى التعاون

المطلب الأول:الإرهاصات التاريخية للعلاقات الصينية الأمريكية.

المطلب الثاني: مظاهر العلاقات الصينية الأمريكية.

الفرع الأول:مظاهر تعاون العلاقات الصينية الأمريكية.
الفرع الثاني:مظاهر تنافس العلاقات الصينية الأمريكية.
المطلب الثالث:محددات وأبعاد العلاقات الصينية الأمريكية.
المبحث الثاني:مضامين العلاقات الصينية الأمريكية
المطلب الأول:العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريككية.
المطلب الثاني: العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.
المطلب الثالث:قضايا صراعية مختلفة بين أمريكا و الصين.
الفرع الأول:بحر الصين الجنوبي.
الفرع الثاني:كوريا.
الفرع الثالث:تايوان.
الفرع الرابع:قضية هونغ كونغ.
الفرع الخامس:الفضاء الإلكتروني
الفرع السادس:مواجهة جائحة كورونا.
المبحث الثالث :مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية.
المطلب الأول:تأثير الصراع الأمريكي الصيني على العلاقات الدولية.
المطلب الثاني:سيناريو إستمرار الوضع القائم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.
المطلب الثالث:سيناريو التنافس والصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.
المطلب الرابع:سيناريو التعاون والتحالف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.
الخاتمة
قائمة المصادر والمراجع
الملخص

مقدمة

مقدمــة

شهد النظام الدولي مع مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات في ميزان القوى الدولي وبروز قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشكل نظاما دوليا آحادي القطبية "الإمبراطورية الأمريكية " ولكن هذه الحال لم تدم طويلا حيث بدأت التوقعات بشأن هذه الإمبراطورية تتراجع شيئا فشيئا بفعل عوامل مختلفة أدت هذه العوامل إلى زعزعة الثقة في القطب الأمريكي، لقد أدى تراجع المكانة الأمريكية على السياسة الدولية إلى تغيرات في طبيعة علاقاتها الدولية وفي مقدمتها علاقتها مع الصين (القوة الصاعدة).

ومن بين كل العلاقات الموجودة على الساحة الدولية نجد أن العلاقات الصينية الأمريكية هي أكثر العلاقات تعقيدا وتوترا فهي علاقة تمتاز بالغموض فلاهي منافسة صريحة ولاهي عداء واضح كما تمتاز هذه العلاقة بالتغير فتارة نجدها في منحى تنافسي وتارة أخرى في منحى تعاوني.

فالولايات المتحدة الأمريكية تتميز بإدارتها السياسية وقوتها العظمى الوحيدة في العالم بما تتوفر من قوة عسكرية هائلة وقدراتها التقنية المتنامية ونفوذها السياسي والإعلامي والمالي مما يجعلها تتحكم بالاقتصاد العالمي، وتتميز الصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والعسكري المتنامي وتمتلك أكبر جيش بري في العالم بالإضافة إلى الطائرات والتجارب النووية مما أدى بها إلى تشكيل قوة اقتصادية ناهضة تمتاز بانتشار نفوذها الاقتصادي في مختلف العالم وهذا ما جعلها تسعى للوصول إلى مرتبة القوة العظمى التي تكافئ الولايات المتحدة الأمريكية في مكانتها.

أما الصين فهي تعد أكبر ثالث شريك تجاري وثاني أهم مصدر للواردات الأمريكية، كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك ثنائي للصين ولقد نجحت الصين في تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح كما أصبحت الصين ذات رابع أقوى اقتصاد في لعالم وثالث أقوى دولة تجارية مما أدى إلى إشارة المعطيات الراهنة أن القرن الحالي سيكون كفرصة لتفوق الصين في الميادين كافة الاقتصادية منها والعسكرية مما سيزيد هذا من قلق الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى دائما أن تبقى في القمة.

ولقد أصبحت دراسة العلاقات الصينية الأمريكية تحظى باهتمام أكاديمي واسع لاسيما وان العلاقات القائمة بين البلدين تأخذ شكلا جديدا من التنافس المتصاعد بين القوتين الصينية والأمريكية حاليا وأحيانا توصف بالعلاقة بين "الاثنين الكبار "في النظام الدولي.

-أهمية الموضوع:

أهمية هذه الدراسة هو تتبع العلاقات بين اكبر قوتين في الساحة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) ومعرفة أهم مراحل تطور هذه العلاقة ومختلف أبعادها، لاسيما أن هذه العلاقة تتميز

بالتعقيد والتوتر وتتميز أيضا بالطابع الصراعي أحيانا والطابع التعاوني أحيانا أخرى، وهي علاقة تربط بين قوة مهيمنة (و.م.أ) وقوة صاعدة رامية للهيمنة (الصين) مما زاد للموضوع أهمية أكبر.

-أسباب اختيار الموضوع:

أن البحث في موضوع العلاقات الصينية الأمريكية في ظل المصالح الاقتصادية يستهوي الكثير من الباحثين خاصة منهم المختصين في العلاقات الدولية وليس فقط الباحثين بل أيضا الإعلاميين وكذا الرأي العام ذلك لأنه موضوع ليس بجديد وإنما يمتاز بالتجديد وكل مرة نلمس فيه جوانب جديدة تثير العديد من الإشكالات وعليه فان الدوافع التي دفعت لاختيار هذا الموضوع هي:

أسباب ذاتية:

هناك مجموعة من الدوافع الذاتية التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، فالدافع الأساسي هو حبي لهذا الموضوع الذي جعلني أبحث بشغف وحب وجدية وكذا الدافع الآخر كأي دافع باحث آخر وهو فضولي لمعرفة تطور الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمدى الذي سيصل إليه هذا الصراع.

أسباب موضوعية:

كون الموضوع يدخل في صميم العلاقات الدولية التي يتعين تناولها لاسيما أن الدولتين محل الدراسة من أعظم وأكبر الدول في الساحة الدولية.

محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع خاصة البعد الاقتصادي محل الدراسة.

الخروج بنتائج علمية دقيقة ومفيدة تجعل للباحثين في المستقبل يهتموا بالموضوع أكثر ويزيدوا من البحث والتعمق فيه.

-أهداف الدراسة:

بما أن موضوع الدراسة يتميز بكونه من أهم المواضيع المدروسة حاليا فإن أهداف هذه الدراسة تتمثل أولا في بحث مدى التحول الذي طرأ على هيكل النظام الدولي بعد ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشكل نظاما دوليا أحادي القطبية، وثانيا مدى التحول في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية والتصاعد الذي تشهده الصين في شتى المجالات والأهم من هذا الهدف الأساسي والذي يتمثل في معرفة مستقبل وتطور العلاقات الصينية الأمريكية خاصة في المجال الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة والتطرق لأهم القضايا الصراعية والتعاونية لكلا البلدين.

-إشكالية الموضوع:

إن إشكالية الموضوع تركز أساسا على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خاصة فيما يخص المجال الاقتصادي ومستقبل هذه العلاقة، وعليه نقوم بوضع الإشكالية المحورية التالية:

- **ما هو مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية في ظل الطرح الاقتصادي الدولي على ضوء إفرازات الو اقع الدولي الراهن؟**

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية عدد من التساؤلات الفرعية هي كما يلي:

***ما مفهوم الصراع الدولي؟**

***ما هو اثر الصراع على العلاقات الصينية الأمريكية ؟**

***ما طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية ؟**

- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، وضعنا المفترض التالي:

-الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى التعاون وبالتالي التقليل من حدة الخلافات مستقبلا.

-تتأثر العلاقة الصينية الأمريكية بعدة عوامل أبرزها مدى الثقة بين البلدين والخشية من تقلب موازين القوى ما يؤدي إلى جعل مستقبل العلاقة بين البلدين تنتهج نهج التعقل ما يجعلها تتميز بمزيج من التعاون والصراع في نفس الوقت، حيث لا يصل الصراع للمواجهة العسكرية واقتصار التعاون على القضايا الاقتصادية لتحقيق المصلحة.

- منهجية الدراسة:

اعتمدنا على مقاربة منهجية تعتمد منهج مركب من المناهج التالية:

***المنهج الوصفي التحليلي**: يعتبر هذا النهج من الناهد الرئيسية لتحليل الظواهر فلدراسة أي ظاهرة سياسية كانت أم اجتماعية يتطلب على الباحثين وصف هذه الظاهرة عن طريق جمع المعلومات وشرح الظاهرة شرحا دقيقا ومن خلال هذا المنهج تم وصف مراحل تطور العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأبعاد هذه العلاقة ووصف مدى قوة هذين البلدين.

***مسح تاريخي**: تم استخدام مسح تاريخي باعتبار أن الموضوع محل الدراسة له جذور تاريخية بدأت في الماضي ولازالت متواصلة لحد الآن..فلا يجوز الاستغناء عن أصل نشوء علاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

***منهج التحليل السياسي**: وظفنا هذا المنهج من خلال تحليل أسباب الصراع الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى والصين كقوة صاعدة حيث يعرف هذا المنهج على أنه الفهم الدقيق والعميق لمسار الأحداث السياسية وإدراك الدوافع المتعلقة بها والإلمام بجذور الأحداث ومخرجاتها والبحث في كافة الاحتمالات ومدى تأثيرها مع ترك المجال لتعدد وجهات النظر وقبول الرأي العام.

***منهج دراسة حالة**: يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج البحثية والعلمية التي تدرس الظواهر والحالات الفردية والثنائية والمجتمعية بهدف تشخيصها وقد خدم هذا المنهج الموضوع محل الدراسة من خلال جمع المعلومات التي تخص العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتتبع مصدر هذه المعلومات بغرض الحصول على العوامل التي سببت الحالة (حالة الصراع أو التعاون) وبالتالي الحصول على نتائج دقيقة من خلال دراستها دراسة متكاملة.

- حدود الدراسة:

*** الإطار الزمني:**

ينطلق النطاق الزمني للدراسة ابتداء من أوائل 1990 أين كانت البداية لبروز النظام العالمي الجديد وتفكك نظام الأحادية القطبية، وبروز القوى الكبرى في العالم والتنافس على من هو الأقوى ومن الذي سيتولى قيادة العالم، لتستمر الدراسة في البحث عن خفايا هذا الصراع القائم بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

*** الإطار المكاني:**

تركز هذه الدراسة على الصراع الاقتصادي العالمي القائم بين كلا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

- الدراسات السابقة:

كأي بحث يفرض على الباحث محاولة الاطلاع على أكبر عدد ممكن من المراجع الخاصة بالدراسات المتخصصة بخصوص موضوع بحثه كمرجعية علمية وموضوعية، ففيما يخص الموضوع محل الدراسة فقد تم التطلع لعدة دراسات سابقة من بينها:

*كتاب **للدكتور"خضر عباس عطوان" بعنوان: مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية،الطبعة الأولى، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، حيث تناول فيه العلاقات الأمريكية الصينية من منظور تاريخي وكذا التطورات التي شهدتها هذه العلاقة بعد الحرب الباردة و استنتج الكاتب من دراسته أن الصراع الحاصل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سواء كان صراعا أو تنافسا سيؤثر في استقرار إقليم جنوب شرق آسيا..إضافة إلى ما قدمه الدكتور خضر عباس في كتابه قد أضفت بدوري أن الصراع الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يؤثر على الساحة الدولية ككل وليس فقط في استقرار إقليم جنوب آسيا كما ذكرت أبعاد هذه العلاقة والمتمثلة في كل من "البعد الاقتصادي والعسكري والسياسي والثقافي " بالإضافة إلى ذكر محددات العلاقة الصينية الأمريكية.

*دراسة بعنوان "**العلاقات الأمريكية الصينية وإستراتيجية واشنطن التي تزعزع استقرار آسيا الباسيفيك**" تناولت إستراتيجية "**أوباما**" بالتركيز على منطقة آسيا والمكاسب الداخلية والخارجية التي

يهدف أوباما لتحقيقها، انتهت الدراسة بالتوصل لنتائج مفادها أن الإستراتيجية الأمريكية الصينية لا تبشر بالخير وأن أمريكا ستسعى جاهدا بشتى الطرق إن تحافظ على سيطرتها وهيمنتها على منطقة آسيا الباسيفيك.. إضافة إلى ما جاء في هذه الدراسة فقد أضفت أن بالرغم من الولايات المتحدة الأمريكية لها طابع صراعي مع الصين إلا أن هناك مظاهر تنافس بين البلدين كما ذكرت العلاقات الدبلوماسية والتجارية التي تربط البلدين.

*دراسة الباحث "**محمد عطية محمد ريحان**" بعنوان: "**التجربة الصينية وتحدياتها المستقبلية** "، **غزة، جامعة الأزهر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012**، ركز فيها الباحث عن نموذج التنمية الصينية وإستراتيجية هذه التنمية وكذا مكانة الصين الدولية وتوصل الكاتب إلى نتيجة مفادها أن الصين مازال أمامها العديد من التحديات لمواصلة صعودها الاقتصادي على المستوى الدولي ومن خلال تجاوزها لهذه التحديات ستكون قوة دولية عظمى... إضافة إلى ما قدمه الباحث فقد أضفت لدراسته أهم القضايا التي تتصارع عليها الولايات المتحدة الأمريكية والصين منها (بحر الصين الجنوبي – كوريا –جائحة كورونا...).

*دراسة "**محمود خليفة جودة محمد**" بعنوان " **أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته في الفترة 1990-2010**"، **القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، أبريل2014**، حيث تناول الباحث في دراسته أسباب الصعود الصيني وأبعاده ومعوقات هذا الصعود وركز عن دور الصين في النظام العالمي المقبل وتوصل الباحث إلى نتائج مفادها الصين سيكون لها مستقبل باهر وان النظام الدولي طرأت فيه متغيرات كل هذه المتغيرات في صالح الصين التي تساعدها أكثر في إبراز مكانتها في الساحة الدولية.

-هيكل الدراسة :

بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة:

-لقد جاء الفصل الأول بعنوان "المقاربة المفاهيمية التحليلية لتحليل أثر الصراع على العلاقات الصينية الأمريكية " وتناول ثلاث مباحث أولهم بعنوان ماهية الصراع الدولي والذي احتوى على أربعة مطالب، ركزنا في المطلب الأول على شرح مفهوم الصراع الدولي وذلك بتقديم مختلف التعريفات لبعض المفكرين، مثل "كارل دويتش" و "ريمون آرون"، وأيضا تم تقديم المفاهيم المرتبطة بالصراع الدولي كالتوتر والنزاع والأزمة، ولأن ظاهرة الصراع الدولي أصبحت ظاهرة مهمة تمت دراستها من مختلف الجوانب فهناك عدة نظريات فسرت هذه الظاهرة من خلال عدة مداخل، كالمدخل السيكولوجي والإيديولوجي والجيوبوليتيكي....الخ، أما المطلب الثالث فقد تم فيه ذكر النظريات المفسرة للصراعات الدولية واختلفت كل نظرية عن أخرى في تفسيرها لهذه الصراعات منها التفسير البنائي والجيوبوليتيكي الواقعية الكلاسيكية....الخ،وتم توضيح

أسباب وآليات الصراع الدولي حيث هناك عدة أسباب للصراع بين الدول منها الصراع على الموارد والصراعات العرقية والإثنية.... الخ حيث تم تناول هذه الأسباب و الآليات في المطلب الرابع .

أما بالنسبة للمبحث الثاني بعنوان الصراع الاقتصادي الدولي ومحدداته ولقد اقتصر على مطلبين أولهم جاء بعنوان مدخل لفهم الصراع الدولي حيث تم التحدث فيه عن الصراع الدولي بصفة عامة، أما المطلب الثاني عنوانه كيفية إدارة الصراع الدولي.

أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه عن أثر الصراعات الاقتصادية والذي احتوى على ثلاثة مطالب، الأول الذي كان بعنوان التغير من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية حيث تغير مفهوم القوة في النظام الدولي الحالي، أصبحت القوة الاقتصادية هي المقياس الفعلي لقوة الدول، أما المطلب الثاني فكان بعنوان التغير من الحرب الكلاسيكية إلى الحرب الحديثة، تم فيه تبيين أن الحروب الالكترونية ستدفع العالم إلى المزيد من الصراعات خاصة مع تطور آليات الهجوم الالكتروني، أما بالنسبة للمطلب الثالث والذي يحمل عنوان تأثير الصراع الأمريكي الصيني على العلاقات الدولية تم فيه اثبات أن هذا الصراع لديه تأثير على الدول الأخرى سواء كان هذا التأثير سياسي أو اقتصادي.

- وجاء الفصل الثاني بعنوان "العلاقات الصينية الأمريكية " حيث يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث أول المباحث تناول العلاقات الصينية الأمريكية من التنافس إلى التعاون وقد قسمناه إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول كان بعنوان الإرهاصات التاريخية للعلاقات الصينية الأمريكية، حيث تم ذكر بداية العلاقات الصينية الأمريكية وإبراز نشوء العلاقات الصينية الأمريكية وذلك بالعودة إلى تاريخ هذه العلاقات، أما المطلب الثاني والمعنون بمظاهر العلاقات الصينية الأمريكية تم إبراز فيه كل من مظاهر التنافس والتعاون، أما المطلب الثالث والذي يحمل عنوان محددات وأبعاد العلاقات الصينية الأمريكية حيث هناك محددات داخلية وخارجية تحدد لنا طبيعة العلاقات بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أما الأبعاد فهي تختلف بطبيعة كل بعد (اقتصادي، سياسي، عسكري، ثقافي)

وثاني مبحث تناول مضامين العلاقات الصينية الأمريكية، احتوى على ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث تم فيه إبراز الاتفاقيات التجارية بين البلدين والحروب التجارية بينهما، أما المطلب الثاني بعنوان العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدت الحرب الاقتصادية والتجارية بين البلدين إلى تحول الحرب إلى نوع من النفوذ السياسي، أما بالنسبة للمطلب الثالث والذي يحمل عنوان قضايا صراعية مختلفة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تم فيه التطرق إلى عدة قضايا منها: (بحر الصين الجنوبي، قضية كوريا، تايوان، قضية هونغ كونغ، الفضاء الالكتروني، جائحة كورونا).

أما المبحث الثالث فقد تضمن مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، وقد ضم أربعة مطالب أول المطالب بعنوان تأثير الصراع الصيني الأمريكي على العلاقات الدولية والذي وضحنا من خلاله إلى مدى تضرر أو تأثر الدول الأخرى بهذا التصادم أو التحالف ففي كلتا الحالتين هذا الصراع له تأثير مباشر على العلاقات الدولية، والمطلب الثاني عنوانه سيناريو استمرار وضع العلاقات الأمريكية فمستقبل العلاقات الصينية الأمريكية لا تسير على وتيرة واحدة، أما المطلب الثالث بعنوان تصادم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهذا لما تشهده العلاقة من توتر واحتكاك وذلك في ظل رغبة الصين في التحول لقوة عظمى وفي مقابل هذا رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في كبح جموحها لأنها تراها كمصدر تهديد لها، أما المطلب الرابع فهو بعنوان سيناريو التحالف والتعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية الصينية فبالرغم من افتقار العلاقة الصينية الأمريكية للثقة المتبادلة على جميع الأصعدة إلا أن يستوجب على البلدين أن يتعاونوا لاسيما وأن هناك مصالح مشتركة بينهما.

- وفي الأخير تم استخلاص بعض النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة في الخاتمة.

- **صعوبات الدراسة:**

تنحصر الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد الدراسة في:

*تواترية الأحداث وتسارعها بشكل يومي صعب من عملية ضبطها ورصدها.

*وجود بعض عناصر المادة العلمية المتعلقة بالموضوع في وسائل الإعلام الأمر الذي يتطلب المزيد من التدقيق والتمحيص لحصره في الأطر الموضوعية للدراسة، فالأحداث لازالت مفتوحة إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية تحليلية لأثر الصراع على العلاقات الصينية الأمريكية

تداول على الساحة الدولية العديد من الصراعات التي باتت موضوع الساعة، نظرا لأهمية اللاعبين فيها، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين يعتبران من أهم الأقطاب الدولية التي تؤثر على العلاقات الدولية، حيث تشكل هذه العلاقة نموذجا يجمع بين الصراع و التعاون الحذر اذ تمتلك كل منهما أبعاد وعناصر القوة العظمى مما جعلهما المحاولة دائما إلى الوصول للهيمنة على النظام الدولي،الصين اليوم هي من أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي و لذا فقد أثار الصعود الصيني وكذا نموها المتسارع من الجوانب الاقتصادية و السياسية و العسكرية و التطور التكنولوجي جدلا واسعا في حقل العلاقات الدولية مما أثار خوف الولايات المتحدة من حدوث تغيير في عملية ميزان القوى في النظام الدولي مما أدى هذا التغيير حدوث و نشوء صراع كبير أثر بشكل مباشر على العلاقات الصينية الأمريكية لذلك حاولنا من خلال هذا الفصل إلى إبراز و توضيح مفهوم الصراع و التطرق إلى أهم المصطلحات المتعلقة به.

المبحث الأول: ماهية الصراع الدولي

إن ظاهرة الصراع الدولي هي ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد و بالغة التشابك،حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأة الإنسان الأولى حيث عرفتها علاقاته في مستوياتها المختلفة فردية كانت أم جماعية وأيضا في أبعادها المتنوعة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.. فالصراع يختلف باختلاف طبيعته فعندما نتحدث عن الصراع الدولي سيتم التحدث أساسا عن اختلاف الدول في الدوافع و كذا في المصالح المشتركة و الأهداف المختلفة التي هي السبب الرئيسي لنشوء الصراعات، كما هو حاصل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الصراع الدولي والمصطلحات المرتبطة به

الفرع الأول : مدلول الصراع الدولي :

تتميز ظاهرة الصراع الدولي عن باقي ظواهر العلاقات الدولية بالتعقيد بسبب تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة.

من الأمور التي يجب التنويه بها إمكانية الخلط بين المفاهيم المرتبطة بظاهرة الصراع كمسالة التفريق بين صراع والحرب...الخ فالصراع في صميمه هو تصادم بين الإرادات الوطنية و التنازع الناتج عن اختلاف الدول في الدوافع و التصورات الأهداف والتطلعات الشيء الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق. ومن المفاهيم المرتبطة بالصراع المعبر عنها بالخصومة وتصارع الإرادات وذلك وفق خطورتها.[1]

يعرفه "كارل دويتش" بوجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو النشاط الذي لا يتفق مع واحد آخر وهو الذي يمنع أو يعرقل حدوث أو فعالية النشاط الثاني.

أما معهد "هايلدبرغ لأبحاث الصراع الدولي" فعرف الصراع بأنه تصادم على القيم الوطنية على الأقل بين طرفين من الجماعات المنظمة و الدول ومجموعة من الدول و المنظمات المصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها ونصرة قضاياهم.

يرى "ريمون أورون" أن الصراع هو إرادة المجتمع في امتلاك المزيد من الأشياء والعيش بنحو أفضل ما يجعل الصراع آلية.

ويمكن تعقيد مفهوم الصراع الدولي في تقاربه مع المفاهيم الأخرى كالتوتر- الأزمة- النزاع- الحرب من جهة و من جهة أخرى في صعوبة التميز بين الصراعات الدولية و الصراعات الداخلية التي اكتسبت بعدا دوليا بعد الحرب الباردة نتيجة تدويلها من خلال عرضها على المنظمات الدولية دون حصرها على الشأن الداخلي.

الفرع الثاني :المصطلحات المرتبطة بالصراع الدولي :

توجد بعض المفاهيم والمصطلحات التي تشبه في شكلها الصراع والتي جاءت بواسطة التطور التاريخي للصراع، وهي على النحو الآتي:

[1] اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الاصول والنظريات**،(الكويت:جامعة الكويت،1982)، ص213.

الصراع الداخلي: هو الصراع الذي يحدث داخل الدولة والمجتمع الواحد، وتتعدد دوافع هذا الصراع فمنه العرقي و المذهبي والسياسي على سبيل التعداد لا الحصر، على خلاف الصراع الدولي الذي تكون الدولة طرفا في الحالة الصراعية.

التوتر: هو حالة شيء يهدد بالقطيعة، يعرفه "مارسيل ميل" على انه مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل للجوء إلى القوات المسلحة وهو ما يشير إلى أن التوتر مرحلة سابقة للصراع.[1]

الأزمة: فهي تعني مجموعة الظروف و الأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة و النقطة الحاسمة التي يتحدد عنها مصير تطور ما أما إلى الأفضل أو لأسوء مثل الحياة و الموت، الحرب و السلم و ذلك لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها فقد عرفها "الستار بوخان " في كتابه إدارة الأزمات بأنها تحد ظاهر و رد فعل بين الطرفين أو عدة أطراف حاول كل منهما تحويل مجرى الأحداث الصالحة.

أما "كورال ببل " عرفها بأنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول و يشير "روبرت نورث " إلى أن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل و رد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد و الإكراه، ويشير "نورث" إلى أن الأزمات غالبا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب إذ تسوى سلميا أو تجمد، على انه يمكن دراستها على اعتبارها اشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها.

كما يعرفها "جون سبانير" موقف تطالب به دولة ما بتغيير الوضع القائم و هو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، ما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب و عليه وفقا لذلك فان الأزمة هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح و الأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعده الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديدا لمصالحه و قيمه الحيوية، ما يستلزم تحركا مضادا و سريعا للحفاظ على تلك المصالح مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية كما تعد فهي مواجهة متوترة بين مجموعات مسلحة معبأة معنويا قد تصل إلى درجة التهديد والصدام الطرفي وتمهد هذه الأوضاع إلى حرب أهلية وشيكة أو انهيار القانون والنظام السائد وتكون عندما يجعل احد الأطراف فجأة الطرف الأخر في وضع لا يطاق ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة والقيام بردود فعل

[1] جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**،(الجزائر: 1992)، ص97.

عنيفة إذا كان قابل بفقدان قيمته، في حين إن النزاع أو الحرب المحدودة التي يمكن أن تتحول إلى حرب شاملة و قد تحتوي على كثافة منخفضة في نطاق المواجهات مثل حرب العصابات و الفوضى السياسية.[1]

النزاع : فقد يبدأ بالتوتر ويمكن أن ينتقل إلى طور الأزمة الطويلة أو القصيرة المدى و هذه الأخيرة قد تقود إلى الخيار العسكري، كذلك فان الصراع يمكن أن تتعدد مظاهره وأشكاله كان يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا عرقيا حضاريا دعائيا...الخ كما يمكن أن تتعدد أدواته وأن تتدرج حسب فاعليته كالضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والتنازل والتحالف والتحريض والتخريب وصولا إلى التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح وهي الحرب.

وقد تأخذ الصراعات الدولية اتجاهات مختلفة إما نحو التصعيد أو التناقض وإما نحو الاستقرار أو التلاشي، وبشكل عام يمكن أن نعرف النزاع أو الصراع بدخول جماعات بشرية أو وحدات سياسية في نزاعات مسلحة إما بغية الحفاظ على مكاسب جديدة لا يمكن الحصول عليها بالوسائل السلمية، فالنزاع يحصل للحفاظ على وضع قائم مهدد بالتغيير أو لتغيير وضع قائم لم يعد ملائما للطرف مصدر النزاع.

كما يحدث النزاع نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.

الحرب: يفضل الكثير من الباحثين استعمال مفهوم النزاع المسلح على مفهوم الحرب لشموليته لأنه يلغي أو يعطل قنوات التفاعل النزاعي التقليدي و يستبدلها بآليات أخرى تتم بالعنف.

" كونسي رايت " يعرفها بالاتصال العنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة، ويرى "كلاوزفيتز" آن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى أي يعتبرها إحدى الخيارات السياسية المتاحة أمام صانع القرار لخدمة أهداف الوحدة أو المجموعة التي يمثلها.

أما"كارل دويتش " فيرى في الحرب درجة عالية من العنف المنظم تحضر له و تقوم به الدولة معتبرة ذلك عملا شرعيا يدخل في إطار ابسط حقوقها، ويكون هذا العنف المنظم موجها ضد دولة أخرى أو ضد إحدى الوحدات السياسية غير الدولة كالمنظمات والحركات الوطنية والسياسية.

و يميز "ريمون أرون " الحروب باعتبارها الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية في كتابة الحرب والسلام بين الأمم 3انواع من الحروب و هي:

- الحروب الكاملة وتكون بين وحدات سياسية يكون بينها اعتراف بالوجود والشرعية.
- حروب فوق الدول أو حروب امبريالية يتمثل رهانها في الحفاظ على تفكك وحدة سياسية أو امبريالية.

[1] sous la direction de Philippe Lemarchand, l'Europe centrale et balkanique, atlas d'histoire politique, édition complexe : Bruxelles,1995,p.27.

- ويتم الانتقال من حرب بين الدول إلى حرب امبريالية عندما يقوم احد فاعلي النظام الدولي راضيا أو لا ببسط هيمنته أو إمبراطوريته على منافسيه في حالة الانتصار.

وبشكل عام مفهوم النزاع يكمن في دخول جماعات بشرية أو وحدات سياسية في نزاعات مسلحة إما بغية الحفاظ على مكاسب تهددها أطراف أخرى أو بغية الحصول على مكاسب جديدة لا يمكن الحصول عليها بالوسائل السلمية فالنزاع يحصل للحفاظ على وضع قائم مهدد بالتغيير أو لتغير وضع قائم لم يعد ملائما للطرف مصدر النزاع.[1]

المطلب الثاني: المنطلقات النظرية لظاهرة الصراع الدولي :

إن تعقد ظاهرة الصراع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية راجع إلى تعدد أبعادها واختلاف مسبباتها وتشابك تفاعلاتها أدى إلى تعدد المداخل والمنطلقات النظرية التي تحاول تفسير ظاهرة الصراع الدولي في العلاقات الدولية بارتباطها بما يلي:

أولا: المدخل السيكولوجي:

ترتكز تفسيرات هذا المدخل في معالجة ظاهرة صراع العلاقات الدولية على الاتجاه الذي يربط بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية نفسها ذلك إن نزعة الإنسان إلى التدمير تجد أساسها في غريزة حب التسلط و السيطرة (نابليون . هتلر . ستالين) كذلك الانتقام وتوتر الصراعات والحروب، ينسب دعاة هذا الاتجاه الدافع إلى الصراع إلى عامل الإحباط والشعور بعدم الرضا الشيء الذي يدفع إلى العنف والعدوانية، وقد سعت الكثير من التفسيرات معرفة الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الصراع الأمر الذي دفع برواد مدرسة التحليل السيكولوجي إلى التركيز على دور العوامل النفسية والدوافع الغريزية العدوانية لدى الفرد في نشوء الظاهرة على المستوى الدولي.[2]

ثانيا: المدخل الإيديولوجي:

وفقا لهذا المدخل فان التناقضات الإيديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولي تمثل مجال كبير للصراعات الدولية ودعاة هذا المدخل يدعونه من اخطر أسباب الصراعات بين الدول، ويركزون على الإيديولوجية الماركسية التي هي في صميمها منهاج الصراع.

[1] ناصف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي،1985)، ص293.

[2] أحمد رسلان، **نظرية الصراع الدولي –دراسة في تطورالأسرة الدولية المعاصرة**، (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986)،ص51.

والمنهج الذي تعتمده الإيديولوجية الماركسية قائم علا افتراض أن الحرب كنقطة نهاية، فالصراع ظاهرة طبيعية تاريخية وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني.[1]

والتحليل الماركسي للصراع القائم علا تصنيف الطبقي حيث اعتبر أن جوهر الصراع يمكن في التضارب و التناقض بين مصالح الطبقات الاجتماعية التي تقررها طبيعة العلاقات الإنتاجية التي يكونها الإنسان مع وسائل الإنتاج التي تقود إلا الصراع الطبقي الدائم ويعتبر التحليل الماركسي المدخل العلمي الوحيد والصحيح لدراسة ظاهرة الصراع الدولي في العالم هذا لما لإيديولوجية البرجوازية الغربية ضد الإيديولوجية الماركسية (النظام الشيوعي الرأسمالي) في تكوين نظرية معاصرة للصراع الدولي المتمركز حول فكرة لصراع الإيديولوجي.[2]

ثالثا:المدخل الجيوبوليتيكي:

والتي تلتقي معظم نظرياته حول محور أساسي يتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي علا عملية الصراع من اجل البقاء والنمو ويمكن الإشارة هما إلا نظرية "راتزل" ينظر إلا الحدود الدولية علا أنها مناطق غير ثابتة وقابلة للتبديل طبقا للقوة الدولية التي تسعا إلا التوسع ويكون لديها فكرة المجال الحيوي وهو ما يؤدي إلا الصراعات الدولية وخير مثال اعتناق ألمانيا لفكرة المجال الحيوي أدى إلا اندلاع الحرب العالمية الثانية،[3] وتعد التقسيمات القائمة للحدود النتيجة المادية لصراعات القوى على المستوى الدولي.[4]

رابعا: المدخل السياسي:

هو ما يضيف سبب رئيسي لأسباب الصراع حيث أن وجود تكتلات أو تحالفات دولية متصارعة يؤدي إلى الحرب ومضاعفة حدة التوتر.

إن التحالف مكون أساسي من مكونات الصراع الدولي إذ لا تدخل الدول في أي صراع إلا وهي في حالة تحالف مع قوى أخرى ولولا انتشار الصراعات لما انتشرت التحالفات حيث أن قيام التحالفات هو حاجة سياسية ملحة لكل دول العالم وبالتالي مكون أساسي ودائم الوجود في كافة الصراعات الدولية.[5]

وتعتبر التحالفات أداة من أدوات سياسة توازن القوى والتي تقوم على الحيلولة دون تمكن دولة أو كتلة ما من فرض هيمنتها على النظام الدولي بشكل يهدد أمنها ومصلحتها مما يؤدي إلى خلق حالة من التعادل و

---

[1] أحمد رسلان، مرجع نفسه.

[2] إسماعيل مقلد، **العلاقات السياسية الدولية-دراسة في الأصول والنظريات**،(القاهرة: المكتبة الجامعية،1991)،ص235.

[3] إسماعيل مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، (بيروت: مؤسسة الأبحاث،1979)،ص51.

[4] السيد عليوة، **إدارة الصراعات الدولية- دراسة في سياسات التعاون الدولي**،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1988)، ص256.

[5] السيد عليوة، مرجع نفسه.

التكافؤ الدولي لان أي حلف أو تكتل جديد يحدث خللا في توازن القوى و يؤدي حتما إلى صراعات دائمة ويدخل فيه أيضا طبيعة الأنظمة ذلك أن أنظمة الحكم الشمولية بحكم عقيدتها ودوافعها تعد السبب الرئيسي والأكبر في تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي.[1]

خامسا:المدخل الاقتصادي:

إضافة إلى النظرية الماركسية التي تقوم على التفسير المادي و التفسير الاقتصادي للتاريخ بمعنى ان الحروب التي تقع إنما تحركها أسباب و دوافع اقتصادية تندرج في هذا الإطار النظرية الماركسية و غير الماركسية مثل نظرية "هوبسون" التي ظهرت في مطلع القرن العشرين، وهناك نظريات تفسر دخول الدول إلى حرب نتيجة رغبتها في رفع مستوى حياتها من خلال الحصول على إقليم أكبر، موارد إضافية استيعاب الضغوط الداخلية و محاولة حلها، والبعد الاقتصادي للعولمة هو البعد الأكثر وضوحا وأهمية، وهو يؤثر في الأبعاد الأخرى (السياسي،الاجتماعي....) الذين يرتكزون إليه بصورة كبيرة، أما العولمة الاقتصادية فهي تعني بروز عالم بلا حدود اقتصادية واندماج غالبية سكان العالم في الاقتصاد الرأسمالي.[2]

سادسا :المدخل السوسيولوجي(الديمغرافي):

تجمع النظريات الديمغرافية إلى جانب مضمونها السوسيولوجي أبعاد اقتصادية جيوبوليتيكية واضحة وتعتقد إن الزيادات السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيسي للصراعات والحروب لأنها تدفع إلى الحصول على مجال حيوي أكبر.[3]

إضافة إلى نظرية الدورات الديمغرافية التي تعتبر أن كل الدول في تطورها السكاني يمر ب3 مراحل: النمو –الانفجار –الاستقرار، وتعد كل مرحلة من مرحلة النمو والانفجار لما لهما من تأثير ضاغط على الدول يدفعها إلى خلق صراعات للدول المحيطة أو التي تجد لديها مصالح تسهم في حل مشاكلها.[4]

سابعا- المدخل المتعلق بأنظمة الحكم:

يفترض هذا المدخل وجود علاقة بن الدكتاتورية والصراع الدولي، فتبعا لبنية أنظمة الحكم الديكتاتورية والعقائد التي تحركها وما تملك من أساليب، تهدد استقرار المجتمع الدولي، كما أن طبيعة هذه الأنظمة تستدعي في بعض الأحيان استخدام القوة تجاهها لتعدل من سلوكها.

---

[1] ميمون طاهري، **عولمة الاقتصاد- عولمة الأزمات الوجه الحقيقي للقرية الكونية**، (الأردن: جامعة جرش الأهلية، المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية الشريعة،2010)، 520.

[2] عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، ص330.

[3] إسماعيل مقلد، مرجع سبق ذكره، ص55.

[4] عباس رشدي العماري، مرجع نفسه، ص331.

ثامنا: المدخل المتعلق بالنظام السياسي الدولي:

العوامل السياسية تؤثر على احتمال الحرب أو السلام ولعل أهم هذه العوامل هي طبيعة النظام السياسي .استقرار الحكومة، ووجود صراعات سياسية داخلية يرى هذا المدخل أن بقاء النظام السياسي الدولي مرتكزا على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الرئيس للصراعات الدولية وإن التحلل من هذا المأزق يتطلب صهر الدارسات الفردية للدول ودمجها في إدارة عالمية ذات سيادة واحدة، فالصراعات والحروب لن تنتهي في ظل وجود مبدأ السيادة القومية و بقاء النظام الدولي قائم على تعدد الدول.[1]

تاسعا: المدخل المرتبط بالمصالح القومية:

وفقا لهذا المدخل تكون حماية المصالح القومية هي الدافع الرئيس في سعي الدولة نحو زيادة قوتها لحماية هذه المصالح من خلال مضاعفة مواردها من القوة أو كما عرفه "هانس مورغانتو " أن الدافع الذي يحرك الإنسان هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومقابلة التحدي وإثبات الذات، فالمصلحة ليست فقط مرادف للقوة.

عاشرًا: المدخل المرتبط بسباق التسلح:

يرتكز هذا المدخل في تفسير ظاهرة الصراع الدولي على سباق التسلح الذي يؤدي إلى خلق فجوة بين الدول المتقدمة التي لها القدرة على استثمار الثورة التكنولوجية في تطوير القدرات العسكرية، وبين الدول التي لا تتوفر لديها هذه القدرات وهو ما يحفز الدول المتقدمة التي لها القدرة على افتعال الحروب استغلالا لهذا الفارق، وعلى الجانب الآخر يعمل سباق التسلح على تهيئة البيئة الصراعية من خلال ما يثيره من شكوك خضم عمله السري، ناهيك عن الضغط باتجاه الصراع الذي تقوم به مجموعات المصالح المرتبطة بالتطور التكنولوجي، حيث يؤدي ازدياد رصيد الدولة من الأسلحة إلى مزيد من الشك في نواياها، بالتالي حدوث توترات قد تؤدي إلى صراع.[2]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للصراعات أو النزاعات الدولية

تختلف ظاهرة الصراع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية، ولقد جاءت عدة نظريات لتفسير هذه الظاهرة، وهي في أغلبها نظريات حديثة متعلقة بدراسة الصراعات الدولية وتفسيرها وتتمثل هذه النظريات في :

[1] Hoffmann sanely, contemporary theory in international relations, fifth edition, united states of amerce:prentice-hall.inc.june,1965,p.201.

[2] سعد العتيبي، **المظاهر الصراعية في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية لأسباب نشوب وتطور العلاقات الصراعية بين المجتمعات**، الحلقة الثانية، مجلة القوات المسلحة السعودية،العدد 1997،108، ص36.

الفرع الأول: التفسير الو اقعي للنزاعات الدولية:

أحدثت النظرية الواقعية بشقيها صدى واسع في حقل العلاقات الدولية في تفسيرها للنزاعات الدولية وقد تجلى ذلك في :

مستوى الدولة كوحدة تحليل النزاع إن الحديث عن الدولة كوحدة تحليل لظواهر العلاقات الدولية، يدفع بالكثيرين إلى التوجه نحو أطروحات المدرسة الواقعية باعتبارها أهم اتجاه نظري أسس أطروحاته على الدولة كوحدة تحليل أساسية لفهم مختلف الظواهر الدولية.

*** الو اقعية الكلاسيكية:**

رغم ثراء ميدان العلاقات الدولية بالعديد من النظريات والمقاربات إلا أن الواقعة حازت على النصيب الأوفر من اهتمام الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية، وهو ما جعلها تهيمن على الدراسات النظرية لهذا الحقل لفترات طويلة، كونها قدمت المستويات التفسيرية الأمثل لمسائل الصراعات والحروب، وربما كان التعاطي الدائم للواقعيين مع حالة الحرب هو المسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي من جهة و عنصر إضفاء الموضوعية من جهة أخرى.

ويستوحي الواقعيون تحليلاتهم من فلسفة ميكافييلي وخصوصا من "هوبز Hobbes" في كتابه الدولة ذات النظام الدكتاتوري الصادر بالإنجليزية عام 1651، حيث وصف العالم في الوضع الطبيعي انه خلعة للغرائز النرجسية المغرورة للإنسان وهنا" حيث لا توجد قوة مشتركة فلا وجود لقانون و حيث لا وجود لقانون فليس هناك من ظلم."

و بالنسبة للواقعيين فان المجتمع الدولي مشكل من دول دون "قوة مشتركة " فهو فوضوي من الطبيعة و لقد وصف توسيد يد Thucydideمن قبل عملية التطور في العالم اليوناني، تبدأ المدينة بتسليح نفسها من اجل أن لا تقع تحت طغيان مدينة أخرى، وما أن تصبح مجهزة بمعدات عسكرية قوية، فإنها تصل إلى الاستدلال بأن الهدف أن تكون محمية أكثر، وما أن تقوم بذلك حتى تنتقل لوضع الدول المجاورة لها تحت وصايتها، وتصبح بالتالي امبريالية لأنها لم تبحث إلا عن الدفاع عن مصالحها و أن الموازنة الوحيدة لوقف هيمنة قوة كبرى تكمن في نتيجة تحالف الآخرين ومن هذا البحث الدائم عن توازن القوى.

وتتحدد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية فيما يلي:[1]

*الدول هي الفاعل الأساسي أو الأهم في العلاقات الدولية.

*الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ.

*الدولة فاعل عقلاني بالأساس.

[1] إسماعيل مقلد، مرجع سبق ذكره، ص70.

*الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية.

وينظر أنصار الواقعية عادة إلى القضايا العسكرية والأمنية والإستراتيجية، باعتبارها قضايا السياسة العليا، بينما يرون القضايا الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها قضايا السياسة الدنيا الروتينية والأقل أهمية.

وتعتمد الواقعية في تحليلاتها للعلاقات الدولية على مقولة أساسية وهي " أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب، والصراع والحرب هما أساس العلاقات الدولية " وأن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية يمكن إجمالها في 3 مصالح رئيسية:

*مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية الدولية وتعني أن تظل موجودة ماديا ولا يتم إلغائها.

*مصلحة تعظيم القوة العسكرية حيث أن الأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين.

*مصلحة تعظيم القوة السياسية يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية.

وتعتبر هذه المدرسة بأن توزيع القوة من أهم عوامل الصراع الدولي، والقوة عندها موزعة بين 3 أشكال هي: القوة العسكرية والاقتصادية والتجارية والسياسية التي تعد محصلة القوتين الاقتصادية والعسكرية، وتجد هذه الأفكار دعامتها لدى ابرز رواد الواقعية وهو هانز مورغانثو بقوله "إن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو المصلحة المحددة بناءا على القوة."

كما يرى الواقعيين بأن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها لدرجة يقود بعضها إلى الحرب، كما تلعب الإمكانيات المتوفرة للدولة دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري إذ أن القوة هي مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية كالتطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية أو العوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية.[1]

وتسعى الدول من خلال سلوكها الخارجي إلى تحقيق عدة أهداف قسمها مورغانثو إلى 3 أهداف رئيسية:

*زيادة القوة بإتباع سياسة توسعية.

*الحفاظ على القوة من خلال انتهاج سياسة الحفاظ على الوضع الراهن.

*إظهار القوة بإتباع سياسة عرض القوة.

[1] إسماعيل مقلد، مرجع سبق ذكره، ص71.

ونظرا لتركيزها على قضايا الحرب والأمن الوطني اعتبر مفهوم المصلحة بمثابة أداة تحليل أساسية في الواقعية الكلاسيكية لبناء تفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية إلى جانب مفهوم توازن القوى الذي يعتبر احد أهم إسهامات هانس مورغانتو في نظرية توازن القوى، حيث يعتبره على أنه الوسيلة الناجعة لضمان السلام، كما ينصح الدول المتنافسة أن تلزم نفسها بقبول نظام توازن القوى كإطار مشترك لمساعيها، لأن هذا الاتفاق يضبط الرغبة غير المحدودة للحصول على القوة و يحول دون تحقيق رغبة السيطرة.

كما يرى الواقعيون إن التسليم بمفهوم " المصلحة هي القوة " يمكن من تقييم أعمال القادة السياسيين في مراحل مختلفة من التاريخ، و يضيف أيضا بأن السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة.

وتعتبر هذه المدرسة إلى جانب ذلك أن الفوضى والصراع شيء ضروري أي أنه دائما سوف يكون هناك صراع ولا يكون هناك تعاون و أن مسائل الحرب والصراع تأتي دائما في المرتبة الأولى في العلاقات الدولية.[1]

فالصراع إذا حسب الواقعيين يعتبر حالة طبيعية ناتجة عن التضارب في المصالح بين الدول و يجسد مفهوم القوة المتغير الأساسي في تفسير سلوكيات الدول و أن التعبير القانونية ليست سوى ستار يخفي وراء محرك العلاقات الدولية إلا وهو القوة، أما في تحليلهم لمصادر الصراعات الدولية فان الواقعيين يهملون المصادر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للنزاعات فالنزاع حسب رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول في سعيها لاكتساب القوة و تحقيق المصالح الوطنية التي تكون عادة متناقضة مع الأطراف الأخرى.

كما يرتكز مفكرو الواقعية السياسية في تفسر السلوكيات النزاعية على مفاهيم إستراتيجية كالاختلال في ميزان القوى أو وجود فراغ قوة و الذي يحدث نتيجة انسحاب قوة كبرى من القيام بدور سياسي أساسي وأمني كانت تقوم به في منطقة معينة أو دولة معينة أو وجود موقع جيواستراتيجي هام (دولة –مضيق-بحر) يشكل نقطة جذب و تنافس عند القوى الدولية والإقليمية مثلا.

إلا أن أطروحات الواقعية التقليدية انتقدت بشكل لاذع بسبب منهجيتها السلوكية التي تمحورت حول سلوك الدولة العنصر الأساسي في تقديرها في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على انه نظام له بنيته أو كيانه المميز وبالغت في تفسيرها للمصلحة ومفهوم القوة وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية.

[1] السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص260.

الفرع الثاني: التفسير الجيوبوليتيكي:

عرفت الدراسات الجيوبوليتيكية تطورا كبيرا في فترة مابين الحربين العالمتين وبشكل أخص في ألمانيا على يد "فيرديك راتزل" Friedrich Ratzelوكارل هوشهوفر Karl Haushofer ولقد ركز هذا الإتجاه على:

أن الحدود مناطق مانعة لا ثبات فيها، وأنها قابلة للزحزحة في صالح الدول الأكثر قوة، وان الحدود كثيرا ما تؤدي إلى قيام الحروب الدولية لأن المساحة البرية لدولة معينة تحدد قوتها ولذا تسعى الدول وبشكل دائم لتوسيع حدود إقليميا وأن الرغبة في التوسع تبدو بشكل أوضح لدى الدول القومية أين تخضع الحدود للتغيير بشكل دائم حيث تصبح بذلك مناطق للصراع بين الدول، ويعتبر راتزل وكذلك هوش وفر أن الدول كمنظمات أو هيئات جغرافية حيث الحدود مدعوة لأن تتغير.[1]

إن المصدر الجغرافي للصراعات الدولية و أن كان تدهور من حيث أهميته النسبية نتيجة تدهور المتغير الجغرافي في السياسة الدولية و استقرار الحدود السياسية الدولية لحد كبير، إلا انه لا يزال يتسبب في العديد من الصراعات المعاصرة سواء كمصدر للصراع أو كحجة تساق لتبرير السلوك الصراع، حيث يمكن للجغرافيا أن تعمل كوسيط للنزاع بين دولتين متلاصقتين جغرافيا كما يمكن أن يرتبط المتغير الجغرافي بعامل السكان في تفسير مصادر بعض الصراعات فضغط السكان على مساحة الدولة و امتدادات الأمة التي توجد خارج الحدود السياسية للدولة المعبرة عن هذه الأزمة يمكن أن تكون نقطة بداية لمواقف تعارض بين دولتين تسعى فيها الأولى لضم إقليم الدولة الملاصقة لها أو جزء منه أو لضم إقليم الذي تعيش عليه الامتدادات القومية لشعبها.

كما يرى البعض أن أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها وذلك للأسباب التالية:

*إن أهمية هذه الأقاليم قد تكون ذات أهمية إستراتيجية لطرف واحد أو أكثر حيث الذي يسيطر على المنطقة موضوع النزاع تكون له ميزة عسكرية واضحة على الدول غير المسيطرة.

*قد تكون الأراضي ذات قيمة اقتصادية لوحدات أو أكثر من الأطراف لاحتوائها على ثروات طبيعية و معدنية.

*تكون ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول لأسباب عقائدية أو دينية.

*قد تدخل الدول في نزاعات إقليمية لأسباب قانونية أو تاريخية.

إن أهمية هذا المدخل في دراسة النزاع الدولي تكمن في إبراز دور العامل الجغرافي وتأثيره على سلوكيات الدول وبالأخص إثارة الصراعات الدولية خاصة إذا ارتبط الأمر بأهمية منطقة جغرافية لطرفين أو أكثر

[1] السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص262.

وإذا كانت هذه المنطقة تحظى بأهمية اقتصادية أو إستراتيجية بالإضافة إلى العامل الاثني الذي يبرز كذريعة لتدخل القوى الدولية في المناطق التي تراها ذات أهمية جيواستراتيجية، ولهذا فان المصدر الجغرافي يبرز كعامل مساعد في زيادة احتمالات الدخول في صراعات بين دول تنطوي على مصادر صراعية أخرى مثل الاختلافات الإيديولوجية واختلاف طبيعة الأنظمة.[1]

الفرع الثالث: التفسير البنائي للنزاعات الدولية :

ساهمت النهاية السلمية للحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية لان الواقعية والليبرالية وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيرها وتجلى هذا الاختلاف في:

تفسير البنائية للنزاعات من خلال اعتمادها على متغيري الهوية والمصلحة، ومن وجهة نظر البنائية فان القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي " كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها[2] " ورغم إن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة إلا إن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات وتنطلق البنائية من تصورات تنتقد الاتجاهات النظرية العقلانية التي تثبت فشلها في أعقاب نهاية الحرب الباردة من خلال عدم قدرتها على تفسير نهاية هذه الحرب بشكل سلمي ويتضح ذلك في:

*تستند الاتجاهات النظرية الواقعية والليبرالية في تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادية، وعلى خلاف ذلك تنطلق البنائية من عناصر غير مادية وبالتحديد على عنصر الهوية التي تعتبرها مسالة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمتطلباتها ومؤسساتها ومع ذلك فالبنائية لا تنفي دور العوامل المادية بل تحاول أن تربط بين العوامل المادية الذاتية والتذاتانية في العلاقات الدولية. [3]

*إن الاتجاهات العقلانية تعتبر أن الواقع الاجتماعي شيء معطى وبالتالي فإن مصالح الدول شيء معطى كذلك في حين البنائيين يعتبرون أن النظام الدولي هو من اختراع الإنسان فهو نتاج للفكر الإنساني الصرف، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زمني متصل وإذا تغيرت الأفكار التي تسود العلاقات الدولية القائمة فإن النظام نفسه سيتغير معها كذلك لان النظام يتضمن تلك الأفكار.

[1] السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص266.

[2] السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص268.

[3] السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص270.

*تركز البنائية كإطار مفهماتي على مفاهيم البنية –الفاعل –الهوية –المصالح والمعايير، وهو إطار مفهماتي اجتماعي قائم على الأفكار.

*يرى البنائيون أن فشل النظرية التقليدية يرجع في جزء كبير إلى إهمالها لمتغير الهوية وترى أن هذا الإهمال انعكس على عدم قدرة الواقعيون في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات خاصة الداخلية منها باعتبار أن أغلبها نزاعات يغذيها عنصر الهوية.

دور الهوية في تفسير السلوكيات النزاعية للفواعل:

رغم أن البنائية تتقاسم بعض الافتراضات مع الواقعية لاسيما فيما يتعلق بفوضوية النظام الدولي والإقرار بالإمكانيات والقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى وعقلانية الفاعلين إلا أنها ترفض ما يسميه الواقعيين بتصور كرة البيليارد كون هذا التصور فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات والصراعات الدولية وفي المقابل يريد البنائيون اختبار ما يوجد بداخل كريات البيليارد للوصول إلى إدراك تصور معمق بشان تلك الصراعات.[1]

حسب البنائيين فالصراعات الدولية لا يغذيها السعي لاكتساب القوة من اجل المصلحة (كما يعتقد الواقعيون التقليديون) ولا الطبيعة الفوضوية المطلقة للنظام الدولي (على غرار الواقعيون الجدد) بل يستندون في تفسير أشكال النزاعات المختلفة بالتركيز على تفاعلات الوحدات الأساسية من خلال إرجاع أسباب النزاع إلى التوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للإفراد أو القادة وهي العوامل التي ترى البنائية أنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة.

وربما يتفق التحليل البنائي للنزاعات (المرتكزة على الهوية) مع فكرة هنتغتون إذ يقول "يكشف الناس هويات جديدة عادة ما تكون قديمة، هم يسيرون تحت إعلام جديدة، عادة ما تكون قديمة لتؤدي بدورها إلى حروب مع أعداء جدد، هم في الحقيقة أعداء قدامى " وهذا يعني أن النزاعات بين الدول تغذيها التراكمات الحضارية والثقافية.

وعموما نستخلص إن الصراع وفق التحليل البنائي ليس معطى مسبق أو نتيجة لفوضى النظام الدولي، إنما هو نتاج للتوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة (أي نتاج لعوامل غير مادية) وهي العوامل التي ترى البنائية بأنها ليست معطى مسبق.[2]

[1] سخري محمد، **النظريات المفسرة للنزاعات الدولية**، (الجزائر:الموسوعة الجزائرية للدراسات الأمنية والإستراتيجية،2019)، ص26.

[2] سخري محمد، مرجع سبق ذكره، ص30.

الفرع الرابع: التفسير النظمي للنزاعات الدولية :

يتبنى الطرح النظمي للنزاعات الدولية بشكل خاص أنصار الاتجاهات: الواقعية الجديدة – نظرية النظم وهذا يظهر فيمايلي :

- **الواقعية الجديدة:**

تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية ومن أهم كتابها "كينيث والتز" و"ستيفن كريزنر" و"روبرت جيليبين" وجورج مودلسكي.... والواقعية الجديدة هي رؤية نسقية للسياسات الدولية، وهي عكس الواقعية التقليدية فإنها تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية.

وقد برز اعتماد الواقعية الجديدة على المنظومة الدولية في التحليل من خلال عمل والتز الكلاسيكي man state and war الذي قسم من خلاله مختلف السياسات الدولية وبشكل خاص تحديد أسباب الحرب وشروط السلام، انطلاقا من المستوى الذي تكمن ضمنه الأسباب: الفرد –الدولة –النظام الدولي ثم وضع تصنيفا أخر (1979) وضع بمقتضاه نظريات السياسة الدولية التي تحصر الأسباب في المستويين الفردي والوطني ضمن ما يسميه بالنظريات التقليصية أو الاختزالية في مقابل النسقية التي تستند إلى المستوى الدولي.

وينطلق "والتز" في بناء نظريته من افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما وهما الفرد والمجتمع أو الدولة، ويرى أن الصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته.[1]

ورغم انطلاق الواقعية الجديدة من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية الكلاسيكية... خاصة من حيث اعتبارها أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل وأن دراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين هذه الوحدات إلا أن الواقعيين الجدد لا ينكرون وجود فواعل أخرى غير الدولة كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات الإرهابية والمنظمات العبر وطنية، إلا أن هذه الفواعل تبقى في تصورهم ذات أهمية قليلة مادامت الدول هي الفواعل المهمة.

ترتكز الواقعية الجديدة على اثر بنية النظام الدولي وطبيعته على العلاقات بين الدول، وهم يرون أيضا أن الدول تتفاعل في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى يلزم كل منها بالاعتماد على ذاتها في تحقيق أهدافها إذ لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي يمكنها مساعدة الدول عند الحاجة.

[1] سخري محمد، مرجع سبق ذكره، ص28.

يركز الواقعيون الجدد على النتائج والآثار التي تحدثها بنية الأنساق الدولية على الدول (الفاعلين) المشكلين لها، فالتنافس في تلك الأنساق ينتهي بإزالة الدول التي تفتقر للجدية.

اعتبر والتز الدولة الفاعل الأساسي من جانب والارتكاز على بنية النظام الدولي لتفسير سلوكيات الدول من جانب أخر، فهو حريص على التمييز بين التنظير المنظومي (ينطلق من مستوى النظام) والتنظير الذي ينطلق من مستوى الوحدة، كما يعتقد والت زان النظام الدولي يخضع لقوانين خاصة به تختلف نوعيا عن تلك التي تتحكم بالمجتمعات القومية وهو ينطلق من فرضية " أن الدول هي في النظام الدولي وحدات متماثلة لا تختلف باختلاف أنظمتها بل باختلاف مواقعها في هذا النظام.

ومن وجهة نظر والتز فان ما عجزت النظريات الاختزالية عن تفسيره وهو لماذا تتصرف الدول بطريقة مماثلة رغم اختلاف أنظمتها السياسية وتناقض إيديولوجياتها.... لقد حلت هذه المشكلة مع الواقعية الجديدة التي تفترض أن العوائق النسقية تحتل موقعا وسطا بين لدول وسلوكيات سياستها الخارجية وتهدف الواقعية الجديدة إلى توضيح كيف أن هذه القوى النسقية مسئولة عن التشابه الملاحظ في سلوك السياسة الخارجية.

وفي تفسيره لسلوكيات الدول يقدم والتز مسلمتين: تتمثل الأولى في القول أن الدولة مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق الأمن وتناقض هذه المسلمة وجهة نظر العديد من الواقعيين الكلاسيكيين القائلين أن الدول تسعى لزيادة قوتها كغاية في حد ذاتها.[1]

أما فيما يخص علاقة شكل النظام بظاهرة الصراع فان والتز يبني تصوره بهذا الخصوص على فرضية تعتبر " أن الاستقرار يقوم في النظام ثنائي القطبين أكثر مما يقوم في نظام متعدد الأقطاب " وبالتالي حسب والتز فان نظام الثنائية القطبية هو الأكثر تحقيقا للاستقرار والأقل ميلا للصراعات ويدعم حجته هذه من خلال اعتبار:

*قدرة الدولتين المهيمنتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه تمكنها من تخفيف آثار استخدام الآخرين للعنف.

*قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجود اعتمادا على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية.

*إن زيادة القوتين العظميين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها حيث تصبح الأسلحة في النظام ثنائي القطب مهمة إذا كان الغرض منها لدافع ردعي وليس لاستعمالها مما يعني أن فكرة التوازن تحقق

[1] سخري محمد، مرجع سبق ذكره، ص30.

الاستقرار.[1]

عموما يبقى متغير الفوضى حسب الواقعية الجديدة بمثابة المرتكز الأساسي في تفسير السلوك النزاعي للفواعل، حيث تعني الفوضى حسبهم " غياب سلطة مشتركة لتعزيز آية قوانين أو قواعد لتقييد سلوك الدول أو أية فواعل أخرى، الشيء الذي يجعل من الفوضى تشجع سلوك الدول على التصرف المنفرد والترويج لسلوك المساعدة الذاتية، وفي ظل هذه الفوضى تشجع سلوك الدول على التصرف المنفرد والترويج لسلوك المساعدة الذاتية، وفي ظل هذه الفوضى يعد التعاون مسألة صعبة التحقيق، إضافة إلى ذلك ينزع الواقعيون الجدد نحو تبني نظرة أكثر تشاؤمية ورؤية لعالم تسوده.

- **نظرية النظم:**

تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكي في منتصف الخمسينيات فنظرية النظم تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، ويعمل منهج تحليل النظم على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، ويربط بين المستويات أيضا، ومن أهم رواد هذه النظرية نجد مورتن كابلان M. singer.ديفد سنغر D.kaplan تشارلز ماكليلاند Charles Makliland.

ينطلق "ديفيد سنغر" من اعتبار أن النظام الدولي هو الذي يشكل مفتاح تفسير لماذا وكيف تحاول الأمم التأثير على سلوكيات بعضها البعض، في حين أعطى "مورتن كابلان" النظام معنى يتمثل في مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها لدرجة كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية.

أما "تشارلز ماكيلاند" فقد اعتبر نظرية النظم وسيلة لتطوير وفهم العلاقات بين الدول القومية ويعتبر كابلان أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها، فبنية النظام حسب كابلن تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه.[2]

إذا حسب التحليل النظمي فان بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف وذلك عكس الاتجاه الواقعي التقليدي الذي يجعل من مفاهيم القوة والمصلحة هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي.

[1] إسماعيل مقلد، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] رقية عمراني، دراسة في الأصول النظرية، تم تصفح الموقع يوم: 2021/04/15 على الساعة: 15:30

http://peacekeepig.un.org/ar/conflict-and-natural-resouces.com

ظهرت 3 اتجاهات أساسية تسعى لتفسير العلاقة بين النظام الدولي ووقوع الصراعات:

***الاتجاه الأول: علاقة نظام تعدد الأقطاب بالصراع:**

يستند هذا الاتجاه على الفرضية القائلة أن "تواتر الحروب يخف عندما يتحول النظام من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب، أي أن زيادة عدد الأطراف الرئيسية يساهم في استقرار النظام " يدعم هذا الاتجاه كارل دويتش و"ديفيد سنغر" يضيفان انه كلما ابتعد النظام عن الثنائية القطبية في اتجاه التعددية فإن من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب، كما يؤكدان على أن بنيان القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة اكبر من هذا التفاعل بين الدول.

***الاتجاه الثاني: علاقة نظام الثنائية القطبية بالصراع:**

يرى دعاة هذا الاتجاه أن الثنائية القطبية هي أكثر مدعاة للاستقرار والأقل من حيث الحروب ويمثل هذا الاتجاه "كينيث والتز" الذي يعتقد أن النسق ثنائي القطبية يسوده الحذر المتبادل بين القطبين كما أن التقارب في مستويات القوة بين القطبين يحول دون سعي أي منهما في محاولة فرض هيمنته على القطب الآخر.[1]

يرى "والتز" أن هناك علاقة طردية بين زيادة القوى الكبرى لقوتها وبين تحقيق الاستقرار وذلك أن زيادة القوى العظمى لقوتها في القطبين يقلل من احتمالات استخدامها حيث يصبح امتلاك الأسلحة مهم بتوفرها كدافع ردعي وليس باستعمالها مما يعني فكرة التوازن تحقق الاستقرار وعلى هذا الأساس يرى "والتز" ضرورة زيادة الدول العظمى في القطبين لقوتها لان ذلك يقلل من احتمالات استخدامها.

إلا أن كلا من الاتجاهين لاقا انتقادات من طرف بعض الباحثين الذين أدركوا قصور كل اتجاه في تقديم تبريراته، ومن بين هؤلاء المعارضين نجد ريتشارد روزكرانس R.Roscrans الذي يقترح نموذجا آخر كبديل للنموذجين وهو القطبية التعددية الثنائية كاتجاه وسط والذي يجمع بين الاتجاهين السابقين (القطبية الثنائية والتعددية) من جهة والتخلص من نقاط ضعفها من جهة أخرى، حيث رأى روزكرانس أن دوافع التوسع واحتمالات الصراع بين قادة الكتلة أو التحالف هي أكبر في القطبية الثنائية أكثر منها في التعددية.

***الاتجاه الثالث: علاقة نظام القطب الواحد بالصراع:**

يرى "مايكل هاس" M. Haas أن نظام القطب الواحد أكثر ميلا لتحقيق الاستقرار الدولي فوجود قطب واحد حسبه يضمن استقرار النظام بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب وهو أكثر الأنظمة الدولية استقرارا

[1] أنور الهادي، تحليل نظريات النزاع الدولي، تم تفصح الموقع يوم: 2021/03/31 على الساعة: 09.45،

http://www.raialyoum.3698745546.hi.p=re.com

كما دعا كل من "روسو" و"دونتي" من قبل إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول ببعضها البعض كما يرتبط الأفراد في دولة واحدة وعلى هذا المبدأ لخص "جون فاسكيز" Jon Vasquez خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية:

*الدول الأقوى في النظام هي لأميل لخوض الحروب وحين يتغير ميزان القدرات العسكرية بين الدول الكبرى المتعادية حتى تقترب من درجة التعادل يزداد احتمال انجرارها للحرب.

*حين تتفق الدول الكبرى قواعد اللعبة السياسية والأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة يقل من شدة نزوعها لخوض حروب ضد بعضها البعض.

الفرع الخامس :تفسير نظرية الاحتياجات الإنسانية للنزاعات الدولية .

تنظر هذه النظرية للنزاعات على أنها تحدث عندما يشعر الفرد بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة وعليه فإن حل المنازعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد مشبعات لهذه الاحتياجات ويتضح هذا في :

تقوم نظرية الاحتياجات الإنسانية على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها وأن هناك آخرين يعوقون إشباعها، وتشمل نظرية الاحتياجات كل ما هو مادي وما هو معنوي، فالحاجة إلى الطعام والسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فان هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية ولحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة.[1]

والواقع أن أسباب الصراعات الدولية المتعلقة بالنظام الدولي التي اتفق عليها علماء العلاقات الدولية قليلة نسبيا لأن كثيرا منهم تحول من دراسة أسباب الصراع الدولي على مستوى النظام الدولي إلى دراسته على المستويين الفردي والوطني وحتى على مستوى الموضوعات الصراع بين الدول، وقد برز هذا التحول بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة التي أفرزت أنواعا جديدة من الصراعات، أصبح للعامل الثقافي والديني دورا كبيرا في تشكلها الأمر الذي زاد من صعوبة تبني مستوى تحليلي دون أخر في تفسيرها، وفسح بالتالي المجال لنظريات أخرى تقوم على تفسيرات تأملية تعطي الأهمية للعوامل غير المادية في تشكيل السلوكيات النزاعية على اعتبار أنها لا تنبع من الطبيعة الفوضوية للنظام بقدر ما هي انعكاس للتركيبة الاجتماعية و الخطابات والأفكار السائدة في المجتمع.

[1] عصام البارودي، دراسة في النزاعات الدولية، تم تصفح الموقع يوم 2021/03/31 على الساعة: 10:45
http://www.democraticac.de/p=34092.com

المطلب الرابع: أسباب وآليات الصراع الدولي:

الفرع الأول :أسباب الصراع الدولي:

تتعدد أسباب الصراع الدولي و تختلف باختلاف رغبة كل دولة في تحقيق مصالحها الخاصة وتتمثل هذه الصراعات في:

أولا :الصراع على الموارد الطبيعية:

تعود هذه الفكرة إلى أن وفرة الوقود الحفرى والمعادن النفيسة في البلدان النامية لم ينتج عنها تقدما اقتصاديا ورفاهة اجتماعية حقيقية لشعوب الدول الممتلكة لهذه الموارد بل على العكس كانت هذه الموارد الطبيعية سببا في اشتعال الحروب وتفاقم الصراعات الأهلية التي انتهت بمقتل ألاف الأبرياء، يتوقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن مالا يقل عن 40 بالمائة من الصراعات داخل الدول في السنوات آل 60 الماضية لها صلة ب الموارد الطبيعية.[1]

وأن هذا الارتباط يضاعف من خطر تدهور الصراع في السنوات الخمس الأولى له، فمنذ عام 1990 كان استغلال الموارد الطبيعية سببا في تغذية 18 صراعا على الأقل سواء كانت موارد عالية القيمة مثل الأخشاب والماس –ذهب –معادن –نفط... أو الموارد النادرة مثل الأراضي الخصبة – المياه.[2]

ثانيا: الصراعات العرقية والإثنية:

الصراع الاثني هو نزاع مسلح بين مجموعات إثنية مختلفة، وتكون غالبا بين دول متعددة الإثنيات كالحرب اليوغسلافية والحرب الأهلية الرواندية والحرب في إقليم دارفور.

أما الصراع العرقي هو عبارة عن تصادم بين الجماعات العرقية حول قضية أو مجموعة من القضايا تسعى في كل طائفة عرقية إلى تغيير الوضع القائم لصالحها والصراع العرقي عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروات والمشاركة في السلطة، بحيث تهدف الجماعات من خلالها الحصول على حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد تطور الأمر إلى رغبة الجماعة في الانفصال والحصول على حكم ذاتي لإقليم معين تعيش فيه.

ثالثا: التطور التكنولوجي وسباق التسلح:

يمكن تفسير ظاهرة الصراع الدولي على سباق التسلح الذي يؤدي لخلق فجوة بين الدول المتقدمة التي لها القدرة على استثمار الثورة التكنولوجية في تطوير القدرات العسكرية وبين الدول التي لا تتوفر لديها هذه

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات"المكتبة الأكاديمية**،(مصر:القاهرة،1991)،ص ص172،169.

[2] إبراهيم سخراوي، الصراع على الموارد الطبيعية، تم تصفح الموقع يوم: 2021/03/12 على الساعة: 18:55

http://www.handaoui.com.24789311474.org.re.

القدرات وهو ما يحفز الدول المتقدمة على افتعال الحروب استغلالا لهذا الفارق وعلى الجانب الآخر يعمل سباق التسلح على تهيئة البيئة الصراعية من خلال ما يثيره من شكوك من خضم عمله السري، إن استمرار التطور التكنولوجي في مجالات ونظم التسلح يدفع بدوره مجموعات المصالح المرتبطة به نحو مواصلة ضغوطها على دوائر صنع القرار للإبقاء على كل أو بعض بؤر التوتر والصراعات ساخنة وملتهبة بما يضمن مصالح هذه الجماعات بأقصى درجة ممكنة.[1]

رابعا:الصراع على الحدود البرية والبحرية:

أيا كان تعقد مسالة الحدود في الوقت الراهن فإن مشكلة الحدود البرية والبحرية قد أثارت وما زالت تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول.... كما أنها راسخة في أذهان كافة المتخصصين وغير المتخصصين، لأنها تمثل الإطار الذي تمارس فيه الدولة سيادتها الفعلية وتتفرق فيها المصالح الاقتصادية.[2]

خامسا:الصراع الإيديولوجي وتناقض الأفكاروالتوجهات:

حيث أن التناقض في الرؤى الإيديولوجية والنتائج المرتبطة به والتي تجعل من غير الممكن تسوية حل هذه الصراعات من خلال عملية المساومة، بل أن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الموقف بصراعات المصالح المرتبطة بتشعب الاختلافات الإيديولوجية بين طرفي أو أطراف النزاع، حيث يضيف البعد الإيديولوجي وضعا خاصا على الصراع يزيد من تعقيده فيصعب بالتالي على طرفيها وأطرافه التوصل إلى حلول مرضية لكليهما.[3]

سادسا:صراع البحث عن الدورأو المكانة الدولية:

وهي الدول التي لا ترضي عن مكانتها وسط النسق الدولي وتبحث عن دور يناسب مكانتها بما يتفق مع مصالحها، انطلاقا من مدى رغبة الدول في الإبقاء على صورة توزيع القوة في فترة معينة أو رغبتها في تعديلها.

الفرع الثاني: آليات الصراع الدولي و أنواع الصراع الدولي:

تمتلك كل دولة سياسة وجملة من الاستراتيجيات الخاصة التي تدفعها للصراع، ونظرا لتعدد أنواع الصراع الدولي أصبحت الدول تنتهج مجموعة من الآليات لمواجهة هذا الأخير وقد تجلى ذلك في:

[1] سخري محمد، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2] السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص276.

[3] منير محمود بدوي، **مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية الأسباب والأنواع**، مجلة الدراسات السابقة، جامعة اسيوط،مصر،العدد الثالث،1997، ص58

- **آليات الصراع :**

يكون الصراع سياسيا أو اقتصاديا أو مذهبيا أو اجتماعيا أو حتى تكنولوجيا.

وأدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعلية إلى سلبية ومن نماذجها على سبيل المثال : الضغط – الحصار-الاحتواء-التهديد-العقاب-التفاوض-المساومة –الإغراء-التنازل-التحالفات –التحريض – التخريب –التأمر.

أما الحرب فهي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم تعد تجد لحلها الوسائل الأكثر لينا أو الأقل تطرفا و لذلك تعد الحرب نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية.[1]

- **أنواع الصراع الدولي:**

أ. الصراع السلمي:

عندما تتحقق المصالح و المطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح الصراع سلمي ومن هذه الآليات الدساتير والقوانين والتكوين الأسري والعشائري ونظم الحكم والأحكام الدينية والأعراف ذو التقاليد وتراوح هذه الآليات بين كونها رسمية وغير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي وبين كونها رسمية ومدونة ومن أمثلة الأخيرة الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمطالبة بالحقوق العامة والخاصة وتسمى هذه الضوابط "نطاقات السلام" فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمر.

ب. الصراع العنيف:

يصبح الصراع عنيف عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة وكما ذكر سابقا فان الصراع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة.... ولقد حدد الباحثين أبعاد الصراع العنيف في 4 عناصر يلزم التمعن في كل نزاع لتحديدها بدقة بقصد وضع سياسات منع نشوب النزاعات والصراعات أو التخفيف منها.

[1] منير محمود بدوي، مرجع سبق ذكره، ص60.

المبحث الثاني:الصراع الاقتصادي الدولي و محدداته

يعيش النظام الدولي اليوم حالة صراع اقتصادي متفاقم بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وهو تحدي كبير بين البلدين و الذي يمكن أن يؤدي بهما إلى الانزلاق لحرب عالمية، فالنظام الدولي القائم قد حقق للدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الكثير من الأجواء لإحكام القبضة على الاقتصاد العالمي لتكون الولايات المتحدة الأمريكية هي رأس هرم الاقتصاد العالمي، والصين بدورها حققت نموا اقتصادي مطرد أدى بالولايات المتحدة تفضيل نشوب صراع و حرب اقتصادية بينها و بين الصين على انها تتخلى عن سياسة الاقتصاد العالمي .

المطلب الأول:مدخل لفهم الطرح الدولي

تتحدد ظاهرة الصراع الدولي دائما في ضوء هيكلة النظام الدولي وعلاقات القوة السائدة فيه، ذلك أن انهيار الثنائية القطبية أدى إلى توليد مصادر جديدة للصراع الدولي على مستويات عديدة.

أدت هذه الوضعية إلى فقدان ميكانيزمات الاستقرار وضبط الصراع التي طورتها القوتان العظمتان في ظل الحرب الباردة في إطار قيامها بإعادة تكييف كافة النزاعات الإقليمية وفقا لصراعها المركزي غير أن الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بازدياد عدد الصراعات بشكل عام مقارنة مع الفترات السابقة ويمكن استخلاص العديد من الملاحظات حول طبيعة وأنواع النزاعات التي سادت في الجزء الثاني من القرن العشرين والتي حصل أغلبها في العالم الثالث (آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية)، مقارنة مع أوروبا نتيجة ميزان الرعب النووي بين القوتين العظمتين، ونظرا لتوصل أغلب الدول الأوروبية إلى حل الكثير من القضايا التي تشكل مصدرا للنزاعات الدولية في العالم الثالث بشكل أو بآخر وتشير إلى بعض المجالات: بناء الدولة، التنمية الاقتصادية، الهوية الوطنية..... الخ.[1]

كما حصل ازدياد في عدد النزاعات الداخلية التي تبدأ على المستوى الداخلي وتتحول إلى المستوى الإقليمي والدولي نتيجة تدخل قوى خارجية عسكريا وسياسيا، ازدادت إذن النزاعات الاثنية والجماعية والوطنية وقابل ذلك انخفاض الحروب والنزاعات المسلحة التقليدية بين الدول خاصة الحروب الاستعمارية، ازداد التدخل الخارجي في النزاعات بشكل ملحوظ وتحديدا التدخل المباشر والأسباب الراجعة للنزاعات الداخلية، إما للبيئة المجتمعية أو استحالة قيام نظام دولي جيد إلا في حالة تطابق حدود الدول مع الأمم فوجود قومية مختلفة ضمن دولة واحدة تطالب باستقلالها أو بالانضمام إلى دولة أخرى سيبقى دائما سمة نزاعية رئيسية في النظام الدولي.

وعن أسباب النزاعات الدولية والصراعات الحاصلة في الوقت الحالي فهي متعددة فالسباق نحو السلطة أو احتلال إقليم هي أسباب معروفة ولكن نزاعات نهاية القرن العشرين اتسمت بنوع من التعقيد فيما يخص أسبابها وتطوراتها وحتى شرعيتها يصنفها الدكتور مايكل كلار M. Klar.

- نزاعات إقليمية كالنزاع التقليدي بين الهند وباكستان أو النزاع العراقي الإيراني.
- حروب على الموارد الطبيعية كحرب المياه في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية أو كحرب الخليج الثانية للتحكم والسيطرة على مصادر النفط في العالم.

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص213.

- نزاعات انفصالية أو قومية تحاول فيها المجموعات الاثنية، القومية تشكيل دول خاصة بها أي متجانسة قوميا.
- نزاعات تحاول فيها مجموعات اثنية/ قومية تمديد حدود دولها إلى الأقاليم الأخرى تعيش فيها مجموعات تنتمي إلى نفس القومية.
- حروب اثنية دينية وقبلية عندما تتصارع هذه المجموعات داخل دولة واحدة على احتلال الأرض والموارد كما كان الحال في الصومال، رواندا، البوسنة.
- نزاعات ثورية أصولية، مجموعات تهدف إلى تغيير الأوضاع وفرض إيديولوجية على باقي مواطني نفس الدولة كما هو الشأن بالنسبة لليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المطلب الثاني:كيفية إدارة الصراع الدولي

يقترح بعض الباحثين مجموعة من الآليات التي تشكل مدخلا وإطارا لعملية التسوية والتي يمكن اتباعها لحل الصراع القائم أهمها:[2]

01- تغيير في الأولويات /تعديل المو اقف السياسية.

*حدوث تغيير في القيادة السياسية لأحد الأطراف كان تأتي قيادة سياسية براغماتية بدلا من قيادة إيديولوجية سابقة وهذا التغير في القيادة قد يؤدي إلى اهتمامها بأولويات أو قضايا مختلفة .... وقد يحدث التغيير في المواقف نتيجة التغير في الظروف والتحالفات المحلية والدولية والإقليمية المحيطة بقيادة الأطراف المتصارعة وخاصة التي تؤدي إلى تغير النظام الدولي الثنائي القطبية إلى أحادي القطبية وما نتج عنه من تغيير في موازين القوى لكثير من الأطراف المتصارعة في مناطق عدة من العالم.

*حدوث أزمات حادة اقتصادية مثلا لدى الأطراف المتصارعة كالأزمة المالية 2008-2012 تدفع إلى إعادة النظر في مواقفهم ومطالبهم الأساسية نتيجة تأثير هذه الأزمات على قدراتهم.

02- تقاسم الموارد أو المصادر المتنازع عليها:

تعتبر هذه الوسيلة وسيلة تسوية بين الأطراف المتصارعة من خلال الاعتماد على مبدأ "الحل الوسط " فيه يحصل كل طرف على جزء من المطالب ويتنازل عن جزء أخر وهذه العملية تقوم على قاعدة الأخذ والعطاء وهي تعتبر عملية معقدة ليس من السهل تحقيقها.... وقد يكون مبدأ تقاسم الموارد مثلا حول

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص216.

[2] عباس رشدي العماري، مرجع سبق ذكره، ص350.

السلطة مثل توزيع المناصب العليا في لدولة وأحيانا تستخدم هذه الآلية في منازعات المناطق الجغرافية أو الحدود أو الموارد الطبيعية بين الدول....

03-المقايضة :

تتم هذه الآلية من خلال حصول طرف من أطراف النزاع على جميع طلباته في جانب معين من قضية ما موضع الصراع وفي المقابل يحصل الطرف الآخر على طلباته في جانب آخر من هذه القضية فهي عملية مقايضة وهذه الآلية يمكن أن تستخدم سواء على صعيد السلطة السياسية أو نسبيا في الصراعات الإيديولوجية.[1]

04-تشارك السيطرة:

تتمثل هذه الآلية في إيجاد الأطراف المتنازعة قواسم إدارة مشتركة حول القضية المتنازع عليها كان يؤسس الطرفان منظمة أو هيئة مشتركة لإدارة الموارد المائية أو الموارد الطبيعية أو الاقتصادية المتنازع عليها ومن ثم تقاسم أرباحها وعائداتها وتتميز هذه الآلية بأنها قد تحول العلاقات من نمط أو حالة صراعية إلى نمط تشاركي تعاوني.

05- ترك السيطرة لطرف ثالث:

يتم هنا تنازل كل طرف عن سيطرته أو إدارته للموارد أو السلطة أو الأراضي أو القضية المتنازع عليها إلى طرف ثالث بشرط أن يكون مقبولا لكلا الطرفين قد يكون ذلك لفترة قصيرة أو مرحلة انتقالية أو طويلة المدى، إلى أن تصل الأطراف المتصارعة إلى صيغة اتفاق وهذه الآلية تستخدم بشكل متكرر في صراعات الاستقلال أو الانفصال القائمة على الهوية أو الامتدادات العرقية أو الاثنية.

06- الآليات التقليدية لتسوية الصراعات:

تتمثل هذه الآليات باستخدام مجموعة من الوسائل القانونية أو السياسية وهذه الإجراءات تكون مقبولة لإطراف الصراع ومن أبرز هذه الآليات التحكيم خاصة في نزاعات الأرض أو الحدود بين الدول سواء باللجوء لمنظمة العدل الدولية أو منظمات إقليمية في منطقة الصراع وكذا من أشكال هذه الآليات تنظيم استفتاء سواء لمعرفة أراء شعوب معينة من السكان الأصليين في الاستقلال أو الانفصال عن دولة ما أو ممارسة حق تقرير المصير.

07-ترك الأمور إلى فترة لاحقة أو المستقبل:

تتمثل هذه الآلية في تأجيل تسوية قضية الصراع إلى المستقبل (المحدد زمنيا أو المفتوح) ويتم عادة اللجوء لهذه الآلية لكسب الوقت الذي قد يترتب عليه إما تغير في المواقف السياسية أو الظروف المحيطة

[1] سعد العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص45.

بالصراع أو لخلق فرص جديدة لتسوية الصراع أو انتظار نتائج أو تقارير معينة من لجان تبحث على التحقيق في الصراع أو دراسة تقديم بعض الحلول.... إن هذه الآلية تعتمد على عدم إمكانية حل كافة قضايا الصراع وتعقيداته في وقت واحد مع إمكانية توفر فرص مستقبلية تسهم في تسوية الصراع.

إن هذه الآليات السبعة تشكل إطارا عاما، ولكن إطارا حصريا، ففي كثيرا من الأحيان تعتمد تسوية الصراعات على حلول وآليات جديدة وهذه الآليات تساعد لحد كبير في تحديد اطر عملية أو اتجاهات ومداخل معينة للبحث من خلالها عن تسويات للصراعات خاصة الصراعات الدولية والأهلية.[1]

[1] فالنستين بيتر، السعد سعد، تر: دبور محمد، **مدخل الى فهم تسوية الصراعات :الحرب والسلام والنظام العالمي**، المركز العلمي للدراسات السياسية،ط1،(عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،2006)،ص ص 82-89، ص ص151-159، ص ص173-177.

المبحث الثالث: أثر الصراعات الاقتصادية على العلاقات الدولية:

تميزت الصراعات والحروب والنزاعات على مر السنين بنتائجها الجذرية ولقد فرضت نهاية الحرب الباردة واقعا مغايرا تماما لما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة و لقد حدث تغيير كبير في النظام الدولي وكذا بروز فواعل كثيرة ذات فاعلية كبيرة ولم يقف فقط التحول هنا بل تعداه إلى تحول المتعلق فقط بالجوانب العسكرية إلى الدراسات الأمنية المتعددة الأبعاد حيث توسعت الدراسات الأمنية لتشمل كل التهديدات العسكرية منها والاقتصادية والتكنولوجية...الخ.

المطلب الأول: التغير من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية

يمثل مفهوم القوة حجر أساس في العلاقات الدولية، فالقدرة العسكرية أبرز مقومات الدولة ومع التطور العلمي والتكنولوجي وجب إحداث تغيرات على هذا المفهوم ليتواكب مع متغيرات العالم الحديث ليصبح العامل الاقتصادي عامل أهم و هذا يتجلى فيما يلي:

كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفوائد السياسية والاقتصادية للدولة ولكن مع تطورات العصر الحالي أصبحت الأداة الاقتصادية من أهم أدوات السياسة الخارجية حيث لم تعد نتائج الأداة العسكرية مضمونة وأصبحت غير مجدية لتحقيق الأهداف السياسية للدول وذلك أدى إلى ارتفاع تكاليف تلك الأداة كما أنها تقف كحجر في وجه تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع وأصبح الحسم للقوة الاقتصادية التي تميز الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي حيث ركزوا على القوة الاقتصادية والتكنولوجية لذلك انهار الاتحاد السوفياتي رغم امتلاكه للقوة العسكرية هائلة على الصعيدين التقليدي والنووي ولكن لا يعني هذا أن القوة العسكرية دون فائدة حيث شكلت القوة العسكرية رادعا مؤثرا للإستراتيجية الأمريكية في الناحية العسكرية فقط.[1]

فقد تغير مفهوم القوة في النظام الدولي الحالي فلم تعد القوة العسكرية هي مقياس قوة الدولة حيث أصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة حيث:[2]

-أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة ولكن أمنها مهدد مثل روسيا.

-تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفت عسكرية إلى تحالفات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، آسيان.

-أصبحت هناك دول لا تمتلك قوة عسكرية ولكن أمنها غير مهدد مثل اليابان.

ولقد تم تعزيز مفهوم القوة الناعمة في مرحلة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حيث قام الاتحاد السوفيتي بنشر الإيديولوجية الشيوعية وكانت الولايات المتحدة تحارب انتشار الشيوعية ومن هنا بدا التوجه إلى استخدام القوة الناعمة التي تعمل على هيمنة العقول بدلا من القوة الصلبة التي تعتمد على الهيمنة العسكرية.... حيث ظهرت دعوات دولية لاستخدام الوسائل السلمية في حل الصراعات الدولية.

فالمتغير الأساسي في فلسفة القوة في النظام العالمي الجديد هو الاكتفاء بالتهديد بالقوة بدلا من استخدامها حيث أصبح النظام الدولي الجديد يمثل انفصالا تدريجيا بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية

[1] محمد نصر، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**،(الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 1998)، ص250.

[2] عبد الناصر جندلي، **أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي**،(القاهرة: مكتبة مدبولي،2011)،ص17.

أي أن النظم الدولية القديمة تستند إلى قوة عسكرية اقتصادية.[1]

المطلب الثاني:التغير من الحرب الكلاسيكية إلى الحرب الحديثة:

لقد أحدثت الحرب الحديثة فرقا شاسعا في شكل الحرب أدى ذلك إلى الانتقال من مرحلة جديدة ومختلفة يتم من خلالها استخدام التقنية الالكترونية عوضا عن القوة البشرية التي كانت سابقا وتمثل هذا الفرق في :

شكلت ثورة المعلومات متغيرا اكتسب أهمية قصوى في عالم ما بعد الحرب الباردة وقد وصفت هذه الثورة المعلوماتية بالموجة التطورية الثالثة انطلاقا من كونها قادت إلى إدخال المجتمعات الإنسانية في حيز تطور قائم على محورية المعرفة والمعلومات.... إذ يعيش العالم في مرحلة متطورة من التقدم لمعلوماتي من حيث ثورة المعلومات الشاملة وثورة وسائل الاتصال الحديثة.

أدى تصاعد شبح الحرب النووية إلى دفع الدول المالكة لهذا السلاح بالتفكير في وسائل صراع تستثني المواجهة المباشرة هذا بالضبط ما شهده العالم خلال الحرب الباردة و التي امتدت حوالي 45 عام، وقد ظهرت خلال تلك الفترة مصطلحات عدة كالحرب بالوكالة والحرب الاقتصادية والحرب الالكترونية وغيرها فضلا عن ذلك عدم اللجوء إلى السلاح النووي لا يعني بأي شكل توقف الدول عن التفكير بوسائل جديدة للمواجهة وآخر هذه الوسائل هو التركيز على تكنولوجيا الحرب الالكترونية والتي تعد انتقال من الحرب الكلاسيكية إلى حرب تعتمد أساسا على مدى التطور التكنولوجي العسكري للدول المعنية ولا يمكن لدولة تفتقر لهذه الإمكانيات أن تتمرس فيها.[2]

ومع ظهور الانترنت ومواقع الويب أصبح الفضاء الالكتروني أحد العناصر الأساسية التي تؤثر في النظام الدولي بما يحمل من أدوات تكنولوجيا تلعب دورا مهما في عملية التعبئة والحشد في العالم فضلا عن التأثير في القيم السياسية وأشكال القوة المختلفة سواء كانت صلبة أو ناعمة، كما وتعد الحروب الالكترونية احد أوجه الصراع الدولي إذ يستطيع احد أطراف الصراع أن يوقع خسائر فادحة بالطرف الآخر وأن يتسبب في شل البنية المعلوماتية والاتصالية الخاصة به وهو ما يسبب خسائر عسكرية واقتصادية فادحة.

وعلى المستوى العالمي تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفضاء الالكتروني كحيز يجب أن تعمم فيه معايير ومقاييس سياسية وإيديولوجية مختلفة حسب مفهومها، ولقد أشارت مديرة وكالة الدفاع الأمريكية للتقنيات الواعدة "ريغينا دوغان" أن جهودا إضافية ستبذل لإنشاء سلاح الكتروني هجومي

[1] حسين بوقارة، **دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، (دار هومة، 2012)، ص33.

[2] الحرب الالكترونية في مستقبل الصراع الدولي، موقع أرتي عربية، تاريخ النشر 2017/03/10،.www.arabiacartt.com

يشكل عنصرا جوهريا في الآلة العسكرية مع ضرورة معرفة الإمكانات الالكترونية للدول الأخرى بهدف التحصين ضدها وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تمارس التجسس الالكتروني.[1]

وقد استطاعت الدول الكبرى من إنشاء جيوش الكترونية عظمى تستطيع فيها تغيير وجه العالم وأبرز الجيوش الالكترونية في العالم هي:

1)-**الوحدات الست في الولايات المتحدة الأمريكية**: تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في الحروب على ست عناصر هي الوحدة الأمريكية لقيادة الفضاء الالكتروني وهي المختصة بالتخطيط والتنسيق وإدارة عمليات الحروب الكترونية مع باقي الفروع التي تتبعها.

2)-**المكتب 121 في كوريا الشمالية**: تمتلك كوريا الشمالية وحدة خاصة بالحروب الالكترونية هي المكتب 121 وأهدافه الرئيسية هي كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان وأنشئ عام 1998.

3)- **اللواء 77 البريطاني**:انضمت بريطانيا للحروب الالكترونية باللواء 77 في أوائل 2015 يركز أساسا على الحسابات المؤيدة للإرهابيين على توتير حيث يعمل اللواء البريطاني على شن الحروب النفسية ويتكون من 2000 جندي.

4)- **مخابرات الإشارة الروسية:** إن مجموعة من الهاكرز يعملون لصالح استخبارات الإشارة الروسية وكان احدث الهجمات التي يشنها "هاكر روس" بحسب "سي ان ان " هو اختراق وزارة الخارجية الأمريكية واختراق أنظمة البيت الأبيض لدرجة تسريب جدول أعمال الرئيس الأمريكي باراك اوباما.

5)-**الوحدة (61398)الصينية**: تشتهر الصين بامتلاكها أحد أفضل الجيوش في الحروب الالكترونية في العالم ورغم عدم الكشف رسميا عن الوحدة المسئولة عن عمليات الاختراقات الصينية إلا أن وزارة العدل الأمريكية قالت ان الوحدة هي المصدر للحروب الصينية الالكترونية.

جيش إيران الالكتروني: في السنوات الأخيرة برزت إيران كقوة في الحروب الالكترونية من خلال جيش إيران الالكتروني والذي أظهر على اختراق أهدافه ببراعة على حد قول معهد الدراسات الإستراتيجية الأمريكية.[2]

---

[1] نقلا عن :عمر حرز الله، **الحرب الالكترونية :صراع في العالم الافتراضي**، صحيفة البيان، تاريخ النشر 2012/3/4 www.albayan.ae.

[2] نوران شفيق، **أثر التهديدات الالكترونية على العلاقات الدولية دراسة في أبعاد الأمن الالكتروني**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، 2018)، ص201.

المطلب الثالث: تأثير الصراعات الدولية على العلاقات الدولية

تمثل ظاهرة الصراع الجانب الأكثر بروزا وحركية في السياسة الدولية المعاصرة وقد كان للتحولات الجذرية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة انعاكاسات بالغة الأهمية على طبيعة ومضمون الصراعات الدولية.

أدى تراجع العوامل العسكرية و الإيديولوجية وتصاعد العوامل الاقتصادية والثقافية في العلاقات الدولية إلى ذلك باستكشاف وتحليل مضمون النظريات التي حاولت تفسير طبيعة الصراعات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة والتي كان لها تأثير مباشر على العلاقات الدولية، فبالرغم من الأهمية النسبية لدور العوامل الثقافية كمحرك للصراعات الدولية المعاصرة إلا أن الاعتبارات الإستراتيجية المرتبطة بالقوة والمصالح القومية تبقى حاضرة بقوة في معظم الصراعات، ويتم اللجوء إلى الاعتبارات الثقافية في كثير من الأحيان للتغطية على سياسات القوة السائدة في عالمنا المعاصر.

سجلت نهاية الحرب الباردة على المستوى الإستراتيجي بروز عالم بدون معالم ثابتة، كما أن نهاية الشيوعية على المستوى الإيديولوجي أوجدت عالما بدون عدو واضح وقادر على تحدي الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أبرز التحول في هيكل النظام الدولي بسبب الصراعات عدة تطورات أهمها تمدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي وحدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، كما حصل تحول في طبيعة المشكلات المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين، حيث شهد العالم تزايد المشكلات العابرة للحدود مثل:الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي ...إلخ، وقد كان للتحولات في هيكل موازين القوى في النظام الدولي الجديد انعكاسات بالغة الأهمية على خريطة الصراعات الدولية وعلى رأسها تصاعد الصراعات القومية أو الدينية أو الاثنية أو الطائفية في مناطق كثيرة من العالم، وعلى مستوى التنظير للعلاقات الدولية،[1] فقد برزت عدة أطروحات لمحاولة تفسير ما حدث بعد نهاية الحرب الباردة، من هنا ظهرت نظريات تركز على دور العوامل الثقافية والحضارية في تفسير العالقات الدولية بصفة عامة والصراعات الدولية بصفة خاصة، خصوصا بعد تراجع العوامل العسكرية والإيديولوجية التي تحكمت في عالم الحرب الباردة، من جهة أخرى بقيت نظريات أخرى تركز على الأمن الوطني والمصالح القومية واعتبارها العناصر الحاسمة المتحكمة في خريطة الصراعات العالمية.

فأحدث الصراعات التي أثرت على العلاقات الدولية هو الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وهو صراع على الهيمنة والنفوذ على النظام العالمي، وأجمع الكثير من المحللون والباحثون في الشؤون

[1] نوران شفيق، مرجع سبق ذكره، ص202.

الآسيوية قد أكدوا أن هذا الصراع يؤثر بشكل عام على النظام الدولي وذلك كل من الدولتين تمتلك أبعاد وعناصر القوة فالولايات المتحدة الأمريكية تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي وتنظر إلى الصين على أنها فوة ناهضة لدوريها الإقليمي والعالمي وترى أن صعودها يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي في حين ترغب الصين في الوصول إلى قمة النظام العالمي.

ختاما يمكن القول بان مزايا الحروب الالكترونية التي تفوق مزايا الدفاع، ستدفع العالم إلى المزيد من الصراعات وخاصة مع تطور آليات الهجوم الالكتروني بشكل متسرع مما يضفي عليها مزايا إضافية في المراحل المختلفة هذه التطورات، فغياب الأطر القانونية الدولية الرادعة في الحروب الالكترونية وانتقاء القيود الشرعية الدولية كنتيجة لعدم إمكانية التعرف على هوية المهاجم على عكس الهجوم التقليدي، كل هذه العوامل، كل هذه العوامل تجعل من الفضاء الالكتروني ساحة جاذبية للقوى الكبرى لإدارة صراعاتها مع بعضها البعض، فاستبدال الحرب العسكرية بتلك الالكترونية وانتقال الصراع مابين القوى الكبرى من المساحات التقليدية إلى الفضاء الالكتروني قد يسمح للقوى الدولية الدخول في مواجهات الكترونية.

الفصل الثاني
العلاقات الصينية الأمريكية

شهدت العلاقات الدولية العديد من الصراعات التي آلت لتحقيق السلم والأمن الدوليين، من أهم هذه العلاقات نجد العلاقات الصينية الأمريكية التي شهدت العديد من التغيرات في الفترة الأخيرة فبعدما كانت علاقة عادية كأي علاقة بين تربط بلدين أصبحت علاقة تتغير مع مرور الوقت و تتميز بالتجديد كذا تتميز بالتعقيد، ولقد تميزت هذه العلاقة بدرجات مختلفة تختلف باختلاف الوضع القائم فنجد مرات هذه العلاقة في إطار التعاون أو نجدها في إطار التنافس أو تؤول إلى منحى الاعتماد المتبادل وهذا ما جعل منها علاقة فريدة من نوعها و هي تمتاز بالخصوصية حيث تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة و التهديدات المتوقعة، حيث تتوافر كلا البلدين على عناصر القوة و الإرادة السياسية للقيام بدور عالمي فالولايات المتحدة تحاول الحفاظ على مكانتها العالمية في قمة الهرم السياسي الدولي و يستند هذا التفرد الأمريكي إلى قوة عسكرية هائلة بالإضافة إلى قدرات تقنية متنامية و متفوقة و إلى نفوذ سياسي و إعلامي ومالي هائل، والصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والعسكري المتنامي تسعى للوصول إلى مرتبة القوة العظمى، وسنحاول من خلال هذا الفصل إبراز وجه هذه العلاقة .

المبحث الأول: العلاقات الصينية الأمريكية من التنافس إلى التعاون

إن العلاقات الصينية الأمريكية هي علاقات معقدة تتراوح بين التقارب حينا والتصارع حينا آخر ومرجع ذلك بالأساس اختلافات مصالح كل منهما على الأخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لها دورها الإقليمي والعالمي بما يمكن أن يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، كما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشبعة على مستوى العالم، وضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة.

المطلب الأول: الإرهاصات التاريخية للعلاقات الصينية الأمريكية

لقد مرت العلاقات الصينية الأمريكية الصينية بأطوار عدة اختلفت باختلاف كل فترة عن الأخرى، وهي العلاقة الأكثر أهمية في العالم.

تعود بداية العلاقات الصينية الأمريكية لزمن وصول أول سفينة تجارية أمريكية إلى الصين ذلك في 1784 و قد حملت معها التجار الأمريكيين ولفترة ليست بقصيرة استمرت العلاقات الصينية الأمريكية من حيث محتواها التجاري إذ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التجارة أداة لسياستها اتجاه الصين ففي الثلاثينات من القرن التاسع عشر وأثناء مدة رئاسة "جاكسون" الذي كان يسعى لإيجاد فرص تجارية في الشرق الأوسط، حيث وضع بنود أول اتفاقية تجارية بين الطرفين أضفت على التبادلات التجارية الثنائية السمة القانونية.

انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب (الأمريكية– الاسبانية)عام 1898 عززت ميل الولايات المتحدة الأمريكية نحو التصرف كقوة عظمى ليساعد هذا على الدخول إلى الصين في وقت لاحق عبر سياسة "الباب المفتوح" حيث نمت العلاقات الاقتصادية و التجارية ما بين الدولتين على أثر الثورة الفيليبينية ضد النفوذ الأمريكي عام 1899و1901 التي حولت الفيليبين إلى محمية أمريكية، وعلى اثر ذلك طورت أمريكا تعاملها مع الصين ضمن نطاق تم تسميته "معاملة الأوامر" الذي استمر العمل به حتى عام 1940، أفاد هذا النظام إلى ضرورة عدم وقوع الصين تحت سيطرة أجنبية وتحويلها في الوقت ذاته سلميا إلى دولة صديقة، وعلى الرغم من دخول أمريكا والصين في علاقات اقتصادية واسعة أشهرها بلوغ مشاركة الصين في عام 1922 في الميزان التجاري الخارجي الأمريكي بنسبة 20 بالمائة، ولقد أدى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة العزلة في المدة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى الحد من تطور العلاقات بينهما، وقد ظهرت العلاقات ما بين (أمريكا والصين) واضحة أثناء فترة العدوان الياباني على الصين عام 1931.[1]

بدأ التقارب الصيني الأمريكي منذ عام 1868 أي بد إبرام معاهدة "بيرلنجيم" وتعزز التقارب الصيني الأمريكي للأمانة العامة للحزب الشيوعي الصيني بعد إنشاء جمهورية الصين الشعبية، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن عليها مواجهة الاتحاد السوفييتي آنذاك بالتقارب والايجابية، فقد قدم الاتحاد السوفييتي آنذاك مساعدات كبيرة في الجوانب الاقتصادية والفنية ساعدت على تطور الصين اقتصاديا

[1] خضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية**، ط1، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص13.

وعسكريا، لم تستمر العلاقات الجيدة بين الصين والاتحاد السوفييتي فاستغلت الولايات المتحدة الأمريكية

حدوث الخلاف وسعت لاستمالة الصين إلى جانبها، وحدت عدة زيارات متبادلة بين البلدين أدت إلى حدوث تعاون و مصالح مشتركة بينهما لمواجهة الخطر السوفييتي.[1]

وقد تم إنشاء علاقات عسكرية ثنائية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية بعدما أدرك العديد من المتخصصين في السياسة الخارجية أهمية الصين بالنسبة للاتحاد السوفييتي وأدت العلاقات العسكرية بين البلدين إلى حدوث التطبيع الصيني الأمريكي.[2]

وعودة إلى تاريخ العلاقات بين البلدين كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دعت إلى سياسة الباب المفتوح مع الصين منذ عام 1899، وتعني هذه السياسة المساواة بين جميع القوى الأجنبية في قدرتها على الوصول إلى الصين بدون أي نفوذ، كما تعني أيضا أن تكون الصين منفتحة على الوجود الأجنبي والتجارة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تف بادعاءاتها وأصابت الصينيين بخيبة أمل في معاهدة فرساي لعام 1919، حيث أقدمت على إعطاء شبه جزيرة شاندونغ إلى اليابان بدل إرجاعها إلى الصين بعدما انتزعت من ألمانيا، تحسنت العلاقات الصينية الأمريكية في السبعينات حيث قدمت واشنطن موافقة ضمنية للصين بمعاقبة الفيتناميين على اثر غزو كمبوديا، ومع ذلك بقيت الصين تحافظ على مسافة مع الولايات المتحدة الأمريكية ولم تصل إلى مستوى التحالف.[3]

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سبعينات القرن الماضي أن تجاهل جمهورية الصين الشعبية والاعتراف بجمهورية الصين الوطنية لم يعد يجدي، فقد قام الرئيس نيكسون آنذاك بزيارة إلى الصين الشعبية عام 1972 وتم الاتفاق خلال الزيارة على تبادل العلاقات الدبلوماسية وأن تحتل الصين الشعبية المقعد الدائم في مجلس الأمن بدلا من الصين الوطنية "تايوان " تلا ذلك تحسنا ملحوظا في

---

[1] فهد الدبيب، السياسة الخارجية الصينية تسعى للتحول إلى قطب ثان في النظام الدولي الجديد بعد أمريكا، الجزيرة ، تاريخ النشر:27/1/2011، تاريخ التصفح 2021/03/13.

http//www.al jazirah.com/ 2011/20110127/fe10.htm

[2] jar Donald Get, what's with the relationship Between Americas' army and china's Pals ! An examination of the terms of us army's strategic peace time engagement with the people's liberation army of the people's republic of china, strategic studies institute, us army war college,1996.2,p.20.

[3] غودمو فرانسوا، العلاقات الصينية الأمريكية:الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 27/10/2013، تاريخ التصفح: 2021/04/05.

http://studies.at.jazeeranet/ar/reports0131027112389 /2013/10/287451.html

العلاقات الصينية الأمريكية وحول الرئيس الأمريكي" جيمي كارتر" آنذاك الاعتراف الدبلوماسي من تايوان إلى بكين واعترف بالصين الواحدة، إلا أنه سرعان ما تراجعت العلاقات الصينية الأمريكية خلال ولاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وقد اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بالتجسس العسكري وحاولت تعطيل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية كما أن تطور العلاقات الأمريكية مع تايوان أدى إلى توتر لعلاقات الصينية الأمريكية.[1]

شهدت العلاقات الصينية الأمريكية تطورات هامة في الفترة ما بين 1979-1989 وفتحت العديد من القنصليات وتبادل البلدان الزيارات الرسمية، والتي كان منها رئيس الوزراء الصيني آنذاك "شوزيانغ" وتم التوصل في هذه الزيارة على نقاط اتفاق مهمة خاصة في منطقة جنوب شرق أسيا، واتفاق للتعاون العلمي والصناعي، قابلها الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان"بزيارة إلى الصين، وتم توقيع عدة اتفاقيات بين البلدين فيما يتعلق بالتجارة والاقتصاد والتعليم والثقافة والطاقة النووية إلا أن العلاقات الصينية الأمريكية تبقى مليئة بالتناقضات والصدامات المستمرة.[2]

واتجهت العلاقات الصينية الأمريكية خلال ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما 2009 إلى الشراكة، وتم ذكر المصالح الأساسية للبلدين في البيان المشترك ما أدى إلى شعور الصين بالارتياح والطمأنينة تجاه مطالبها السياسية واتبع أوباما سياسة التحول نحو آسيا ما أدى إلى حدوث غموض في العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى التخوف الذي أحست به الدولتان من انقلاب موازين القوى لمصلحة الآخر واختلاف نظام الحكم القائم في كل دولة.[3]

أما بعد وصول ترامب زادت العلاقات تعقيدا وبدأت الحرب التجارية تلوح بالأفق وبدأ ترامب بفرض التعريفات الجمركية على البضائع الصينية ما أدى إلى توتر العلاقات وإشعال فتيل النزاع والصدامات التي تظهر أحيانا وتختفي أحيانا، وقد يؤدي ظهور فيروس كورونا إلى تأجيج الصراعات الصينية الأمريكية ويأخذها لمنحى أسوا مما هي عليه منذ بداية الحرب التجارية ... تشكل العلاقات الصينية الأمريكية مزيجا فريدا مما تتضمنه من عناصر متناقضة ما بين الصراع والتعاون والاعتماد المتبادل والاستقلالية، فلا هي عداء ولا هي منافسة صريحة، وتبقى تعمل في إطار توازن من المصالح الاقتصادية المتبادلة والتهديدات المحتملة، يبقى الصراع والتعاون الحذر ما يميز تلك العلاقة، وتسعى

[1] خريف سميدة، الصعود الصيني في ظل التحديات الجيواستراتيجية بمنطقة آسيا الوسطى، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017، ص ص 70،71.

[2] أميمه علي طه، **العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة**، (لبنان: بيروت، دار العلوم للنشر،2016)، ص76.

[3] أميمه علي طه، مرجع نفسه، ص77.

الولايات المتحدة الأمريكية لأن تبقى على رأس الهرم السياسي والقوة العظمى عالميا دون منازع، فهي تملك قدرات هائلة عسكرية قادرة على ردع أي قوة بالعالم وتملك قدرات تقنية متنامية ومتطورة بالإضافة إلى نفوذها السياسي والإعلامي والمالي الذي يمكنها من التحكم بالعالم.[1]

توصف العلاقة (الصينية-الأمريكية) بأنها علاقة معقدة ومليئة بالتناقضات فعلى الرغم من تنافس القوتين(الصينية- الأمريكية) فإنها بحاجة إلى بعضها البعض كما أن علاقات التبادل التجاري هامة جدا للطرفين، إذ تعد الصين ثالث أكبر شريك تجاري وثاني أهم مصدر للواردات الأمريكية وفي تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك تجاري للصين ومصدرا مهما للاستثمار، وتصدير التقنية الأمريكية للأسواق الصينية.

لقد نجحت الصين في تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح إذ أصبحت الصين رابع أقوى اقتصاد في العالم وثالث أقوى قوة تجارية وبلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني 10بالمئة خلال العقود الثلاثة الماضية ارتفع حجم أسهمها في التجارة الدولية بنسبة 12 بالمائة كما بلغ احتياطي النقد الأجنبي في الصين عام 2009 إلى 2ترليون دولار لتصبح القوة الساعية الأولى في الاحتياطي النقدي الأجنبي، وتأتي الصين في المرتبة الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفي جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية.[2]

ومع تنامي قوة الصين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من الاحتمالات المفتوحة لتلك القوة وما يعزز ذلك اختلاف القيم الصينية عن القيم الأمريكية فمعظم سكان الصين لا يزالون يحملون القيم الصينية التقليدية، تلك القيم التي صقلتها رواسب التاريخ والقائمة على رفض الأجنبي.[3]

وخلال المرحلة الممتدة بين عامي 1995-2016 توسعت العلاقات الثنائية بمستويات متقدمة وكالآتي:

1)- سياسيا: تم عقد شراكة إستراتيجية بين البلدين عام 1996، أي أن كل بلد أصبح يعد البلد الآخر شريك استراتيجي له، وتمت المواظبة على عقد جلسات حوار إستراتيجية سنوية وفي مختلف المجالات منذ عام 1998.

2)-اقتصاديا: ارتفع حجم التبادلات التجاري بين البلدين من 265 مليار دولار عام 2000 إلى 592مليار دولار عام 2015 وأصبح يضم تبادل سلع وخدمات عديدة، شكلت مؤشر على أن علاقات الدولية الاقتصادية بلغت مرحلة متقدمة جدا.

---

[1] صفاء حسين علي الجبوري، **العلاقات الصينية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة**، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 12، 2011، ص150.

[2] صفاء حسين علي الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص149.

[3] خضر عباس عطوان، مرجع سبق ذكره، ص7.

-ارتفاع معدل الاستثمار المتبادل، فالاستثمار الأمريكي داخل الصين وصل إلى نحو 164 مليار دولار عام 2014، كما أن الصين استثمرت قرابة 49 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية لغاية عام 2014.

3) – ثقافيا: إن معدل التبادل الثقافي ارتفع بشكل كبير، فعدد الطلبة الصينيين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع من 21.2 ألف عام 2000 إلى 302.1 ألف عام 2015.[1]

في حين بلغ عدد الطلبة الأمريكان في الجامعات الصينية نحو 11.2الف طالب.

كما تدفق على الصين نحو 13.1 مليون سائح أمريكي وتدفق على الولايات المتحدة الأمريكية نحو 2.1 مليون سائح صيني وفق إحصاءات عام 2012.[2]

ولا يمكن تجاهل أن هناك تنسيق صيني أمريكي في مجال القضايا الأمنية الثنائية والمتمثل في زيارات المسئولين العسكريين بين البلدين لرفع درجة التنسيق الأمني والعسكري بينهما وفي مجال العلاقات السياسية الدولية والإقليمية فإن هناك حوار مستمر بشان اغلب القضايا الدولية ومن أهمها القضية الكورية، أزمة بحر الصيني الجنوبي، المشكلة التايوانية .. فضلا عن مناقشات مستمرة لمسألة حقوق الإنسان في الصين.[3]

لذا يمكن القول أن محاولة تحجيم الصين هي أسوء ما يمكن للولايات المتحدة الأمريكية فعله، وسيضعف الإنفاق العسكري الكبير من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنافسة اقتصاديا وأسوء من ذلك فإنها ستشجع الصين على إن تصبح عدوانية وسيقود ذلك إلى سباق تسلح لا يريده أي من الطرفين وهو بذاته قد يزيد من فرص العنف.[4]

المطلب الثاني: مظاهر العلاقات الصينية الأمريكية

عرفت العلاقات الصينية الأمريكية بالتذبذب، فهي تارة تكون في مجرى التنافس و تارة في مجرى التعاون و هذا يختلف باختلاف مصالح كل منهما .

الفرع الأول: مظاهر تعاون العلاقات الصينية الأمريكية:

العلاقات الأمريكية الصينية تعد متباينة في الرؤى الإستراتيجية للنظام الدولي في عصر ما بعد الحرب الباردة حيث أن المفهوم الصيني للنظام العالمي يختلف تماما عن المفهوم الأمريكي.

---

[1] عمر إبراهيم، ازدياد عدد الطلاب الصينيين في الولايات المتحدة، صحيفة الجريدة الكويتية، العدد 3212، 15 تشرين الأول 2015.

[2] كريم الزيني، الولايات المتحدة الأمريكية والصين اليوم، تم تصفح موقع يوم 2021/02/13 على الساعة 19:45،

http://www.arabic.chaina.today.com.369874521.ch.fr.

[3] أميمه علي طه، مرجع سبق ذكره، ص ص 126،101.

[4] نوح فلدمان، **الحرب الهادئة**، تر: هشام سمير،ط1، (لبنان: الدار العربية للثقافة، 2016)، ص3.

تعتقد الصين أن نظام التعددية القطبية هو الاتجاه الأمثل للتنمية الاقتصادية والسياسية وترفض نظام الأحادية القطبية وتطالب بالتعاون القائم على المساواة وهو المفهوم الذي يتعارض مع الهدف الرئيسي للإستراتيجية الأمريكية في السعي للحفاظ على وضع القوة المهيمنة الوحيدة في العالم.. ففي الفترة السابقة على نهاي الحرب الباردة كانت قدرة الصين على الدخول في لب الأحداث الدولية وتفاعلاتها لا تزال محدودة وبعد ذلك بدأت الصين تتجه لأن تكون أكثر تأثيرا في التفاعلات الدولية، بالشكل الذي جعل الولايات الأمريكية المتحدة تأخذ في حساباتها هذا الدور المتزايد للصين في الشؤون العالمية وتكييف سياساتها الخارجية للسير نحو مرتبة القوة العالمية ومن هنا يبرز اتجاه الصين نحو تشكيل بيئة دولية مواتية واعتماد طرق جديدة للدفاع عن مصالحها بأساليب أكثر هجومية وأقل عنفا فالصين أخذت تنمي استراتيجيات إدارة الصراع الأكثر حدة بمضامين جديدة لا تعتمد على المواجهة بقدر ما تعتمد على إقناع الآخر بقوة الصين ومكانتها الإقليمية.[1]

لقد أكد الكاتبان الأمريكيان (ريتشارد بيزنشتاين وروس مونرو) في كتاب الصراع الآتي من الصين " إن بكين تسعى بدأب للحلول مكان الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة الإقليمية الكبرى الرئيسية في آسيا، وتعد العلاقات الصينية الأمريكية من أهم العلاقات الثنائية في بداية القرن 21 فإنه بالرغم من التباين في وجهات النظر بين الطرفين تجاه القضايا الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية فإن القيادات السياسية في البلدين قد أدركتا أهمية نظريات الاعتماد المتبادل من اجل تطوير العلاقات الثنائية خاصة في ظل تزايد وتعاظم الارتباط التجاري والمالي بين البلدين وعدم قدرة تخلي طرف عن الطرف الآخر في البناء الاقتصادي، وما يدعم هذا التوجه هو تعاظم مقومات القوة الشاملة للصين بنوعيها القوة الصلبة والمرنة وزيادة وزنها الإقليمي والدولي، وانضمامها للتنظيمات الإقليمية والدولية واحتلالها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي وتعاظم دورها الاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي في مقابل تأكل القوة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية وإدراكها لتراجع دورها تدريجيا في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية وزيادة القوى المناهضة لها بسبب سياسات الهيمنة ونزعة التفرد العالمية التي تميز سلوكها الخارجي في إدارة علاقاتها الدولية وذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن من صياغة

[1] بو عشه محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، ط1، (ليبيا: بنغازي، دراسة المفاهيم والنظريات، دار الجبل، 1999)، ص65.

إستراتيجية شاملة في النظام الدولي الجديد تمكنها من الحفاظ على مكانتها كقوة مهيمنة وحيدة نتيجة انهيار نظام الثنائية القطبية بتفكك الإتحاد السوفيتي.[1]

- العلاقات الأمريكية الصينية من حيث طبيعتها لا تؤثر على أمن الدولتين وتطورها فحسب، بل تحدث أثر عميق المدى على السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي والعالم ككل، لذلك فقد قرر القادة الصينيين والأمريكيين في " البيان الصيني الأمريكي المشترك " تكريس جهودهم لإقامة علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة الموجهة للقرن الواحد والعشرين، من خلال تحقيق عامل الثقة الاستراتيجي وتعميق الحوار من أجل التعاون والتنسيق لتحقيق المصالح المشتركة وتجنب البلدين أسباب التوتر.[2]

الفرع الثاني: مظاهر تنافس العلاقات الصينية الأمريكية

في السابق كان الصراع الأمريكي الصيني في المجال العسكري أكثر شيء ولكن الآن أصبح هناك منافسة وصراع آخر وهذا ما أدى بالبلدين إلى الميل للتنافس والصراع.

ما يدور بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من صراع تجاري هو بالأساس صراع استراتيجي.. فبدلا من تنافس مجمعات التسلح في عقود سابقة على منح دولها الأفضلية في صدارة التنافس العالمي انتقلت قيادة السباق إلى شركات التكنولوجيا وعملاقة المعلوماتية والاتصالات مثل "هواوي " الصينية، و "جوجل" و "أبل " الأمريكيتان وانتقلت مسارح العمليات والصحاري والمحيطات وغرف العمليات القتالية إلى أسواق المال والمصارف وتحولت شاشات البورصات الخضراء والحمراء إلى مراصد إستراتيجية لنتائج الصراع.[3]

- يتزايد التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يتزايد ويتعمق كل يوم ويمضي بوتيرة متزايدة تفوق وتيرة الصراع التجاري وبالتالي فإن أي اتفاق تجاري ستقتصر آثاره على الأرجح على الشق الاقتصادي من الصراع وأي هدنة وأي تهدئة للصراع الاقتصادي لن تكون ممتدة المفعول لان وتيرة التفوق الاقتصاد الصيني تفوق بمراحل وتيرة التفوق الاقتصادي الأمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هيمنة البضائع والسلع الصينية وسيطرتها على الأسواق الأمريكية.

[1] تشنج ليوشيه، دونج لي شي، **الصين والولايات المتحدة خصمان أم شريكان**، تر: عبد العزيز حمدي،(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص90.

[2] الحاج علي، **سياسات الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في المنطقة العربية**، ط1،(بيروت: مركز الدراسات العربية،2005)، ص109.

[3] سالم الكتيبي، **"الصراع الصيني الأمريكي"**، **مجلة فضاء الرأي**، العدد 05، 19 أغسطس 2019، ص20.

الإشكالية التي تواجه الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي القائم تكمن في قطاع التكنولوجيا بالأساس وهو القطاع الذي تتزايد فيه وتيرة الهيمنة الصينية بشكل واضح لان الازدهار والنمو الاقتصادي بات مرتبطا بهذا القطاع الحيوي الذي تحول إلى أهم ركائز الأمن القومي للدول في القرن الحالي.

لقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل تحالف دولي يستهدف محاصرة توسع "هواوي" الصينية حيث حثت واشنطن حلفائها الغربيين على عدم الاستعانة بالعملاق الصيني في تأسيس شبكات الجيل الخامس للاتصالات المحمولة بدعوى أنها تقوم بأنشطة تجسسية على العملاء في الدول التي تعمل بها.

يمثل هذا الصراع منافسة شرسة بين نظامين اقتصاديين مختلفين احدهما " الاقتصاد الأمريكي" قائم على السوق الحرة وقواعد الرأسمالية والآخر "الاقتصاد الصيني " اقتصاد ذو خلفية اشتراكية تتحكم فيه الدولة ولكنه أثبت قدراته الهائلة على النمو الاقتصادي اعتمادا على قطاع المعلوماتية والتكنولوجيا وبالتالي فإن انتصار أي من النموذجين سيؤثر بالتبعية في السياسات الاقتصادية بدول العالم المختلفة.

قد تهدأ الحرب التجارية أو ستتفاقم ولكنها في جميع الأحوال حرب صعبة لأن الاقتصاد بات ساحة الصراع الإستراتيجية الرئيسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.[1] .

المطلب الثالث: محددات و أبعاد العلاقات الصينية الأمريكية

للعلاقات الأمريكية والصينية محددات خارجية وداخلية تحدد طبيعة العلاقة الصينية الأمريكية وكذا هناك عدة أبعاد تمثل هذه العلاقة.

أولا: محددات العلاقات الصينية الأمريكية:

1)- المحددات الخارجية:

أ)- الرؤية الصينية: يتمثل المحدد الخارجي للعلاقات الصينية الأمريكية في شكل النظام الدولي القائم والذي يعد الإطار العام الذي تنبع منه كافة المتغيرات الخارجية آو الدولية وفي الواقع فإن طبيعة النظام الدولي تمارس دورا مهما ن لم يكن حاسما في مجمل العلاقات الدولية ومما لاشك فيه بأن الولايات المتحدة الأمريكية باتت قطبا وحيدا مهيمنا في النظام الدولي الحالي وأن بعض الشواهد تؤكد ذلك فالأساس المادي لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد قوي جدا إذ أن عناصر القوة الأمريكية تتفوق عن أي قوة أخرى في النظام السياسي الدولي القائم وهذا التفوق الأمريكي واضح وحاسم وفقا لمؤشرات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتقنية كافة وبناءا على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لديها من الدوافع والوسائل ما يكفي للحفاظ على مؤسسات الأمن الرئيسية في

[1] سالم الكتيبي، مرجع سبق ذكره، ص146.

العالم وذلك من أجل ضبط صراعات الأمن الإقليمية والحد من تنافس القوى الكبرى التي تسعى لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على العالم في المرحلة المقبلة.[1]

من المنظور الصيني هناك 5 ملامح أساسية شددتها البيئة الدولية وتتمثل في النقاط التالية:[2]

1)- إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة قوية وتشكل تهديدا محتملا وهي على خلاف متزايد مع الصين حول مجموعة من القضايا من ضمنها ملف حقوق الإنسان والديمقراطية ومبيعات الأسلحة والعلاقات التجارية والثنائية وقضية تايوان وهي لا تزال القوة العسكرية المهيمنة على العالم ولا تستثني قارة آسيا من الهيمنة الأمريكية ومع ذلك ترى الصين في الولايات المتحدة الأمريكية سوقا أساسيا للصادرات الصينية.

2)- وجود اليابان كقوة اقتصادية أكثر استقلالية وأقل ارتباطا بالولايات المتحدة الأمريكية ولديها صلات تجارية واستثمارية مع الصين وباقي الدول الآسيوية القريبة من محيطها الجغرافي ولديها مستويات أعلى للإنفاق العسكري من باقي الدول الآسيوية فضلا عن قدراتها على صنع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

3)- تشهد الهند نهوضا عسكريا واقتصاديا وتمتلك مصالح بحرية متزايدة فضلا عن اهتمام هندي واسع بدول جنوب شرق آسيا التي تعتبرها الصين مناطق نفوذها التقليدية ومحور من محاور التنافس الصيني الهندي في القارة الآسيوية.

4)- بروز مجموعة من الدول الآسيوية الناهضة مثل كوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو الاقتصادي سريعة ولديها روابط تجارية خارجية واستثمارية مع دول العالم المختلفة.

5)- أدى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق إلى بروز دول إسلامية غير مستقرة نسبيا على حدود الصين في آسيا الوسطى ومختلفة اقتصاديا وقد تمثل خطرا على الأقليات الإسلامية في الصين، وفي الواقع فإن السياسة المعلنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الصين تعتمد على إستراتيجية الارتباط مع الصين وتسعى إلى بناء علاقة تعاونية كلية معها وفي الوقت نفسه تدير سلسلة واسعة من التوترات الثنائية المزمنة التي تتعلق بالتجارة والعملة وحقوق الإنسان وقضية تايوان والانتشار النووي في كوريا الشمالية وإيران وبنوايا الصين الإستراتيجية الطويلة الأمد هذا من جانب، ومن جانب آخر يدعو بعض أطراف

[1] أحمد علي سالم، **القوة والثقافة والعالم بعد الحرب الباردة**، (لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص127.

[2] مايكل دي سوين، **التقييم الإستراتيجي**، تر: زلمي خليل، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، 1997)، ص ص 21، 211.

الدوائر الحكومية الأمريكية إلى ضرورة إتباع الولايات المتحدة سياسة أقوى اتجاه الصعود الصيني لأنهم يرون الصين منافسا استراتيجيا.

ومن هنا نجد بأن هناك قطاع من النخبة الحاكمة في الصين ومنهم بعض قادة جيش التحرير الشعبي يرى بأن الولايات المتحدة تقوم بتنفيذ برامج للاحتواء ضد الصين منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وينطوي هذا الرأي على درجة عالية من المصداقية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة في الفترة الماضية ضد الصين والتي تتمثل في:[1]

أولا: قيام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بالسماح لتايوان بشراء 150 طائرة مقاتلة من طراز أف - 12 والذي اعتبر من قبل الصين انه انتهاكا فادحا لإعلان شانغهاى.

ثانيا: إقرار الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون بمراجعة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تايوان إذ قام بتغيير اسم الهيئة التي تتولى إدارة شؤون تايوان في الولايات المتحدة من (مجلس التنسيق بأمريكا الشمالية) إلى (مكتب التمثيل الاقتصادي والثقافي لتغيبه في الولايات المتحدة الأمريكية).

ثالثا: إصدار وزارة الدفاع الأمريكية تقريرا في شباط عام 1995 بعنوان (الإستراتيجية الأمنية لولايات المتحدة الأمريكية بشأن منطقة شرق آسيا –المحيط الهادي) وقد أظهر هذا التقرير بأن الصين تمثل تهديدا للأمن في شرق آسيا وأشار التقرير إلى ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بقوات عسكرية كبيرة وإلى اجل غير مسمى للهيمنة على شرق آسيا ومن بعدها الصين.

كما ترى الصين الولايات المتحدة قد بدأت تزيد من ضغوطها الاقتصادية والاجتماعية من أجل تقويض قوة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم ونشر الضغط لإحداث تغيير سياسي محلي يقود البلاد إلى حالة من الفوضى والتخلف عن تحقيق الأهداف الصينية وبالتالي منع الصين من أن تصل إلى مستوى القدرات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية الدولية وبأنها ستسعى وبشكل دائم لاحتواء قوة الصين المتنامية.

لذلك نجد بأن العلاقات الصينية الأمريكية هي علاقات غامضة وحافلة باحتمالات التزاحم والتنافس وسوف تظل الإستراتيجية الأمريكية إزائها يلفها الغموض لكونها غير واضحة وستشكل محددا رئيسيا لشكل العلاقة القائمة بينهما في الأمد المنظور.[2]

---

[1] توماس ويلبورن، **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الإستراتيجي الصين اليابان الولايات المتحدة**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص ص 25،26.

[2] خير الدين نصر عبد الرحمان، "**آسيا مسرح حرب عالمية محتملة**"، **مركز الإمارات والإستراتيجية**، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 25، الطبعة الأولى، 2011، ص09.

ب)- الرؤية الأمريكية:

منذ بداية عقد التسعينات وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أحد القطبين الرئيسيين الذين كانا يحددان مفاهيم ومكونات أنماط التفاعل الدولي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الدولية الوحيدة المنفردة بالساحة الدولية وهو ما أدى إلى انفرادها في تحديد هذه المفاهيم والمكونات والأنماط.

وفي ضوء هذه التحولات الجوهرية التي شهدتها بيئة النظام السياسي الدولي السابق سعت الولايات المتحدة لإثبات دورها العالمي في ظل آليات ما يعرف بالنظام الدولي الجديد لتكريس الدور القيادي والمهيمن للولايات المتحدة الأمريكية على العالم.[1]

ومن هنا فقد تصاعد تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية إذ جعل من الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر نفوذا وسيطرة في بيئة النظام الدولي الجديد فمن الملاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد شرعت باستخدام أسلوب الترهيب والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد العديد من الدول الرافضة لهيمنتها وتبعا لذلك أصبحت العديد من دول العالم تعاني من الهيمنة الأمريكية فالقوة الأمريكية وطموحاتها العريضة باتت تشكل تحديا أمنيا وخطيرا يواجه مختلف الدول التي تتعارض في سياساتها مع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير بالهيمنة على العالم.. وتعد الصين واحدة من أهم الدول التي ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية عدوا محتملا بل إن بعض استطلاعات الرأي أظهرت بأن نصف الشعب الأمريكي يعتقد بأن الصين ستمثل أكبر تحد لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القادمة.[2]

ترى الولايات المتحدة الأمريكية في الصين مصدر خطر وشك في العلاقات الصينية الأمريكية من خلال موقفين.[3]

أولا: إن الصين متكتمة دائما حول تطور تقنياتها العسكرية فقد تأخرت أكثر من أسبوع للاعتراف بأنها دمرت قمرا صناعيا للرصد الجوي ولم يكن معروفا عن الصين أنها تمتلك أسلحة مضادة للأقمار الصناعية وقد أثارت تلك المسألة حالة من القلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية حول نوايا الصين من تطوير و تحديث قدراتها العسكرية لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الفضاء وتعزيز قواتها بالضد من الولايات المتحدة.

---

[1] مازن إسماعيل الرمضاني، **الو اقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية**، مجلة شؤون سياسية، بغداد، مركز الجمهورية للدراسات السياسية، العدد الثاني، 1994، ص72.

[2] جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، ط1، (السعودية: الرياض، مكتبة العبيكان،2003)، ص35.

[3] دنيس روس، **فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم**،تر:هاني ثابري،(لبنان: بيروت،دار الكتاب العربي،2008)،ص 278،277

ثانيا: سعي الصين لمد تحالفاتها وعلاقاتها مع دول العالم المختلفة فقد بدأت الصين تتحرك نحو الدولة الإفريقية وتعقد معها مؤتمرات ناجحة وتقدم قروضا بفوائد منخفضة ومنحا بلا قيود بمليارات الدولارات ومساعداتها غير المشروطة وما تثيره تلك التحركات من الخشية الأمريكية من النزعة الصينية لاحتكار الوصول إلى الموارد الطبيعية وإرساء علاقات تجارية تقوم على استغلال موارد القارة الإفريقية وما تمثله تلك العملية من إقصاء لدور الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في تلك المنطقة.

ومن الجانب الأمريكي تقوم السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصين استنادا إلى آراء 3مدارس مختلفة في توجهاتها وأطروحاتها[1].

أولا المدرسة الأولى مدرسة الإدماج: يرى أنصار هذه المدرسة من أمثال الرئيس الأمريكي جورج بوش وبيل كلينتون بأن عملية الاحتفاظ بعلاقات تعاون مع الصين هو أمر حيوي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها:

- إلحاق الصين بالنظام الاقتصادي العالمي وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تحولات في نظامها السياسي باتجاه أن تكون دولة ليبرالية.
- دفع الصين لتبني سياسات مناسبة لضمان الأمن والسلم الدوليين من خلال وقف الصين لبيع الأسلحة المتطورة لأنظمة سياسية معادية للولايات المتحدة الأمريكية كإيران وكوريا الشمالية.
- تشجيع الصين لتبني سياسة إقليمية والحد من طموحات الصين في فرض هيمنتها الإقليمية على القارة الأسيوية.[2]

ثانيا:المدرسة الثانية مدرسة الاحتواء: وتتبنى هذه المدرسة أسلوب اتخاذ سياسات صارمة اتجاه الصين.. وتستند هذه المدرسة على مجموعة من المؤشرات التي تؤكد آرائها من خلال رصدها للحالات الآتية:

- سعي الصين لزيادة قوتها العسكرية وتجهيزها بأحدث التقنيات وزيادة حجم أسطولها البحري ليضاهي الأسطول البحري الأمريكي أو يتفوق عليه فضلا عن دخول الصين لميدان الفضاء الخارجي من خلال إطلاقها لصاروخ صيني أطلق جسما في الفضاء ولم تعلن عن تلك التجربة إلا بعد أسبوع من تنفيذها.

بالإضافة إلى تقديم المساعدات المتنوعة المجالات لمجموعة من الدول في القارتين الأسيوية والإفريقية وبنائها لشبكة من العلاقات في منظمة المحيط الهادئ مع دول ترغب في إضعاف النفوذ الغربي في العالم.

---

[1] وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010**، ط1(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)،ص ص 152،149.

[2] وليد سليم عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص151.

- إن إعلان الصين لسياسة التحول السلمي البطيء والمتدرج هو عبارة عن عملية تكتيكية وليست إستراتيجية تتبناها الصين لاسيما بعد الدور الذي قامت به أثناء الأزمة التي نشبت عام 1995 مع تايوان عندما شرعت الصين بإقامة مناورات عسكرية واسعة النطاق قرب مضايق تايوان أثناء قيام الانتخابات الرئاسية فيها مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التصدي للتهديد الصيني الذي أراد مواجهة أو احتلال دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية فقامت بإرسال حاملتي طائرات إلى المنطقة فتراجعت الصين عن موقعها.

- لقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي السابق أن ولد شعور لدى الصين بأنها أصبحت القوة المركزية في المنطقة وضرورة تبنيها لسياسات تخدم تلك الأهداف الصينية في تحقيق الهيمنة وأن تمارس دور القطب الموازن للولايات المتحدة في تلك المنطقة.

ثالثا: المدرسة الوسطية: تتبنى هذه المدرسة الحل الوسط إذ أنها تأخذ ببعض ما جاء في كلتا المدرستين السابقتين، إذ أن السياسة الأمريكية تقوم على تشجيع التوجه الانفتاحي في الاقتصاد العالمي وتشجيع مشروع العولمة وتحديد قواعد معينة لعمل النظام الدولي كما شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في تشجيع كلا من الصين وروسيا على الالتزام بذلك كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مراعاة ذلك الشعور الصيني بأنها دولة عظمى وذلك من خلال الاعتراف بأهمية الصين والدور السياسي والأمني الذي تقوم به في قضية الرقابة على التسلح فضلا عن أهميتها في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.[1]

2)- المحددات الداخلية

أ)- الرؤية الصينية:

تعد البيئة للدولة بحقائقها ومتغيراتها الموضوعية والاجتماعية والتنظيمية والنفسية والتأثيرات السلبية والايجابية الركيزة الأولى في عملية صنع السياسة الخارجية للدولة وثمة مجموعة من المحددات الداخلية التي تبني عليها الدول سياساتها واستراتيجياتها حيال بعضها البعض، وترى الصين في بعض المحددات الداخلية الأمريكية قيدا وحاجزا أمام تطوير العلاقة فيما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية لعل من أبرز تلك المحددات الداخلية ما يمكن إيجازه كالآتي:

-**الكونغرس الأمريكي:** يقوم النظام السياسي الأمريكي على أساس الفصل بين السلطات العامة في الدولة والمتمثلة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تكون كل واحدة منها مستقلة عن الأخرى في ممارسة وظيفتها المحددة بالدستور ولما كان مبدأ الفصل بين السلطات مستحيلا وغير قابل للتطبيق

[1] خير الدين نصر عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص32.

نشأت الحاجة إلى تكملته بمبدأ أخر وهو مبدأ التوازن والرقابة المتبادلة والذي يزود كل سلطة من السلطات العامة الثلاث بالوسائل التي تصلها بالسلطات الأخرى وتمنحها القدرة على وقفها عند حدود اختصاصها ويقوم مبدأ التوازن والرقابة في الولايات المتحدة على الأسس التالية:[1]

- إعطاء رئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين التي يشرعها الكونغرس الأمريكي وهو ما يسمى بحق الاعتراض التوقيفي المؤقت لأن أثره لا يتعدى إعادة القانون المعترض عليه إلى البرلمان الذي يستطيع إسقاط الاعتراض بالموافقة على القانون بأغلبية موصوفة.

- إعطاء الكونغرس الأمريكي حق الاشتراك في بعض سلطات رئيس الجمهورية وفي مقدمتها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وحق تعبير كبار الموظفين حيث يلزم الدستور موافقة البرلمان.

- تملك السلطات القضائية حق الرقابة على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية وحق تأويلها أو الامتناع عن تطبيقها في حالة مخالفتها للدستور.

- يتولى الرئيس الأمريكي إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فهو الذي يختص بتعيين السفراء والقناصل بموافقة مجلس الشيوخ ويتسلم أوراق اعتماد السفراء والأجانب ويقرر الدستور الأمريكي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية حق عقد المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأجنبية ولكن تحت رقابة مجلس الشيوخ إذ يتطلب أخذ مشورته قبل إبرام المعاهدة ومصادقته بأغلبية الثلثين بعد إبرامها لكي تصبح نافذة.[2]

وبات من المعروف بأن الولايات المتحدة الأمريكية تولي الصين اهتماما كبيرا لاسيما إذا أدركنا أن للصين تأثيرا كبيرا على المصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في كل منطقة آسيا المحيط-الهادئ بما فيها شمال شرق آسيا، ويتمثل تأثير الكونغرس على الإدارات الأمريكية المتعاقبة لاسيما في الاستراتيجيات والأساليب التي يتبناها الرؤساء الأمريكان تجاه الصين ففي أيار عام 1995 أصدر الرئيس بيل كلينتون قرار يقضي بمنح الرئيس التايواني لي تنج تأشيرة الدخول إلى أراضي الولايات المتحدة لتسل جائزة من جامعة كور نيل الأمريكية وقد صدر قرار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تحت ضغط شديد من قبل الكونغرس الأمريكي مما أوصل العلاقات الصينية الأمريكية إلى أدنى نقطة لها منذ عام 1989.[3]

وفي هذا تجدر الإشارة إلى عام 2005 حيث رفض الكونغرس الأمريكي عرضا تقدمت به شركة النفط البحرية الوطنية الصينية للاستحواذ على شركة اونوكال الأمريكية معتبرا أن شراء الصين لهذه الشركة

[1] مازن إسماعيل الرمضاني، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] محمد كاظم المشهداني، **النظم السياسية**، (الموصل: دار المحكمة،1991)، ص32.

[3] توماس ويلبورن، مرجع سبق ذكره، ص25.

يهدد الأمن القومي الأمريكي على الرغم أن شركة اونوكال الأمريكية لا تشكل سوى واحد بالمائة من إمدادات الطاقة الأمريكية الإجمالية الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات الصينية الأمريكية لاسيما وأن الصين استنكرت السياسة الأمريكية وأشار إلى الكونغرس الأمريكي الذي لم يقر قانونا يحد من عمليات الدعم المستمرة التي تقدمها الصين لسد عجز الحكومة الأمريكية بشراء والاحتفاظ بنحو 350 مليار دولار أمريكي وسندات الخزينة الحكومية الأمريكية كما أعرب العديد من المسئولين الصينيين عن قناعتهم بأن اعتراض الكونغرس الأمريكي على عرض شركة النفط البحرية الوطنية شراء كونال ما هو إلا دليل على نوايا الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة احتواء الصعود الصيني كقوة دولية كبرى مؤثرة في الساحة الدولية.[1]

إن مشاركة الكونغرس الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية هي مشاركة كبيرة وتمثل القوانين التي يشرعها الكونغرس والمواقف التي يتخذها إزاء بعض الدول عاملا مؤثرا في العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى ولا تستثني الصين من تلك القاعدة بل أن الصين تجد في الكونغرس الأمريكي عائق ومحدد رئيسي أمام تطوير العلاقة الأمريكية الصينية وذلك استنادا للمواقف السلبية التي يتخذها الكونغرس الأمريكي إزاء الصين.[2]

- **وسائل الإعلام**: تمارس وسائل الإعلام المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية عددا من الأدوار السياسية الهامة وتعمل عل صياغة الرأي العام داخل الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه قضايا معينة تخدم مصالح وأهداف السياسة الأمريكية ويمكن تحديد أبرز تلك الأدوار التي تضطلع بها وسائل الإعلام الأمريكية والتي تتضمن[3]:

- تشكيل أجندة الاهتمامات العامة.

- إعلام الجماهير بالتطورات الجديدة.

- تقييم سمة قادة الشعب سلبا أو إيجابا.

- القيام بوظيفة المراقبة لصالح الشعب.

كما تعطي وسائل الإعلام اهتماما لقضايا معينة مقارنة بغربها وقد لا يكون بمقدور وسائل الإعلام أن تعلم الأفراد كيف يفكرون ولكن بإمكانها أن تحيطهم علما بالقضايا التي يجب عليهم أن يفكروا فيها،فالمشاكل

---

[1] وينران جيانج، **التنافس على موارد الطاقة**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص 357، 358.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، **العلاقات الدولية ومستقبل النظام العالمي في مرحلة العولمة**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002)، ص121.

[3] لآري الويتز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية**، تر: جابر سعيد عوض،ط1 ،(مصر: القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996) ص22.

والقضايا التي لا تركز علما وسائل الإعلام عادة تتجاهلها الجماهير ومن هنا فإن قضية حماية البيئة على سبيل المثال لم تكن ضمن أجندة الاهتمامات العامة قبل 30 عاما فوسائل الإعلام قد تجاهلت تماما موضوعات كالتلوث البيئي بيد أنها في الوقت الراهن تعد في قمة الوعي الجمهوري.

وهي تقع في فئتين:[1] :

الفئة الأولى: وسائل الإعلام الالكتروني (التلفزيون الإذاعي، بالكوابل، الراديو)

الفئة الثانية: وسائل الإعلام المطبوعة (الصحف،المجلات، الكتب، الكتيبات)

ويمكن القول أن الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام الأمريكية بات يؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم المختلفة وتعد الصين النموذج الأمثل لشكل العلاقة القائمة بين الطرفين الأمريكي والصيني التي تخضع لوسائل الإعلام المختلفة لاسيما وأن وسائل الإعلام الأمريكية ما فتئت تمارس دورا يعمل على تشويه صورة الصين أمام العالم وتعدها بمثابة التهديد الأكبر للأمن والاستقرار في العالم، ولقد بدأت مسالة التهديد الصيني تنعكس بشكل أو بآخر على تصريحات الخبراء والمسئولين في الصين ولقد روجت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة من خلال وسائل الإعلام المتنوعة إلى أن الصين تجهز نفسها لحرب رقمية متقدمة مع الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة المقبلة.[2]

وفي الواقع فإن وسائل الإعلام الأمريكية كانت هي أول من استخدم فكرة سيادة الصين على القرن 21 من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، وظهرت عشرات التنبؤات الأمريكية التي تعتبر القرن 21 سيكون قرنا آسيويا خالصا، وفي أسوا الأحوال ومن جهة النظرة الأمريكية فإنه سيصبح قرنا صينيا خالصا، ووفقا لتلك التوقعات تحددت الكثير من التوجهات الإستراتيجية الأمريكية نحو الصين وعلى هذه الخلفية صاغ الأمريكيون سياستهم تجاه ما يدعى (بالمارد الأصفر) المرتقب ويبدو أن مؤسسة الاستخبارات الأمريكية بدأت ترصد عن قرب تطورات الأوضاع داخل الأراضي الصينية وتسجل بدقة التصاعد المطرد في معدلات النمو الاقتصادي ودعم الحركة التصنيعية والتفوق في المجال العسكري إلى جانب المكاسب الدولية التي تحققها الصين خاصة بعد إن استعادة أعظم المدن التجارية العالمية هونغ كونغ من أيدي البريطانيين عام 1997 ومكاو عام 1999 إلى جانب سعيها لاستعادة تايوان بالإضافة إلى المكانة الدولية التي تحظى بها الصين خاصة لدى الدول النامية.

[1] لآري الويتز، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] شريف علي محمد، **" القوة الذكية في الفكر الأمريكي"، مجلة الملك خالد العسكرية**، العدد 98، 2009، ص10.

ولأن الأمريكيين منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سيطر على سياستهم الخارجية فكرة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بلا منافس ولا يسمحون بان تشاركهم أي قوة أخرى في الزعامة على العالم فإن المعادلة الدولية من وجهة نظر الأمريكيين ينبغي أن تمضي وفق نظرية استيعاب الصين وتوظيفها في إطار المشروع الأمريكي على أساس أنه إذا مضت التنبؤات الأمريكية في اتجاهها الصحيح فإن أمريكا عليها أن تحتوي هذه القوة المتصاعدة وتتعاون معها لتصب قوتها في نهاية الأمر في سلة المصالح الأمريكية لا إن تصبح الصين خصما لقوة أمريكا وترث الصين موقع القوة الثانية الشاغر منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.[1]

ب)-الرؤية الأمريكية:

يمكن القول بأن هناك مجموعة من المحددات الداخلية الصينية التي تكبح تطوير العلاقة الصينية الأمريكية وفقا للمنظور الأمريكي، على أن أبرز هذه المحددات يمكن إيجازها بمحددين أساسيين هما:

1)- طبيعة النظام السياسي الصيني:

لقد أظهرت لأحداث تيانانمن 1979 تأثير واضح على النظام السياسي الصيني و على الرغم من نجاح النظام السياسي من قمع المظاهرات واستخدام القوة ضد المتظاهرين في الصين الطالبين بالإصلاحات السياسية الاقتصادية بيد أنها تعرضت إلى فرض عقوبات دولية عليها أدت إلى تراجع كبير في تجارة الصين الدولية وسياحتها.. ولقد أظهرت أحداث تيانانمن أهمية المسارين الآتيين في السياسة الصينية:

المسار الأول: والصراع من أجل النظام والقيادة الموحدة في الفوضى وهي من السمات الرئيسية للسياسة الصينية منذ سقوط الإمبراطورية الصينية في عام 1911.

المسار الثاني: هو المسار الذي ارتبط بتفتح المجتمع وتباينه بفضل التقدم والحداثة بعد الأخذ بالإصلاحات الاقتصادية في الصين منذ عام 1989.

بقيت هاتان الصفتان من المؤثرات الرئيسية في سياسة الصين العامة فمن جهة يمكن رؤية الخوف من الشعب والتمسك بالسياسة الثورية في تصميم الحكومة على مواصلة السيطرة على المجتمع وعدم التساهل ومن جهة أخرى كان الرئيس الصيني دينغ كسيام بنغ رافضا لتغيير سياسات عقد الثمانينات الاصطلاحية لذلك لم يحدث تراجع شامل عن تلك السياسة وهكذا بقي النظام السياسي الصيني ملتزما بالحداثة والانفتاح ولكنه بقي متشددا في معارضته لأي تحد لاحتكاره للسلطة السياسية في البلاد.

[1] عبد الله الصالح، **توافق ضمني على تفادي المواجهة: الصين وأمريكا بين التنافس السياسي والمصالح الاقتصادية**، مجلة العصر الالكترونية، http://www.alasr.ws.com.1256324.org.fr

ويعد الحزب الشيوعي الصيني هو الهيكل الذي يقود بشكل فعلي في النظام السياسي في الصين على الرغم من وجود أحزاب أخرى بيد أنها في الغالب أحزاب غير مؤثرة، لقد اتسم النظام السياسي الصيني في مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي بمجموعة من الخصائص منها[1]:

- تركيز السلطة في أيدي عدد محدود من الأفراد.
- التدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية.
- عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين مختلف المؤسسات والأفراد إذ يلاحظ في الصين بأن الفرد الواحد يتولى عدة مناصب حزبية وحكومية في نفس الوقت.
- البيروقراطية والفساد الإداري.

وفي الواقع أصبح الاعتراف الدولي مصدرا أساسيا للشرعية على المستوى الداخلي بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني لذا ترتكز السياسة الخارجية الصينية على مجموعة موجهات تطبعها صفات الحفظ والرفاهة والهيبة التي تتعاون على جعل هذه السياسة تفضل بقوة وضعية الحاضر المستقر وتحذر بشدة من أي مخاطرة.

يمكن القول أن بأن المشكلات الأساسية التي يعاني منها النظام السياسي الصيني تتمثل في:[2]

- تفشي ظاهرة الفساد فقد أدى النهج الإصلاحي إلى تنامي المنظور البراغماتي (النفعي) على حساب المنظور الإيديولوجي التقليدي وكان من نتيجة ذلك انصراف قطاعات مهمة إلى العمل التجاري إلى جانب تنامي ظاهرة الرشوة والفساد الإداري فقد أعلنت الدولة خلال حملتها لمكافحة الفساد 1996 عن اعتقال 254 ألف متهم في قضايا الفساد فضلا عن إخضاع 1151 فرد من كبار المسئولين الصينيين في الحزب للتحقيق.
- صراع التيارات داخل الحزب الحاكم فقد أدت عملية طرح مشروع التحديث الاقتصادي والإصلاحات إلى تباين المواقف منها داخل الحزب وقد اتضح هذا التباين داخل الحزب من خلال تبلور تيارات يسعى كل واحد منها إلى حشد الأنصار له وتشير إحدى الدراسات إلى أن اللامركزية المالية التي نتجت عن برنامج الإصلاح شجعت على الاستقلال المالي من خلال عقد الصفقات بين المراكز والمقاطعات.
- وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن هناك3 تيارات مختلفة قد نشأت وتبنت اتجاهات مختلفة جراء سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحديث:

[1] وليد سليم الحي، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] وليد سليم الحي، مرجع نفسه، ص ص 109، 110.

***التيار المعتدل**: يدعو إلى مساندة الإصلاح دون التخلي عن المبادئ الماركسية يتزعمه زيمين المدعوم من قبل مجموعة شانغهاى، تتمثل أهم توجهات التيار المعتدل بالاستمرار في الإصلاحات والتأكيد على وحدة الأراضي الصينية (إشارة إلى تايوان) كما يدعو هذا التيار إلى ديمقراطية تأخذ في الاعتبار الواقع الصيني.[1]

***التيار الليبرالي**: ينادي هذا التيار بتوسيع عملية الإصلاح والقيام بسن التشريعات المناسبة لتلك العملية وتدعو بعض أجنحة هذا التيار إلى تصفية القطاع العام ويؤكد البقاء على ضرورة مسايرة الإصلاح السياسي للإصلاح الاقتصادي وقد نجح هذا التيار في إدخال بعض الإصلاحات على الحريات والحقوق المدنية ودعا بعضهم إلى السماح بإنشاء الأحزاب وهو الأمر الذي لم يلقى استجابة من القاعدة الحزبية لأن بعض هذه القوى كانت قد تأسست داخل التيار نفسه.

***التيار المحافظ**: يستند هذا التيار إلى بعض المثقفين كالعاملين في معهد التاريخ التابع للحزب وعلى القيادات المسنة ويحذر هذا التيار من تزايد نفوذ البرجوازيين والليبراليين داخل الحزب ومن تحول التوجه إلى اقتصاد السوق إلى توجه رأسمالي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن المتغير الرئيس في تحديد موازين القوى بين هذه التيارات مرتبط بنتائج الإصلاحات الاقتصادية فكلما كانت نتائج الإصلاحات الاقتصادية فكلما كانت نتائج الإصلاحات أكثر سلبية كان ذلك لصالح التطورات التي يطرحها التيار المحافظ و كلما كان نجاحها اكبر تعزز الإغراء بانفتاح أكبر الأمر الذي يصب في مصلحة التيار الليبرالي أما التيار المعتدل المسيطر حاليا على مقاليد السلطة فإن موقفه مرهون بتحقيق نتائج ايجابية من ناحية ويلجم موجة الفساد الإداري التي ارتبطت بالإصلاحات من ناحية ثانية.[2]

2)- مشكلة تايوان:

تعد مشكلة تايوان أخطر مشكلة تواجه العلاقات الصينية الأمريكية وثمة اتفاق في الرأي بين العديد من الباحثين السياسيين والمختصين بالشأن الصيني على أن مشكلة تايوان يمكن أن تدمر الأمن والاستقرار في شرق آسيا أكثر من أي شيء آخر وأن تقضي على العلاقات الصينية الأمريكية والسبب في ذلك هو أن تايوان المستقلة فعليا والتي تبحث عن اعتراف رسمي تشكل مصلحة مركزية بالنسبة للصين لأنها تؤثر بشكل مباشر على استمرار الحزب الشيوعي في السلطة فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي للصين وقوة

[1] وليد سليم عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص112.

[2] وليد سليم عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص112.

الدولة الصينية وهيبتها ولا يوجد زعيم صيني شيوعيا كان أم لا يمكن أن يتنازل عن تايوان دون أن يتسبب ذلك في انهيار نظام حكمه[1].

إن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام 1950 هي المسئولة الرئيسية عن بروز الملف التايواني فمن جهة تعترف أمريكا رسميا بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين وذلك عبر تصريحات رسمية كثيرة، واستطاعت الولايات المتحدة أن تستغل بمهارة ودقة تايوان لخدمة مصالحها في المنطقة ومن المعروف أن الجانبين الصيني والأمريكي توصلا إلى تسوية بعد مفاوضات مطولة وبموجب هذه التسوية تعترف الولايات المتحدة بالموقف الصيني الذي يعتبر تايوان مقاطعة صينية ولا يعترفا إلا بحكومة جمهورية الصين الشعبية، أما الصين فتسمح بموجب هذه التسوية استمرار الولايات المتحدة في تزويد تايوان بكميات من الأسلحة، وبعد تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وإن استمرت العلاقات غير الرسمية والروابط الاقتصادية بين واشنطن وتايوان ومن جهة نظر المراقبين في الصين أدى هذا الأمر إلى دعم واستمرار الروابط الاقتصادية والعلاقات غير الرسمية بين تايوان والدول الأخرى وكان ذلك عاملا مهما فيما حققته تايوان من نجاح اقتصادي ومن قدرة على البقاء في حالة استقلال فعلي عن جمهورية الصين.

ومنذ التطبيع أصبحت العلاقات الصينية الأمريكية أقل عداوة مما كانت عليه من قبل ذلك فلم تعد الصين تدعو لتحرير تايوان ولم يعد أي من الطرفين يقصف قوات الطرف الآخر رغم قيام جيش التحرير الشعبي بإطلاق بعض الصواريخ فوق تايوان باتجاه المحيط الهادئ في عام 1990.

في الواقع تنظر الصين بقلق وغضب شديدين لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد تايوان بنظام صواريخ اعتراضية ذي مدى قصير مثل (أيجر..باتري وت) والذي يمكنه الاندماج مع اعتماد الإنذار المبكر وشبكة الاتصالات بنظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي لأن ذلك من شانه دعم ومساندة القوى السياسية المطالبة بالاستقلال في تايوان وتشجيعهم على إعلان ذلك وهو ما تعتبره الصين بمنزلة إعلان الحرب عليها.. كما رفضت الصين نظام الدفاع الصاروخي[2] ،وذلك لأنها تخشى من أن هذا النظام الدفاعي الصاروخي قد يشمل تايوان ويدخلها في المنظومة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان لصفقة الأسلحة الأمريكية لتايوان عام 2010 والبالغ قيمته 6 مليارات دولار أمريكي أن حولت العلاقات الصينية الأمريكية باتجاه النزاع والتصعيد لاسيما في ظل تنامي القدرات العسكرية والاقتصادية الصينية،

[1] ديفيد جومبرت، **الحرية والقوة في عصر المعلومات**، ط1، (أبو ظبي : مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص43.

[2] نعوم تشو مسكي، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، تر:سامي الكعكي،(لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي، 2003)، ص 268.

ويعترفون الدبلوماسيون الصينيون والعسكريون أن أنظمة الصواريخ الاعتراضية التي تزود الولايات المتحدة الأمريكية كلا من اليابان وكوريا الجنوبية على الرغم من أنها لا تلقى ترحيبا من الصين أمر يختلف تماما عن تزويد تايوان بمثل هذه الأنظمة باعتبار أن اليابان وكوريا الجنوبية دولتان ذاتا سيادة أما تايوان فهي جزء من الوطن الأم (الصين) وستستعيده يوما ما.[1]

ثانيا: أبعاد العلاقات الصينية الأمريكية

1) البعد الاقتصادي:

ظلت الصين بلاد متقدمة لأكثر من ألفي عام على الغرب في جميع المجالات: الفلسفة، الثقافة، الفنون، الإبداع الفني، النفوذ السياسي..عندما فقدت الصين عظمتها بعد انتهاء حرب الأفيون مع بريطانيا واحتلال اليابان لبعض أراضيها يعد انحرافا عن مسار تقدمها ومن ثم سعت لتطوير نفسها مرة أخرى وذلك بعد توحيد نفسها وتولي "ماوتسي تونغ " قيادة الجمهورية في 1994 وكانت محطمة تماما واقتصادها منهار، فاتبع نظام معقد للنظام المركزي من بعده خلفه دنغ تشاوينغ الذي ادخل الصين في تجربة اقتصادية جديدة لا تلغي التجربة الاشتراكية القديمة إنما تبني عليها إصلاحات هيكلية ومؤسسية لمواكبة الاقتصاديات العالمية.

بدأت تجربة الإصلاح الاقتصادي في الريف حيث يعيش 80 بالمائة من السكان وانتقلت إلى المدن، ولعبت الشركات الصينية العاملة في الخارج دورا كبير.[2]

إن النموذج الاقتصادي هو نموذج فريد من نوعه يعرف " باقتصادي السوق الاشتراكي " الذي بدأت الصين في إتباعه منذ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح بمحاولة تعظيم ايجابيات الفكر الاشتراكي التقليدي وتحجيم ما به من سلبيات، ويقوم هذا النظام على الجمع بين الاشتراكية واقتصاد السوق من خلال التفاعل بين يد السوق الخفية ويد الحكومة الظاهرة في سياسات الاقتصاد الكلي واستطاعت الصين من خلال هذا النموذج الفريد تحقيق التناغم الاجتماعي وتوزيع المنافع بين النظم الاجتماعية المختلفة والمشاركة في الوقت ذاته في حركة العولمة الاقتصادية عالميا.[3]

---

[1] حسام الدين محمد السويلم، **نظام الدفاع الاروخي القومي الأمريكي**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص102.

[2] محمد عطية ريحان، "**التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**"، غزة، جامعة الأزهر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012، ص90.

[3] Justin Yifu li, fang cai and zhou li, the lessons of china's transititon to market economy, cato journal, vol16, n"2, fall 1996,p.25.

إن اطراد حالة الانتعاش في الاقتصاد الصيني وكذا عوامل الزمن والفرص أوهنت الاعتراضات الأمريكية التي تتخوف من الاستثمار في الصين وفجأة أضحت الصين اللعبة العالمية العظمى والمكان الأكثر استثارة للأسواق البازغة وبات مستحيلا على الأمريكيين أن يقفوا بمناي عنها ووجد مجتمع الأعمال الأمريكي سبيله إلى ذلك عبر الفرجة التي فتحها الرئيس ريتشارد نيكسون في بوابة الصين.[1]

- **الأزمة العالمية 2008 والصعود الاقتصادي الصيني:**

جاء انطلاق الحوار الاستراتيجي –الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة في 2009 على خلفية التراجع الاقتصادي الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في 2008 واستمرار النمو المطرد في الاقتصاد الصيني بصورة يرى الكثير من رجال الأعمال والمال في الولايات المتحدة إنها قد تهدد السيادة الأمريكية على الاقتصاد الدولي التي ترسخت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالاقتصاد الصيني الذي لم يكن يتجاوز 6.7 بالمائة من حجم الاقتصاد الأمريكي عند انهيار الاتحاد السوفييتي أصب حالان يناهز نصف حجم الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا ما استمرت معدلات النمو في البلدين على وتيرتها الحالية في الصين ستزيح الولايات المتحدة عن قمة النظام الاقتصادي الدولي في غضون عقدين من الزمن إلى أقصى التقديرات.[2]

ومكنت الفوائض التجارية الصين من تملك الكثير من الأصول في مختلف أنحاء الولايات المتحدة ولذلك فقد أصبحت الصين في عقول كثير من الأمريكيين بمثابة المنافس الاقتصادي الاستراتيجي لرئيس للولايات المتحدة، وقد استغل بعض السياسيين الأمريكيين هذا الخوف من الصعود الصيني لإلقاء اللوم على الصين وبالذات السياسات النقدية الصينية التي أبقت سعر العملة الصينية منخفضا في مقابل الدولار كسبب رئيس لتراجع الصادرات الأمريكية وارتفاع العجز في الميزان التجاري مع الصين.[3]

مؤشرات اثر الصعود الصيني في الاقتصاد الأمريكي:

لقد أصبح العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مسألة اقتصادية وسياسية بالغة الضخامة وأضحت الصين المشكلة التجارية الأولى التي تواجه الولايات المتحدة خاصة إذا ما اقترن هذا العجز بانكماش في اقتصاد الولايات المتحدة و يشكو المصدرون الأمريكيون من إن بكين شرعت في إغلاق أبوابها عن طريق ما تفرضه من قيود على الاستيراد والتصدير في المجالات الرئيسية مثل: توليد الطاقة

[1] منصور فالح إسماعيل، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى**، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، 2009، ص 70.

[2] محمد عطية ريحان ، مرجع سبق ذكره، ص122.

[3] محمود خليفة جودة محمد، **أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته**، (القاهرة: المركز الديمقراطي العربي، أبريل 2014)، ص85.

والصناعات الدوائية والآلات والاتصالات مما يدفع العديد من الشركات الأمريكية الكبرى إلى أن تعيد التفكير في حماسها السابق من أجل علاقات أفضل بينهما.[1]

الصين لها تأثير في الاقتصاد المحلي في أنحاء كثيرة داخل الولايات المتحدة ففي كنساس عقدت 120 شركة حلفا مشتركا بهدف تذكير واشنطن بالمصالح الحيوية للدولة في التصدير إلى الصين وفي كاليفورنيا انعقد حلف مماثل ضم 350 عضو ونجد على المستوى القومي أكثر من ألف مشروع من مشروعات الأعمال يساند تحالف رجال الأعمال من اجل التجارة الأمريكية – الصينية وهناك شركة يونايتد تكنولوجي وهي من أهم أصحاب الأعمال في كونتيكت وتحظى بفوائد تصل إلى 750 مليون دولار من مشروعاتها مع الصين[2] وتعد الأزمة السورية مثالا واضحا على تنامي الدور الصيني في السياسة الدولية فقد اتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية بالاختلاف مع موقف الولايات المتحدة وهو تباين في المواقف ليس جديدا فطالما تناقضت التوجهات السياسية للصين مع مثيلاتها الأمريكية في ظل سياسة خارجية صينية بارغماتية تحكمها تقاطعات الإيديولوجية بالمصالح.[3]

- فالولايات الآن لديها وسيلة يمكن أن تستعملها كوسيلة ضغط على الصين لإجهاض صعودها الاقتصادي وهي علاقة الصين المتوترة مع هونج كونج ولا تزال علاقتها مع تايوان لم تحدد بصورة واضحة فعودة تايوان بمثابة قضية حياة أو موت بالنسبة للصين قد تدفع بالصين إلى نزاع عسكري مسلح مع الولايات المتحدة لاستعادة تايوان.[4]

2)- البعد العسكري:

أصبح جيش التحرير الشعبي الصيني يمارس نشطا بشكل متزايد في أمريكا اللاتينية حيث شاركت بعض قواته في بعثة السلام التابعة للأمم المتحدة في هايتي، كما نشر سفينته الطبية في ثلاث مناسبات منفصلة في موانئ دول المنطقة، وأرسل سفنه الحربية بانتظام لإجراء تدريبات مشتركة إلى جانب المشاركة في الدورات التدريبية وتبادل الزيارات لضباط الجيش والشرطة في دول المنطقة والصين.

كما أدى النفوذ الاقتصادي المتزايد لبكبن بما في ذلك حاجة دول امريكا اللاتينية إلى التجارة والاستثمارات والقروض الصينية، إلى جعل الدول أكثر تقبلا لتوسيع نطاق التعاون الأمني معها خلال السنوات الماضية،

[1] إبراهيم عرفات، **الصين وحواجز الصعود**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006)، ص ص 18،23.

[2] إبراهيم عرفات، مرجع نفسه، ص25.

[3] Xiudian dai, understanding EU-china, relation, january,2006, p.25.

[4] إبراهيم عرفات، مرجع سبق ذكره، ص125.

في المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية واليابان من أجل تدعيم قوتهم في مواجهة الصين .

البعد الثقافي:

لقد توسعت العلاقات الصينية الأمريكية في ثقافيا بشكل واضح، فالحضارة أو الثقافة لا يمكن أن تؤدي ذاتها إلى الصراعات والحروب ولكنها تولد قوة هائلة تؤدي إلى التعاون أو المواجهة عندما تتفاعل بشكل متكرر، من الزاوية الجيواستراتيجية الثقافية قد اتخذت العديد من أنواع الصراعات بين الدول الذي اخذ بعدا ثقافيا منها الولايات المتحدة والصين فعند اخذ الثقافة عند تحليل العلاقات الدولية بجدر التكلم أولا عن الثقافة باعتبارها طريقة للتفكير تؤثر في العلاقات الدولية مباشرة فطريقة التفكير نفسها لا تؤدي إلى الصراع بل وإنما يحدث الصراع بسهولة عندما تتعاكس طريقتان للتفكير بعضهما البعض.

تختلف ثقافة الصين عن الولايات المتحدة الأمريكية أولا في طريقة التفكير فالصين تعالج القضايا الدولية بتأن بحيث تتهمها الولايات المتحدة الأمريكية ب"إستراتيجية التسويف" ولمن في الواقع الصين خلال انتظارها تريد التأكد من حل أفضل، وكذا الصين والولايات المتحدة الأمريكية تختلف ثقافتهما في فهم الإستراتيجية، تؤكد الصين دائما إستراتيجية "أحناء الرأس للعاصفة وقت الشدة " آتي هي تدبير مؤقت لانتظار فرصة أفضل في نظر الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في العالم الغربي بأسره.

فتركيز الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ في السنوات الأخيرة يزيد من التفاعل بين الدولتين السياديتين اللتان تمثلان ثقافتين مختلفتين جذريا تزايدا مستمرا ويشكل ذلك تحديات دبلوماسية كبيرة ومهمة شاقة فالدبلوماسية يمكنها أن تسهم فقط في التقليل من سوء الفهم المترتب عن الاختلافات الثقافية وتعزيز التفاهم بين الثقافتين لذلك سوف لا تنجح الصين في التعامل مع ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير.[1]

البعد السياسي:

السياسة الأمريكية تجاه الصين لم تقف فقط عند العلاقات التجارية بل تجاوزتها إلى ملفات سياسية مثل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية وقضايا بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي وتايوان وغيرها، قبل أن تصل ذروتها في كلمة الرئيس ترامب في افتتاح جلسة مجلس الأمن الدولي تزامنا مع اجتماعات الدورة الثالثة والسبعين للأمم المتحدة والتي زعم فيها قائلا "للأسف وجدنا إن الصين تحاول التدخل في انتخابات 2018 المقبلة التي ستجرى في نوفمبر ضد حكومتي " بل وأضاف أيضا "هم لا يريدون مني أو نحن أن نفوز، لأنني أول رئيس يتحدى الصين في التجارة " وقد ردت الصين على لسان الناطق باسم

[1] جوزيف ناي، مرجع سبق ذكره، ص147.

الخارجية الصينية قنغ شوانغ على المزاعم الأمريكية بالقول أن بكين لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى وأضاف السيد قنغ "المجتمع الدولي يعرف بوضوح ما هي الدولة الأكثر تدخلا في شؤون غيرها " وحث الولايات المتحدة الأمريكية على الكف عن التصرفات التي تضر بالعلاقات بين البلدين.

في 2018/09/24 نشرت الصين كتابا ابيض لتوضيح الحقائق حول علاقاتها الاقتصادية والسياسية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث قال الكتاب أن اكبر دولة في 2018/09/24 نشرت الصين كتابا أبيض لتوضيح الحقائق حول علاقاتها الاقتصادية والسياسية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث قال الكتاب أن الصين هي أكبر دولة نامية في العالم والولايات المتحدة الأمريكية هي اكبر دولة متقدمة مضيفا إلى إن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين لها أهمية بارزة بالنسبة لهما وكذلك الاستقرار وتنمية الاقتصاد العالمي.

الصين تسلك مسار تنمية مختلف عن القوى التقليدية وهو مسار ذو خصائص صينية والصين لن تتبع المسار القديم لحتمية سعي القوة العظمى المهيمنة وهي ملتزمة دائما بطريق السلام والتعاون والانفتاح وتسعى دائما للقيام بدور نشيط وبناء على الساحة الدولية.[1]

[1] حسين إسماعيل، **العلاقات الصينية الأمريكية**، ط1، (مصر: دار المعارف، 2018)، ص89.

المبحث الثاني: مضامين العلاقات الصينية الأمريكية

بعد عقود من تطور العلاقات الصينية الأمريكية و بعد حدوث تعاون بينهما في مجالات عدة إلا أنها لا تزال تواجه مشكلات جديدة و تواجه اختلافات مستمرة، فالصين والولايات المتحدة يعتمدان على الاقتصاد أكثر من أي شئ آخر لذلك نجد معظم و أساس المشاكل بينهما يغلب عليها الطابع الاقتصادي و التجاري فالاقتصاد يعد عصب الحياة بالنسبة لكل دول العالم والحرب التجارية تؤدي بطبيعة الحال إلى توتر حاد كما حدث مع الصين والولايات المتحدة مما أدى إلى تطور العلاقة لتمس جانب و قضايا مختلفة منها تجارية وسياسية..الخ.

المطلب الأول: العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

لقد بدأت الصين حربا تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك للحد من صعود الصين وتسارعت الحرب التجارية بين القوتين الاقتصاديتين مع الوقت مما زاد من حدة التنافس والخلاف بينهما.

- تستورد أمريكا 558 مليار دولار من السلع والخدمات من الصين وفي المقابل تستورد الصين 179 مليار دولار من السلع والخدمات من الولايات المتحدة الأمريكية و لكن لوحظ مؤخرا تقارب بينهما ليحقق كل منهما مصالحه أولا.

- لقد توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق تجاري جزئي في الأشهر الأخيرة من شأنه وضع حد للحرب التجارية المتصاعدة بين اكبر اقتصاديين في العالم منذ العام الماضي وقال ترامب سابقا أن المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري ستغطي نحو 60 بالمائة من الاتفاق الشامل ومن المفترض أنها ستتضمن التزام الصين بشراء مزيد من المنتجات الزراعية الأمريكية في مقابل خفض الولايات المتحدة الأمريكية تعريفاتها الجمركية المفروضة على السلع الصينية.. ولقد حرص ترامب على إيجاد سوق متصاعد للتصدير الزراعي لأنه خاض انتخابات عامة في 2020 ولم يرد خسارة أصوات المزارعين المثقلين بالديون لعدم وجود أسواق التصدير الكافية والاتفاق جاء على مبدأ المساواة والاحترام المتبادل.

ولكن لا يعني أن هذه الاتفاقات حول الحرب التجارية ستنهي حالة التوتر الاقتصادي بين الجانبين لأن الحرب التجارية ليست هي الدافع الحقيقي للسيطرة على الصين بل هناك أمر وراءها أكثر عمقا وخطورة على الاقتصاد الأمريكي وأولويتها الدولية فالصين هي الدولة الرائدة في تكنولوجيا الجيل الخامس وهو الجيل التالي من الاتصالات اللاسلكية والأهم من ذلك هو بوابة سيطرة الذكاء الاصطناعي.[1]

- من خلال هذا فالطريقة التي تتعامل بها إدارة بايدن مع الصين لن تكون حاسمة في إدارة بايدن فقط بل ستكون أيضا أحد الموضوعات المحددة في فترة وجوده في المنصب وتتوقع المؤسسات التي استطلعت الآراء في منتصف أكتوبر بعض الاسترخاء في التوترات التجارية حيث يتوقع الكثيرون أن الولايات المتحدة سوف تتراجع جزئيا على الأقل على التعريفات والقيود المفروضة على شركات التكنولوجيا الصينية وإذا حدث هذا سيكون ذلك ايجابيا للاقتصاد الصيني في المستقبل، وهذا يدل على الأداء الاقتصادي المتفوق في الصين هو أن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الربع الثالث بنسبة 4.9 بالمائة وكانت الأسواق تتوقع توسعا أكبر، ومن المتوقع أن تتوسع الصين بنسبة 2.0بالمائة وهي الاقتصاد الوحيد الذي سجل نموا.. في حين أن بعض هذه المكاسب قد تكون مؤقتة من المؤكد أن حصة الصين في أسواق التصدير العالمية ستتراجع مع تغلب دول أخرى على الفيروس إلا أن الصورة لا زالت ايجابية وهذا يمكن الصين من سد

[1] سخري محمد، **مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية**، (لبنان: بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019)، ص150.

الفجوة في الولايات المتحدة حيث تشير الحسابات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للصين سيرتفع إلى 71 بالمائة وبحلول 2025 سيرتفع ل 82 بالمائة.[1]

- في حال حرب تجارية صينية أمريكية فإن كل التجارة الصينية المحمولة بحرا يمكن أن تتأثر بينما تأني التجارة الأمريكية مع الصين وحدها، قد ينتج عن هذا تأثير سلبي كبير بكثير على إجمالي الناتج المحلي الصيني (حتى 25 في المائة نقلا عن تقرير حديث من طرف مؤسسة RAND) (5 في المائة الذي قد يصيب الولايات المتحدة الأمريكية نقلا عن نفس التقرير).[2]

إن خسارة الإيرادات من التصدير بالنسبة للصين وخسارة القدرة على الوصول إلى الأسواق المالية العالمية وخسارة القدرة على الوصول إلى الفرص التربوية العلمية والمرتبطة بالتكنولوجيا في الخارج ونقل التكنولوجيا والواردات ذات الأهمية الكبيرة (النفط-الأغذية –السلع) سوف يكون لها تأثير سلبي على استقرارها الاقتصادي.

إن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ستؤدي على الأرجح إلى انقباض عالمي أسوا بكثير من ذلك الذي حدث في 2008-2009.

- يمكن القول بأنه قد تصل العلاقات الصينية الأمريكية في الوقت الحاضر مع إدارة بايدن بين غالى مفترق طرق جديد وفتح نافذة جديدة من الأمل لأن العلاقات بينهما واجهت صعوبات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة في ظل إدارة ترامب.[3]

المطلب الثاني: العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

من المعروف أنه هناك حرب اقتصادية وتجارية شرسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ولكن لقد تحول هذا الصراع وهذه الحرب إلى نوع من النفوذ السياسي مما أدى هذا إلى تكوين علاقات دبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتجلت هذه العلاقة في :

أدى اعتماد الشركات الأمريكية المحتكرة لقطاع التكنولوجيا المتقدمة على السوق الصينية إلى جعلها أكثر عرضة لضغط بكين خاصة وأن الحكومة الأمريكية تعتمد بشكل متزايد على الخدمات التي توفرها هذه الشركات بما في ذلك أجهزة الأمن والمخابرات وبالتالي أصبحت تلك الشركات جزءا من القاعدة الصناعية الدفاعية في الولايات المتحدة الأمريكية.[4] .

[1] إسلام عيادي، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2] إسلام عيادي، مرجع نفسه، ص132.

[3] إسلام عيادي، مرجع سبق ذكره، ص139.

[4] عزت سعد، **ما وراء التوتر الأمريكي الصيني**، (القاهرة: مركز الفكر الإستراتيجي، 2018)، ص144.

- يتعين على إدارة الرئيس بايدن أن يراجع ويعدل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين وهي السياسة التي تعطل سلسلة التوريد العالمية ليس فقط السيارات ولكن أيضا في مجموعة واسعة من الصناعات الأخرى مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والالكترونيات الاستهلاكية فما زالت الصورة النمطية للصين حيث ينظر بعض السياسيين الأمريكيين إلى الصين أنها مصدر تهديد.. فيجب على البلدين أن يتعاونا في عدة مجالات لإنقاذ العلاقة وإخراجها من وحل الصراعات والخلافات.

- تخطط إدارة جون بايدن فيما يتعلق بالعديد من المشكلات التي تتعلق بالصين لإتباع نهج متعدد الأطراف من خلال حشد دعم الحلفاء الغربيين لزيادة النفوذ الأمريكي على بكين سيكون هذا خروجا واضحا عن أسلوب ترامب " أمريكا أولا " لكن بناء هذا التوافق سيستغرق وقتا حيث أن مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية يعتمد على الخيارات الصحيحة من الجانب الأمريكي كما أن الجهود المشتركة للجانبين لدعم التنمية السليمة والمستقرة أعلنت عن اختياراته للمناصب الوزارية وكبار مستشاري السياسة، لقد كان من المستحيل تقريبا التمييز بين خطاب فريقه الجديد بشان الصين وخطاب مسئولي ترامب المغادرين.

- يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرك أن العلاقة بينها وبين الصين تكون من خلال فهمها بطريقة إستراتيجية صحيحة وتعزيز التواصل والحوار وتوسيع التعاون وإدارة الخلافات.[1]

المطلب الثالث: قضايا صراعية مختلفة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية .

الفرع الأول: بحر الصين الجنوبي:

يشهد بحر الصين الجنوبي تهديدات متلاحقة بين الجانب الأمريكي والصيني،تأتي تابعة للصراع التجاري بين البلدين، مما سيؤدي هذا إلى تحول الحرب بينهما لمنحى أكثر صراعا و خلافا .

تفرض الصين درجة ما من السيادة على كامل بحر الصين الجنوبي تقريبا، في مواجهة ادعاءات مزاحمة من قبل دول ساحلية أخرى على مدى السنين العديدة الماضية اتخذت "بيجين " عددا من التدابير العدوانية من اجل فرض ادعاءاتها تشمل هذه وضع الصين لجهاز للحفر النفطي في مياه متنازع علها مع فيتنام في شهر مايو /أيار عام 2014 والاستيلاء عام 2012 على مخاضه سكاربورو (Scarborough shoal(من الفيليبين وبناء الجزر منذ عام 2014 على الأقل على امتداد العديد من المعالم المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي من أجل توسيع للبنى التحتية العسكرية الصينية.

إن الادعاءات التي تتزايد شدتها من قبل الصين بان المنطقة جزء من منطقتها الاقتصادية الحصرية وخاضعة بالتالي لدرجة ما من السيطرة الصينية، تمثل اختبارا للمعايير العالمية، من المبكر جدا معرفة ما

[1] إسلام عيادي، مرجع سبق ذكره، ص150.

إذا كان قرار المحكمة الدائمة التحكيم الذي صدر في منتصف 2016 والذي حكم ضد الادعاءات الصينية، سوف يزيد أو ينقص من احتمال مواجهة إضافية.. ترفض بيجين رسميا الاعتراف بشرعية ذلك الحكم ولكنها لا تتمكن من تجاهل هذا القرار تماما، من غير الواضح إذا كان حكم المحكمة الدائمة للتحكيم سوف يحث الصين على انتهاج سبيل للتفاوض أو الحوار مع المدعين الآخرين بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف أو تأجيج جولات إضافية من النشاطات التي فيها المزيد من عرض القوة والتي فيها تعريض للحرب بدلا عن ذلك في بحر الصين الجنوبي.

فمن الواضح أن هذا الجسم المائي أصبح نقطة تركيز غير متوقعة في المنافسة الجيواستراتيجية الأمريكية الصينية كل طرف لديه تصور بشأن مبدأ موضوع على المحك: تنظر بيجين إلى هذا الأمر على أنه مسألة سيادة وسلامة إقليمية بينما ترى فيه واشنطن قضية قانون دولي أساسية بما فيها حرية الملاحة ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

اعتمادا على طبيعة المواجهة وحدتها قد تتراوح الأغراض الأمريكية من إنقاذ حرية الملاحة في مقابل جهد صيني للسيطرة على الأنشطة البحرية في بحر الصين الجنوبي إلى مساعدة الفيليبين في الدفاع عن نفسها من هجمة جوية وبحرية.

إن قدرة الصين على إظهار حضور للقوة العسكرية في بحر الصيني الجنوبي مستمرة في التحسن وتخطط الصين لثلاث إلى أربع حاملات إضافية خلال العشرين عاما المقبلة مع إن حاملات الطائرات الصينية هذه ستكون ضعيفة بشكل كبير في أي صراع مسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية.

في حال حصول صراع مسلح سوف تكون المقاتلات السطحية الأمريكية عرضة لخطر كبير بعملها في بحر الصين الجنوبي من جهة أخرى، إن إغلاق بحر الصين الجنوبي أمام الملاحة التجارية سيكون أشد تأثيره على الصين لأن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الإقليميين يملكون خطوطا بحرية بديلة للتواصل خروجا نحو المحيط الهادئ.[1]

[1] إسلام عيادي، مرجع سبق ذكره، ص151.

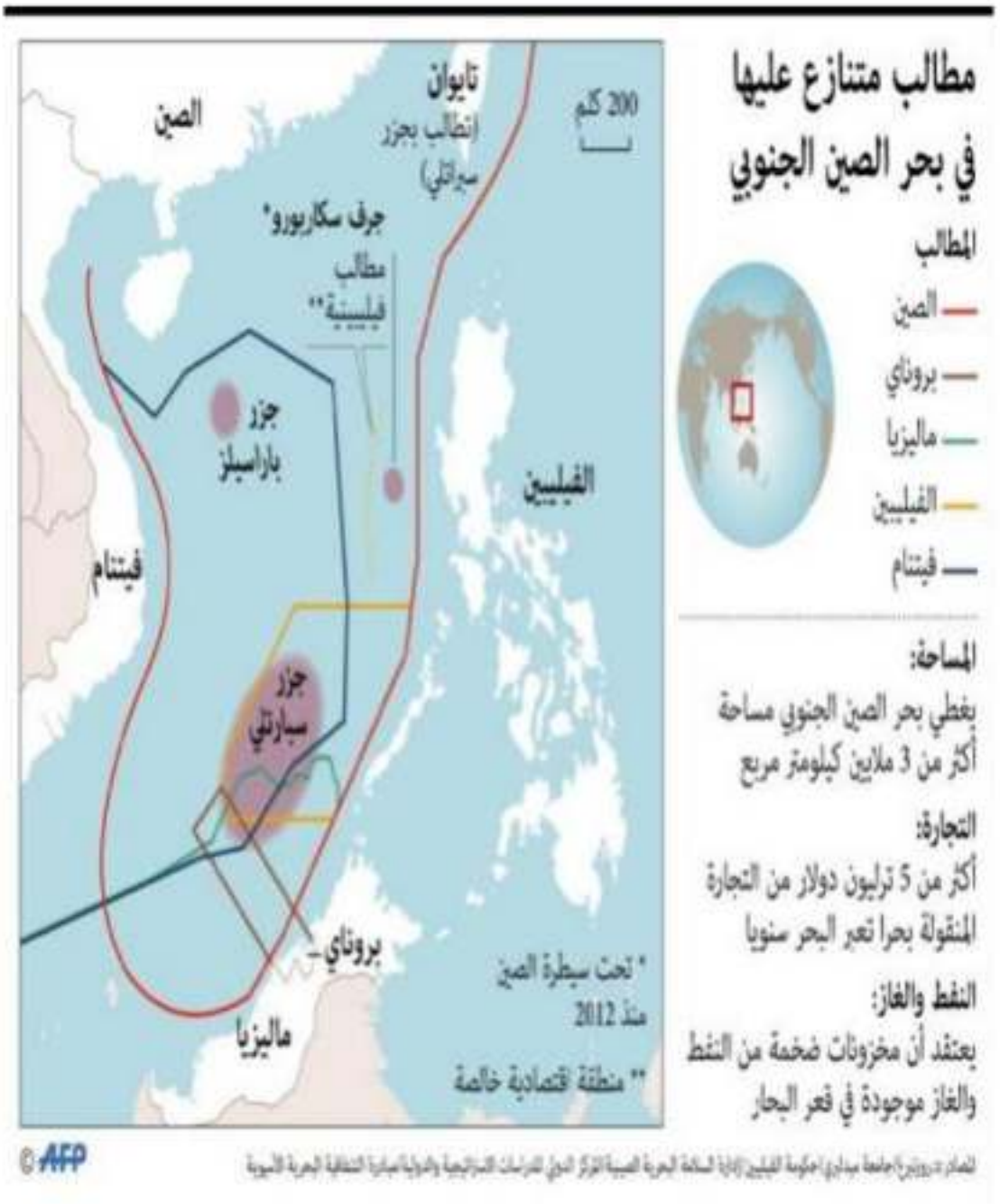

الخريطة رقم (1): المطالب المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.

المصدر: : http://abaadstudies.org/

الفرع الثاني: كوريا

تعتبر كوريا أكثر مواقع الصراع احتمالا في آسيا وإن لم يكن بالضرورة لصراع صيني أمريكي في ظل معظم السيناريوهات، ولقد أدت هذه القضية إلى تفاقم الأحداث بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية .

من غير المرجح أن تتدخل الصين في الدفاع عن كوريا الشمالية حليفتها التي تزداد جفاءً ولكن الصين قد تصبح بالفعل منخرطة في متابعة مصالحها الخاصة، الأحداث المحتملة تشمل هجوما شمال كوري

على كوريا الجنوبية أو ضربة أمريكية استباقي للأصول النووية لكوريا الشمالية أو الانهيار الفوضوي للنظام الكوري الشمالي.

منذ وفاة كيم جونغ أيل اشتدت التوترات في شبه الجزيرة، احكم ابن الديكتاتور الراحل قبضته تدريجيا على السلطة بينما ترتبط شرعيته بالتسريع في توسعه الترسانة النووية لكوريا الشمالية وبرنامجها للصواريخ الباليستية، لقد أدى نمط التدابير الاستفزازية لكوريا الشمالية إلى زيادة احتمال دوامة التصعيد غير المقصود نحو الصراع في شبه الجزيرة وحتى إلى ضربة أمريكية استباقي... في حال صراع كهذا من المرجح أن تسعى القوات الأمريكية والكورية الجنوبية إلى التقدم شمالا حتى البعد الذي يكفي على الأقل لدفع الجيش الكوري الشمالي إلى خارج المدى والذي يكفي على الأقل لدفع الجيش الكوري الشمالي إلى خارج المدى الذي تطاوله مدفعية سيول، إن أي مقدار إضافي تقدمه القوات الأمريكية أو الكورية الجنوبية بعيد تلك النقطة، سوف يزيد من احتمال التدخل الصيني.

قد يهاجر مئات الآلاف من المدنيين وربما الملايين باتجاه حدود كوريا الشمالية بحثا عن الغذاء والأمن من الصدامات بين المجموعات المسلحة المتقاتلة، إن انهيار السيطرة المركزية قد يعرض للخطر أيضا أمن ما لدى الشمال من أسلحة للدمار الشامل وأصول للصواريخ،[1] إن المخاوف العملياتية المباشرة بالنسبة لقوات الولايات المتحدة في كوريا والقيادة المشتركة للقوات الموحدة وربما أيضا بالنسبة للصين سوف تكون مواقع إطلاق الصواريخ الباليستية ومواقع أسلحة الدمار الشامل إذا بقي أي أثر لجيش كوري شمالي متماسك قد يكون من الضروري شل مدفعية الجيش الشعبي الكوري البعيدة المدى التي تهدد سيول.

مع أن كوريا الجنوبية قد توفر قوات وقدرات كبيرة لأي من سيناريوهات الصراع أو الانهيار إلا أنها تحتاج دعما كبيرا أمريكيا سوف يطلب من القوات الأمريكية البرية أن تساعد في الاستيلاء بسرعة على مواقع عديدة وتأمينها.

ستكون أرجحيه المواجهات العرضية أو غيرها مرتفعة بين القوات الأمريكية والصينية مع احتمال كبير للتصعيد فيما يتجاوز الضغوط من اجل التدخل والتعامل مع النتائج المباشرة لكوريا شمالية منهارة، سوف تواجه الولايات المتحدة القضية الشائكة المتمثلة بالوضع النهائي المرجو: الاتحاد (النتيجة المفضلة

[1] جوليا أوه، مرجع سبق ذكره، ص175.

بالنسبة لكوريا الجنوبية) أو استمرار انقسام كوريا (تفضيل الصين).[1]

الفرع الثالث: تايوان

أصبحت تايوان خلال الفترة الأخيرة محورا لخلاف شديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات بين الصين وتايوان بشدة حيث تسعى تايوان لتأكيد استقلالها عن بكين وتعمل الصين على ترسيخ سيادتها على الجزيرة .

منذ انتخاب تساي انغ ون (tsai-ING-xen) في يناير /كانون الثاني 2016 أصبحت العلاقات بين تايوان والصين متوترة بشكل متزايد بسبب تصور بيجين بان تساي (tsai) يرفض مساندة مبدأ الصين الواحدة (one china principale) الذي تجسد خلال توافق عام 1992 الذي تم التوصل إليه بين ممثلين عن الطرفين.

أعربت الصين عن امتعاضها من إدارة تساي عن طريق تجميد الاتصالات الرسمية عبر المضيق والحد من السياحة التي تقصد تايوان وسرقة بعض شركاء تايبي (Taipei)الدبلوماسيين المتبقيين وعرض القوة العسكرية المتنامية مثل نشر قاذفاتها في الطيران حول الجزيرة.. سوف تبقى إمكانية الصراع عبر مضيق تايوان قائمة مادام هذا الخلاف الأساسي قائما.

قد يتخذ الصراع عبر المضيق أشكالا عدة تتراوح من حصار صيني على الموانئ التايوانية إلى مستويات متنوعة من قصف الأهداف في تايوان وإلى محاولة غزو صريح، في حال أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية داخلة في هذا الأمر ستكون أغراضها إخضاع تايوان والحد من الضرر الذي يلحق بالجيش التايواني والاقتصاد.. إن المهمات الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قد تشمل الحول دون اكتساب الصين للهيمنة الجوية والبحرية والحد من تأثير صواريخ الهجوم البري لدى بيجين وأن كلا المهتمين قد تستلزم ضربات أمريكية لأهداف على البر الرئيسي أما من جهة الصين فإنها قد تتحسب كما يجب لتدابير أمريكية كهذه عن طريق ضرب الأصول الأمريكية في المنطقة بشكل استباقي.

- إن الصين تنشر قدرات تهدد المنصة الأمريكية لحضور القوة البرية والبحرية أي القواعد الجوية وحاملات الطائرات بالإضافة إلى دفاعات تايوان نفسها نتيجة لذلك لقد أصبح الدفاع المباشر عن تايوان بالفعل محفوفا بالتحديات ويرجح أن تتزايد صعوبته خلال السنوات القادمة[2]

[1] جيمس دوينز، أندرو سكوبل، **إعادة النظر في الصراع مع الصين**، تر: أحمد العطار،(مصر: القاهرة، مؤسسة العلالي للطباعة، 2019)، ص85.

[2] جيمس دوبينز، مرجع سبق ذكره، ص177.

الخريطة رقم (2): الموانئ التايوانية

المصدر: http://www.google.com/search?source=univ!tbm=isch!g

الفرع الرابع: قضية هونغ كونغ

أدى تحركات بكين ضد هونغ كونغ عام 2020 إلى تفاقم عميق للعلاقات الأمريكية الصينية على الرغم من أنها لم تكن مصممة للقيام بذلك، كانت بكين تدرك بلا شك ان سحقها المفاجئ للديمقراطية المحدودة والمتضاربة في هونغ كونغ سيكون مكلفا لعلاقات الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والعديد من القوى الأخرى وفي الواقع عاقبت إدارة ترامب المسئولين الصينيين وهونغ كون غامرت بإنهاء الوضع التجاري الخاص بهونغ كونغ ومع ذلك شعرت بكين بأنها مضطرة للتحرك بسبب حالة عدم الاستقرار المحرجة التي أحدثها الملايين من المتظاهرين الديمقراطيين في منطلقها الإدارية الخاصة.

إن تتابع المراسيم المتعلقة بهونغ كونغ الصادرة عن الهيئة التشريعية الصينية والمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ولجنته الدائمة بالإضافة إلى التنفيذ الفوري لهذا التشريع تحت إشراف الشرطة السرية

المركزية للحكومة المركزية والمسئولين قد أدت إلى تحييد هونغ كونغ، ألغى المجلس التشريعي احتمالات إجراء انتخابات حرة والحد من صلاحيات المحاكمة المستقلة، وقام بتهريب وسائل الإعلام وتكثيف الوطنية في التعليم العام وتقييد الحرية الأكاديمية والمراقبة الشمولية المرخصة خلقت هذه التحركات منحا محليا غير مسبوق من الكبت والخوف.

يمكن للصين أن تحقق نموا مستداما ومتوازيا وعالي الجودة في السنوات القادمة ودخول مجموعة الدخل المرتفع من مجموعة الدخل المتوسط الأعلى حاليا هو السؤال الرئيسي طويل الأجل لصانعي السياسة في الصين، على الرغم من أن الحكومة الصينية كانت تدعو إلى الانتقال في نموذج التنمية لعدد من السنوات، نعتقد أن السنوات الخمس المقبلة ستكون ذات أهمية خاصة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي.[1]

الخريطة رقم (3): موقع هونغ كونغ

المصدر: موقع صوت فتح الاخباري على الرابط: http://www.fateh-voice.net/

[1] إسلام عيادي، مرجع سبق ذكره، ص156.

الفرع الخامس: الفضاء الالكتروني

لقد تغيرت الحروب التقليدية وأصبحت الجيوش العسكرية الالكترونية في كافة أنحاء العالم تهتم بحرب المعلومات ودورها في حروب المستقبل والتي يتوقع الكثير حدوثها في الفضاء الالكتروني حيث تمثل هذا التغيير فيمايلي:

أصبح هناك مناورات يتم إجراؤها للتدريب على هذا النوع الجديد من الصراع وكيفية مواجهته والاستعداد له، والحرب الالكترونية بشكل عام هو خرق السيادة الوطنية لأي دولة والحصول على معلومات استخباراتي وتجنيد العملاء وغيرها، وطبيعة الحرب لا تتغير ولكن سمات الحرب تتغير مع تطور أدوات الحرب، والحرب الالكترونية هي حرب بدون نار أو دخان أو قصف ولكن لها جانب عنيف من حيث الاختراقات والقرصنة ونشر الفيروسات وغيرها من الأساليب.

- لقد انعكست الصراعات والتوترات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر على الفضاء الالكتروني وهو يعتبر أكثر المجالات توترا وصراعا بين الطرفين، وفي حين شرع الجانبان في بدء مباحثات ثنائية رسمية بخصوص الفضاء الالكتروني عام 2013 إلا أن الصين أوقفت هذه المباحثات في 2014 ولقد جاء تقرير ناتج عن غياب الحوار الرسمي وليستكشف خيارات السياسة الأمريكية لإدارة العلاقات مع الصين بشأن هذا الموضوع الشائك.

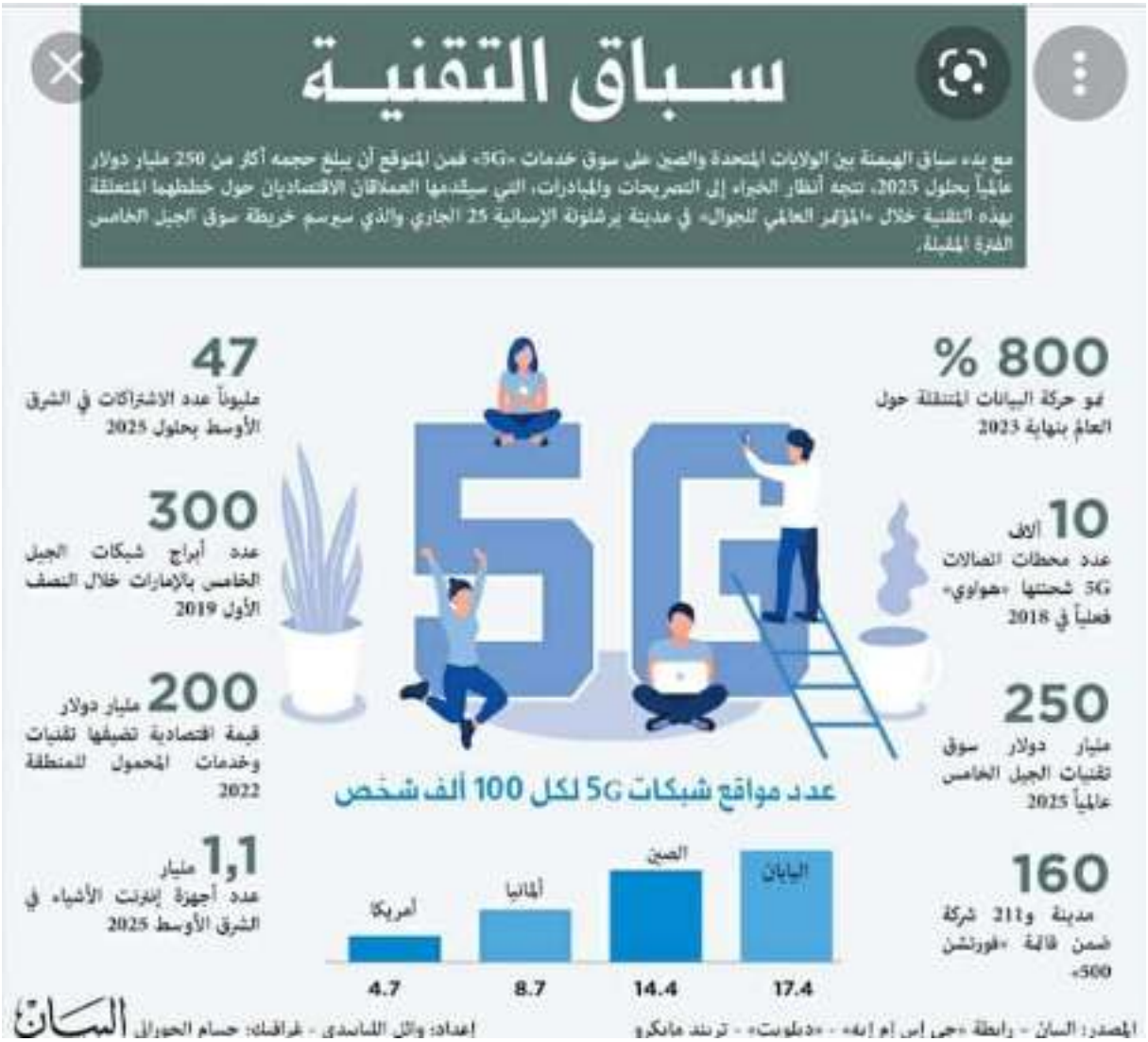

الخريطة رقم (4): سباق التقنية

المصدر: البيان رابطة جي إس إم إيه "ديلويت" تريند مايكرو.

لاحظ الخبير بالفضاء الالكتروني جيمس لويس أن الخلافات السياسية والمنافسة على النفوذ الإقليمي والرغبة العارمة في تقويض الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا هي السمة الغابة على سياسات الصين تجاه الأمن الفضائي ما يعرقل إمكانيات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.[1]

في الوقت الذي يرى فيه الكثير من الخبراء الأمريكيين آمالا ضئيلة أمام التعاون القوي في المستقبل القريب يؤكد عددا من المراقبين الصينيين من المسئولين الخبراء بمراكز الأبحاث والباحثين على أهمة إيجاد حل لهذه القضية إما عبر المفاوضات الثنائية أو الاتفاقيات متعددة الأطراف أو كليهما.

[1] جوليا أوه، **التعاون الدولي في شرق آسيا**، (لبنان: بيروت، المكتب القومي للدراسات الآسيوية،2010)، ص750.

من منظور الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت الشكوى الأساسية في اختراقات الصين المتعددة والمتكررة لشبكات الشركات لسرقة الملكية الفكرية أو المعلومات التجارية الخاصة، في حين إن القيمة الإجمالية لهذه السرقة غير معروفة، واعتبرت أن هذه الاختراقات لا تعد استخداما شرعيا للأجهزة العسكرية والمخاباراتية الخاصة بها والمسالة الثانية التي أقلقت الولايات المتحدة هي الاختراق لأنظمتها عبر الفضاء الالكتروني لأغراض تجسس تقليدية تتعلق بالمن القومي ولقد زاد شعور الولايات المتحدة الأمريكية بالقلق باحتمال أن تكون الصين مستعدة الهدم للبنى التحتية الأساسية لها في حالة نشوب أزمة، وبسبب طبيعة الفضاء الالكتروني المبهمة أو شبه المبهمة من المحتمل أيضا أن يسيء الطرفان فهم إشارات البعض.[1]

أما من منظور الصين فإنها تشحب اتهامات الولايات المتحدة الأمريكية لها بالقرصنة وتدعي بأنها ضحية للهجمات الالكترونية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية ويشكو المسئولون الصينيون من القيود المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية على دخول شركات الاتصالات الصينية إلى الأسواق مثل شركة هواوي (Huwei) وشركة زد.تي .إي (ZTE Corporation) كما يستنكر المحللون الصينيون تمويل الولايات المتحدة لتكنولوجيا التحايل على الرقابة على الانترنت ويؤيدون حق الدول في الرقابة على المعلومات المتاحة للأفراد داخل حدودها، في الرقابة على المعلومات المتاحة للأفراد داخل حدودها.[2]

- تعتبر الصين هي بوابة سيطرة الذكاء الاصطناعي وهذا ما يجعلنا نتحدث عن احدث اختراعاتها ومن هذه الاختراعات تقنية "الجيل الخامس » 5G" وهو الجيل التالي من الاتصالات اللاسلكية، الجيل الخامس هو فائق السرعة فقد أعلن باحثون أن الاختبارات على السرعة للاتصال عبر هذه التقنية حققت سرعات قياسية بلغت تيرابايت في الثانية علما أن هذه السرعة تفوق ب 200 مرة نظيرتها الحالية، ووفق الاختبارات التي أجراها فريق بحثي من مركز تطوير شبكات الجيل الخامس بجامعة سري في بريطانيا يمكن تحميل ملف يبلغ حجمه 100 ضعف ملفات الأفلام الطويلة في حوالي 3 ثوان.كما أن السرعة الجديدة تفوق متوسط سرعة التحميل في شبكات الجيل الرابع بحوالي 65الف مرة.

ويشير الخبراء إلى الاهتمام الكبير والاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي على مدى السنوات القليلة المقبلة وتقدر deloitte أن يتم إنفاق 57.6مليار دولار أمريكي على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي بحلول عام 2021 أي خمسة أضعاف ما عليه الأمر في عام 2017.

[1] جوليا أوه، مرجع نفسه، ص752.

[2] جوليا أوه، مرجع سبق ذكره، ص752.

ولم يكن من المفاجئ أن يعارض ترامب علنا شركة هواوي التي تنتج 5جي وقد صرح في مناسبات عدة بالخطر الذي تمثله الشركة الصينية وقال ترامب في قمة الناتو الأخيرة " اعتقد انه خطر أمني، أنه خطر أمني " ولهذا السبب ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على العديد من الدول الغربية (ايطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا ...الخ) لاستبعاد شركة هواوي من تقديم عطاء أو تفعيل الجيل 5 في بلدانهم وكل ذلك بذريعة زائفة من الانتهاكات الأمنية، كما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من كندا إلقاء القبض على "منغ وانزهو " المدير المالي لشركة هواوي بتهمة انتهاك العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران.[1]

لقد عمل الصينيون طويلا أن يصبحوا مستقلين في مجال التكنولوجيا بموجب خطة الصين 2025 ولكن الطريقة التي تعامل بها الأمريكيون مع شركة هواوي وغيرها من الشركات الصينية عجلت من مساعي الصين للحصول على الاستقلال الكامل في التكنولوجيا الرئيسية.. فأمريكا تبذل قصارى جهدها لتقييد قدرة الصين على تولي زمام المبادرة في نظام "جي 5" والذكاء الاصطناعي وذلك لأن هذه التقنية تعتبر محركة للإنتاج والنمو الاقتصادي.

لقد أضحى الفضاء الالكتروني عنصرا مؤثرا في النظام الدولي نظرا لما يحمله من أدوات تكنولوجية حديثة تلعب دورا مهما في عمليات الحشد والتعبئة في العالم برمته، فضلا عن التأثير في القيم السياسية والتأثير على أنماط "القوة –الحرب-الأمن "وتستخدم العديد من الدول القدرات التي يوفرها الفضاء الالكتروني لاعتبارات في مقدمتها الأمن والقوة العسكرية، فنجاح الحروب التي تشن اليوم ومستقبلا سوف يفوز بها الجانب الذي يتقن حرب المعلوماتية والتجسس على الاتصالات.[2]

[1] جوليا أوه، مرجع نفسه، ص753.

[2] إسلام عيادي، مرجع سبق ذكره، ص150.

الخريطة رقم (5): مواجهة القوات الأمريكية للهجوم الصيني.

المصدر: موقع معرفة على الرابط: http://www.marefa.org/

الفرع السادس: مواجهة جائحة كورونا

كانت العلاقات الصينية الأمريكية هي أحد أبرز العلاقات الدولية التي شهدت تصاعد في حدة الصراع بسبب تفشي فيروس كورونا والخسائر الاقتصادية والبشرية التي نتجت عنه، وهذا ما سيتبين فيمايلي:

شكلت نهاية عام 2019 مرحلة محورية في بنية النظام الدولي فقد أدى ظهور جائحة فيروس كوفيد19 أو بما يعرف بالفيروس التاجي إلى وضع حد للاعتقاد السائد حول عوامل قوة الدول ووقفت القوة النووية والاقتصادية وسائر عوامل القوة الناعمة عاجزة أمام هذا التهديد الجديد الذي اجتاح معظم دول العالم قوية كانت أم ضعيفة، وأضحت الإستراتيجية المتكاملة والفعالة في التعامل مع هذا الوباء هي المعيار الأساسي للقوة.[1]

منذ ظهور فيروس كورونا لم تتوقف الاتهامات والتحليلات السياسية التي تحمل اتهامات بأن وراء الفيروس أيادي بشرية أدت إلى تحوره وبدأت التوترات بين واشنطن وبكين بسبب التصريحات حول منشأ هذا الفيروس، عندما غرد المتحدث باسم الخارجية الصينية "زهاو ليجيانجعلي "تويتر متسائلا "متى ظهرت أول حالة في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ما هو عدد الحالات هناك؟ ما هي أسماء المستشفيات التي

[1] إسلام عيادي، مرجع سبق ذكره، ص152.

تتعامل مع تلك الحالات؟ ربما يكون الجيش الأمريكي هو الذي أحضر الفيروس إلى ووهان، نرجو أن تتحلى بالشفافية وأن تنشروا ما لديكم من بيانات وأعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية مدينة لنا بتفسير " زهاو غرد باللغة الانجليزية وردت الخارجية الأمريكية باستدعاء السفير الصيني لدى واشنطن احتجاجا على التلميح بان الجيش الأمريكي ربما يكون السبب في نشر فيروس كورونا في ووهان.[1]

عند تحليل دور أي قوة في النظام الدولي تحضرنا أطروحة "بول كينيدي" حول صعود وأفول القوى العظمى فمهما بلغت الدول من مراتب القوة فان مصيرها هو التراجع ولعل أن الحديث عن انكفاء دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي كان سابقا لتفشي الوباء وكان لم يحسم بعد عندما شهد العالم تفشي الوباء الذي صنف كأخطر حدث في القرن 21 إذ تعدت تبعاته تلك الناجمة عن أحداث 11سبتمبر 2001والأزمة المالية 2008 ما أعطى للجدل حول هيكل النظام الدولي دفعة جديدة.. فرغم كل المقومات التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية إلا إن إدارتها لوباء كورونا أثبت هشاشة قوتها، فالحكم على قوة الدولة يكون بمدى قدرتها على التعامل مع الأزمات وقد كانت جائحة الفيروس التاجي هي أول أزمة عالمية تواجهها إدارة دونالد ترامب منذ توليه السلطة والتي أثبتت فيها فشلها حيث أجمعت معظم وسائل الإعلام الأمريكية على عدم فاعلية إدارة الرئيس دونالد ترامب للازمة عكس الرئيس السابق جورج بوش الابن الذي تميزت سياسته بالسرعة والفاعلية في التعامل مع أزمة أحداث 11 سبتمبر 2001.

[1] جوليا أوه، مرجع سبق ذكره، ص 770.

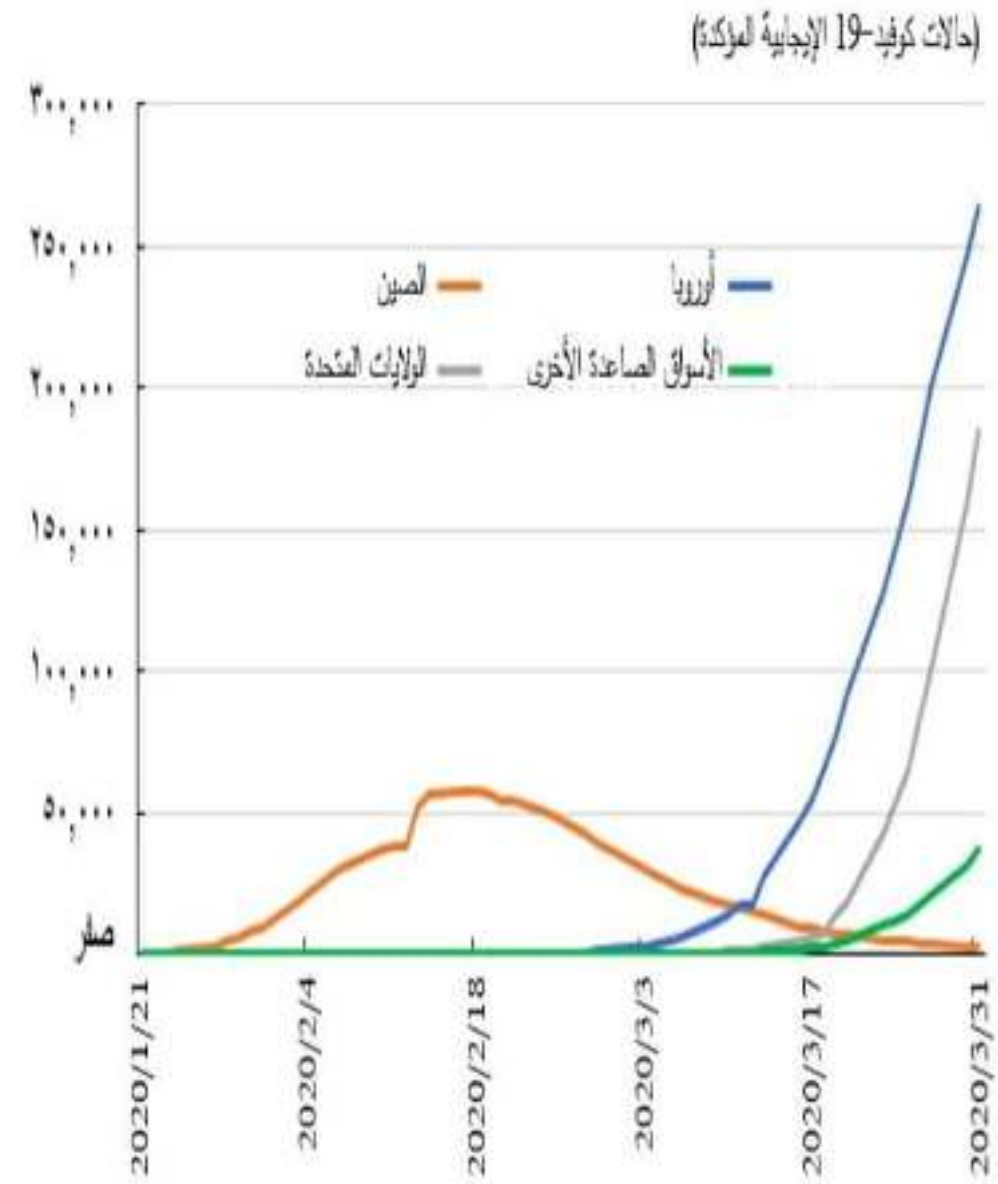

الشكل رقم (1): تصاعد حالات كوفيد على الدول الأوروبية

المصدر: مؤسسة Haver Analytics، جامعة جونز هوبكنز.

تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بؤرة جديدة لانتشار وباء كوفيد -19 بعد فترة وجيزة من تسجيل أول حالة فيها في 2020/01/22 حيث وصل عدد الحالات إلى 2179 حالة إصابة في 2020/03/13 وأخذت هذه الأرقام تتضاعف كل يوم وصلت إلى 15.101.737 في ديسمبر 2020 ولعل أن التعاطي الأمريكي مع الأزمة كان يحكمه متغير مهم هو قرب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لذلك عمل الرئيس "ترامب" على التقليل من تبعات الجائحة على مسار حملته الانتخابية حث انصب جل اهتمامه

على الجانب الاقتصادي الذي كان قبل انتشار الفيروس العصب الذي يعول عليه في ترشحه لولاية ثانية أين سجل الاقتصاد الأمريكي أدنى معدلات البطالة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية لذلك وفور انتشار الوباء أطلقت الحكومة الفدرالية خطة عمل لمنع الدخول في أزمة اقتصادية.[1]

لم تستثمر إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بما يخدم هدف الحفاظ على الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي وإنما انصبت جهودها على أنقاض الاقتصاد الأمريكي من الانهيار، ومن الملاحظ أيضا أنه حتى مع تغير الرئيس الأمريكي بعد فوز "جو بايدن « Joe bident" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية فإن تبعات السياسة العشوائية المنتهية ولايته "دونالد ترامب " في التعامل مع أزمة جائحة كورونا ستلقى بضلالها على أجندة الرئيس الجديد خاصة وأن الأزمة لازالت مستمرة والاقتصاد الأمريكي يشهد انكماشا ملحوظا.[2]

في ظل تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في الأزمات الدولية حاولت الصين استغلال ظروف الجائحة لخدمة أهداف أجندتها الدولية حيث سعت جاهده إلى ملء الفراغ الذي خلفه التراجع الأمريكي.

في حين تسببت جائحة كوفيد-19 في أضرار اقتصادية زعزعت اقتصاد الدول الغربية عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة استفادت الصين من ظروف الأزمة وتحولت إلى المزود الرئيسي لدول العالم بالمعدات الطبية الكفيلة بالتصدي للظروف الصحية التي يواجهها العالم على صعيد آخر، في حين تسببت إجراءات الحجر الصحي للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 في انهيار غير مسبوق لأسعار النفط، نجد أن الاقتصاد الصيني استطاع أن يحافظ على مكانته كثاني قوة اقتصادية في العالم بل زادت من احتمال انتقاله إلى المرتبة الأولى.[3]

توجهت الصين من جهة أخرى في ظل غياب الدور الأمريكي إلى تفعيل القوة الناعمة عبر ما عرف بدبلوماسية الأقنعة حيث أرسلت مساعدات إنسانية ومعدات وفرق طبية إلى الدول المتضررة من الجائحة بغض النظر عن طبيعة أنظمتها وقد استطاعت الصين من خلال دبلوماسيتها أن تكسب ثقة العديد من الدول على غرار ايطاليا وصربيا اللتان خذلهما الاتحاد الأوروبي.[4]

---

[1] أكرم قصاص، **"كورونا بين الصين وأمريكا تطورات المؤامرة والعلماء والتجار"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 18، العراق، 2020، ص80.

[2] يموتن فايزة، **بنية النظام الدولي في ظل جائحة كورونا**، (لبنان: بيروت، دار المعرفة)، ص ص 565،566.

[3] Bidouzou2020/5/1, la cris du covid19 ou la gestation d'un nouvel ordre mondial, les fragilites

[4] Clement.O2020, le soft, power chinoisen periode la pandemie de covid 19,groupe de refexion post covid19,p.01-05.

بناءا على الحيثيات السابقة رأى العديد من الخبراء والسياسيين في العلاقات الدولية أن "جائحة كوفيد-19 ستضع حدا للنظام الدولي السائد وهو ما ذهب إليه "هنري كيسنجر" مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية السابق في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أكد أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تزداد تعقيدا وسوءا، والدول التي تستطيع الصمود في ظل الأزمة الحالية هي التي ستتصدر من الأوائل في النظام الدولي.[1]

[1] ليث عبيدي، **"جائحة كورونا"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عمان، العدد 17، 2020، ص178.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية

بحسب ما أصبحت عليه العلاقات الصينية الأمريكية من تطور و تغير ملحوظ و بحسب ما يراه الكثير من الخبراء و المحللون الإستراتيجيون تتجه العلاقة إلى مستقبل غامض و ذلك من خلال عوامل انعدام الثقة وميزان القوى والقيادة السياسية في مقدمة العوامل المؤثرة على العلاقات بين الجانبين ولاشك أن الصراع و الصدام العسكري هو آخر ما يرغب به الطرفين فمهما تطورت العلاقات الصينية الأمريكية سواء للأفضل أو للأسوأ فالصين والولايات يتميزان بما يسمى "بالتعاون الحذر " وهذا ما يجعل مستقبلهما يتماشى حسب الوضع القائم(تحالف /تعاون/البقاء على الوضع الراهن).

المطلب الأول: تأثير الصراع الأمريكي الصيني على العلاقات الدولية

بالرغم من أن الصراع الأمريكي الصيني هو صراع يخص الولايات المتحدة الأمريكية والصين بصفة خاصة ولكن هذا لا يعني أنه لا يمس بالدول الأخرى وأنه لا يؤثر عليها بل على العكس تماما فهناك تأثيرا مباشر لهذا الصراع على الدول الأخرى، ويتمثل هذا التأثير في :

تتخذ روسيا موقفا اتجاه هذا الصراع وتستغله لصالحها وذلك بأخذ زمام مبادرات في مكان أخر سواء كانت متسقة مع الصين أم لا، وبعض دول شرق آسيا بدرجات متفاوتة من شأنها الاصطفاف وراء الولايات المتحدة الأمريكية أكثر كلفة على الصين، وبصرف النظر عن مواقف دول شرق آسيا من شأن البلاد والمؤسسات التجارية منها في جميع أنحاء العالم مخافة ضرر اقتصادي أن تناشد بتوقيف فوري لهذا الصراع لكن هذا الرأي لا يؤثر لا في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في الصين، ما يفوق الرأي العالمي أهمية من شأنه أن يكون ردود فعل القوى الأخرى لاسيما روسيا والهند ودول حلف الشمال الأطلسي الأوروبية، فالهند وروسيا جارتا الصين الأقوى على البر من المرجح أن يتعاطفا مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الترتيب ورغم أن الهند من شانها أن تريد الامتناع عن التدخل العسكري المباشر إلا أنها قد تزيد تأهب قواتها على طول الحدود خاصة إذا شعرت أن مصالحها الحيوية قد تتأثر.

روسيا اقرب أن تكون ورقة غامضة وبينما تفتقر إلى إمكانات مباشرة وعمليات عسكرية فعالة في غرب المحيط الهادي إلا أنها قد تستغل انهماك الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادئ لتزيد التهديدات على دول الاتحاد السوفييتي السابق في شرق أوروبا، فروسيا قد تغتنم فرصة حرب صينية أمريكية لتقوية موقفها في آسيا الوسطى وسيبيريا على حساب الصين وبعيدا عن الجغرافية السياسية من شان روسيا التحمس لمساعدة الصين في تعويض الخسائر في إمدادات النفط والغاز رغم أن هذا طبعا لن يكون بغير مقابل.[1]

الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد يعكر صفو الشرق الأوسط الكبير عبر فتح الطريق أمام العنف المتصاعد من الجماعات الإسلامية المتطرفة والمعادية لإسرائيل، إما مصاعب الشرق الأوسط فقد تفرض مطالب إضافية على القوات البحرية والجوية الأمريكية في الوقت الذي يلزم فيه المزيد منها في غرب المحيط الهادئ وفي المقابل فان تحويل قدر كبير من القوات الأمريكية من القيادة المركزية الأمريكية إلى القيادة الأمريكية في المحيط الهادئ قد يضيف احتمالية انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط أن يلحق ضررا بالصين التي تؤمن الكثير من احتياجاتها من النفط من هناك.

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص85.

دول شرق آسيا من شأنها أن تكون الأكثر عرضة للخسارة من حرب صينية أمريكية، فاغلب المنطقة قد يتحول لمنطقة حرب وقد يدخل اقتصادها كثيف الاعتماد على التجارة في كساد وقد تظهر الصين إما مسيطرة أو غير مستقرة وقد تهدد مكاسب المنطقة الاستثنائية في الأمن والازدهار، وقد اتجهت تدريجيا أغلب دول جوار الصين إلى توطيد العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

أكثر الدول أهمية وحسما هي اليابان، بقوتها العسكرية المتنامية وعلاقتها المتنافرة مع الصين من شأنها مهاجمة القواعد الجوية الأمريكية على الأراضي اليابانية... فالتدخل الياباني في الصراع الأمريكي الصيني قد يزيد من الخسائر الصينية ويوازن الخسائر الأمريكية ونظرا للتحسن المطرد في القوات اليابانية فإن دخولها الصراع الأمريكي الصيني قد يزيد ويوسع الفجوة بين الخسائر الأمريكية والصينية في عام 2025 المرتقب وهذا ما يجعل الصين تتحمل تكاليف أكبر.

فالصراع الأمريكي الصيني بدوره لديه تأثير على الدول الأخرى فمثلا عند التحدث عن مجالات الحرب الجديدة "الفضاء الالكتروني "قد يكون لها تأثير عسكري واقتصادي على السواء نظرا لتعطيل النظم مزدوجة الغرض (الاتصالات وشبكات اللوجيستيات والنظام العالمي لتحديد المواقع) أما عند التحدث عن الحرب الالكترونية أن لم تقتصر على الشبكات العسكرية فقد تعيق الاستجابات السياسية للصراع وتؤثر في الجهات الخارجية وتضاعف الاضطرابات الاقتصادية.[2]

مما تقدم يتبين لنا أنه عند دراسة الصراع الدولي يجب أن يكون هناك تمييز في دراسة الصراع كمفهوم و كظاهرة و كعملية، إن الصراع كمفهوم له طبيعته المركبة التي تستند خصائصها من الموقف الصراعي ذاته ومن طبيعة وعلاقات القوى التي تحكم أطرافه وموضوعه، أما الصراع كظاهرة فإنه يتسم بالتعقد البالغ ويتوقف في الظاهرة على مجموعة التغيرات التي تتشكل تبعا لمتغيرات مختلفة و الصراع كعملية يجد جذوره في روافد متعددة، كما أن أشكاله ومظاهر التعبير عنه إنما تتداخل وتتقاطع فيما بينها بشكل يعكس الاعتماد المتبادل بين منابع العملية الصراعية وهذا ما تم إبرازه من خلال النظريات المفسرة للصراع الدولي، لقد أدى بروز نظام دولي جديد إلى عدة تغييرات أدت بدورها إلى تراجع أو استمرار وأحيانا تغيير الآليات التي من خلالها كان يدار الصراع الدولي ومنها تراجع دور الردع النووي وكذلك تفكك و تراجع دور الأحلاف العسكرية وانخفاض الإنفاق العسكري لغياب التهديدات ليتم ترك المجال أمام ظهور صراعات أخرى التي تغيرت من المحتوى العسكري إلى التنافس التكنولوجي مما أدى هذا إلى تغير محتوى

[1] Kamiya matak, japens public opinions about the exercise of the right of collective self defense.dicuss.japan.september25,2014,p.15.

[2] Kamiya matak, ipide.p.16.

القوة في الصراع الدولي بما فيه التغير في مفهوم القوة في حد ذاته و التغير في المحتوى التقليدي لها إلى المحتوى الحديث .

المطلب الثاني: سيناريو استمراروضع العلاقات الصينية الأمريكية القائم.

هناك توترات وخلافات جوهرية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يؤرجح العلاقات بينهما بين الصعود والنزول فكل منهما قادر عل

ى الأضرار بمصالح الآخر أو العمل على تقويتها وتنسيقها حيث:

نجد أن مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية لا تسير على وتيرة واحدة يمكن القول أن مستقبل العلاقات بين البلدين لم يعد محكوما فقط بالمصالح التجارية والاقتصادية بين البلدين أو بالإستراتيجية الأمنية والعسكرية ففي كل الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر من التوازن في مجمل هذه العلاقات في المرحلة المقبلة رغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي بعد أن تمكنا من إحداث تطوير ايجابي نسبي في علاقتهما معا، فلتوضيح أكثر لهذا السيناريو يجب التطرق إلى ما يلي:

1)- استمرار الصعود الصيني:

- حققت الصين تقدما اقتصاديا وعسكريا كبيرا منذ البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي وأصبح لديها مكانة دولية لا يستهان بها في المسرح الدولي مما جعلها تصبح من القوى الكبرى في الشرق الأوسط ذات الثقل الاقتصادي والأمني والسياسي.

- أصبحت السياسة الخارجية الصينية أحد ركائز الإستراتيجية العالمية فالمحيط الهادي (الباسيفيكي) هو محيط القرن الواحد والعشرين ففي هذا القرن كان صعود آسيا من خلال النمو الاقتصادي المنقطع النظير لأجزاء من آسيا مع " النمور الآسيوية أولا " :كوريا الجنوبية – هونغ كونغ –سنغافورة والآن الصين والهند على وجه الخصوص.[1]

- الصين هي السوق الأكبر في جنوب شرق آسيا وهي منطقة التنمية الاقتصادية الإستراتيجية الأكثر حيوية وديناميكية في العالم، وقد أثبتت الدراسات أن في العشرين سنة المقبلة تصبح الصين القوة العالمية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

- بقاء الاقتصاد الصيني محافظا على موقع متقدم عالميا في معدلات النمو مما يجعله يعتمد بشكل متواصل على النفط في المنطقة "آسيا."[2]

---

[1] بلال خميس دروين أبو جرادة، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى**، (الأردن: الجامعة الأردنية، 2003)، ص11.

[2] وليد عبد الحي،**إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**،(الجزائر:مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف ،2011)،ص 436.

- انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية وبلغت مساهماتها في عام 2009 في النمو الاقتصادي 50 بالمائة وهي تستثمر بصورة نشيطة في برامج تقنيات الكربون المنخفض والحفاظ على الطاقة.

- زيادة النفوذ الصيني الجيوسياسي العالمي من خلال تخفيفها لديون 50 دولة نامية مما أدى إلى موافقة البنك الدولي على رفع قوتها في التصويت من 2.77 إلى 4.42 بالمائة لتحتل المرتبة الثالثة بعد أمريكا واليابان.[1]

- عرفت الصين انفتاحا اقتصاديا وتوجها ليبراليا حقيقيا وتتمثل في وجود جميع الماركات العالمية على مستوى مختلف المنتجات والمواد الاستهلاكية الأمر الذي يؤكد وجود انفتاح اقتصادي مهم.

- سعي الصين جاهدا لمواكبة مقومات القوة في الفضاء العسكري (من خلال سعيها لبناء قدرة ردع حيوية وصاروخية و بناء قوة بحرية خاصة للدفاع عن أمنها) والفضاء المعرفي(من خلال بروز قوتها في مجال التكنولوجيا).[2]

2)-مجموعة البريكس في مقابل مجلس الأمن :

بر يكس هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICSالمكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي: البرازيل –روسيا – الهند-جنوب إفريقيا-الصين، اتفق رؤساء هذه الدول على مواصلة التنسيق في اكبر القضايا العالمية الاقتصادية الآنية بما فيها التعاون المالي وحل المسائل الغذائية دول هذه المجموعة هي دول كبيرة من حيث عدد السكان (الصين 1.3 مليار ن، الهند 1.2 مليار نسمة ،البرازيل 193 مليون نسمة، روسيا 140 مليون ن، جنوب إفريقيا 49 مليون نسمة) وهي دول مهمة من حيث المساحة الجغرافية والثروات الطبيعية الهائلة والطاقة الإنتاجية القوية وحاليا تستحوذ الدول الخمس على 18 بالمائة من الاقتصاد العالمي.

-اهتمام مجموعة بر يكس يتركز أساسا على النواحي الاقتصادية والمالية ورأت الصين ضرورة ضم دولة افريقية مهمة إلى المجموعة باعتبار الصين هي الشريك الجاري الأول لجنوب إفريقيا ولتكون "بريتوريا " هي بوابة بريك هي قارة إفريقيا في ظل السباق الأمريكي – الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة.

- من التحديات التي تواجه بر يكس ضرورة تسريع الإصلاحات وتحقيق مهمة تدويل عملاتها المحلية وقد تنوعت قضايا بر يكس لتشمل التحديات الدولية المتمثلة في الإرهاب الدولي، المناخ، الغذاء، أمن الطاقة.

- يمكن القول أن طموحات دول البر يكس لا تزال في الإمكان وقابلة للتنفيذ إلا أن الإمكانات المشتركة لها

[1] محمد تيم، خالد الرحموني، **رحلة إلى الصين الشعبية**، (الرباط: قسم الإعلام والعلاقات العامة والنشر، 2014)، ص47.

[2] مالك عوني، **الصعود الصيني إلى القطبية**، **مجلة السياسة الدولية**، الأهرام، العدد35، 2019، ص44.

لم تترجم حتى الآن لعمل تعاوني.[1]

المطلب الثالث: سيناريو التصادم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

يتوقع أن تشهد العلاقات الصينية الأمريكية المزيد من التوترات والاحتكاكات الأمر الذي قد يقود لصراع عسكري بينهما، وذلك في ظل رغبة الصين الشديدة في التحول إلى قوة عظمى في ظل السعي الدائم لتطوير قدراتها وإنفاقها العسكري، الأمر الذي تنظر إليه الولايات المتحدة الأمريكية على أنه مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي الأمريكي ولمكانتها في النظام الدولي فهناك قلق أمريكي من تنامي القدرات العسكرية الصينية والخوف من حدوث تحالف استراتيجي مع الند الروسي كما هناك قلق وشكوك صينية حول دعم الصين لليابان والهند ودعم الحركات الانفصالية فهذه القضايا موجهة للصين الأمر الذي يهدد الكيان الصيني، وعند التحدث على الصراع والتصادم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سيظهر هذا الخلاف في فيما يلي:

1) مستقبل الصين في النظام الإقليمي والدولي:

*** في النظام الإقليمي:**

- سعت الصين إلى ملء الفراغ القائم في المحيط الهادئ من خلال انطوائها في توسيع مصالحها الإقليمية في شرق آسيا حيث ركزت الصين على الوضع الإقليمي في شرق آسيا من أجل استرجاع جزرها وغيرها من الأمور المتعلقة بالشأن الداخلي لها.

- أصبح هم الصين الوحيد هو التنمية الاقتصادية حيث دعمت اقتصادها وحلت مشاكلها الإقليمية وكذا الانفتاح في المجال الدبلوماسي والاقتصادي ومنه زيادة النفوذ الصيني في أسيا مما يزيد تأكيد سيطرتها التقليدية في شرق آسيا.

- اتجهت الصين لتقوية علاقاتها التجارية مع "الآسيان" عن طريق توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة مع دوله في 29 نوفمبر 2004 يصب هذا الاتفاق في المنهج التعاوني للصين ويؤكد على تصاعد دورها الإقليمي في سياسات التنمية في منطقة جنوب شرق آسيا.

سعي الصين إلى تطوير منطقة حرة مع الآسيان تضم اليابان وكوريا الجنوبية إليها.

- توجد بعض المؤشرات التي تدل على تحول في العلاقة بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا الأعضاء في رابطة الآسيان منها الانضمام الصيني في 2002 إلى آلة حل النزاعات code في بحر الصين الجنوبي.

[1] محمد بوبوش، مجموعة البر يكس،القوة الاقتصادية الناشئة، نقلا من:

.www.marsatamericalatima.com

- الصين عازمة على تطوير أساسيات تعاون أمني متعدد الأطراف في القرن 21 بعد تنامي قوتها العسكرية والاقتصادية والاضطلاع بمهام الآن الإقليمي مع قوى أساسية وهو الأمر الذي تعده الصين من توجهاتها المستقبلية.[1]

*** في النظام الدولي:**

- تنتهج الصين سياسة سلمية وتدعم كل أشكال الديمقراطية كما تسعى لتحقيق نظام اقتصادي عالمي جديد يحقق التنمية المطلوبة، لهذا فهي تدعم كل ما تقوم به الدول العربية من ادوار على الصعيد العربي.

- ترفض الصين الإرهاب بكافة أنواعه وتنادي بضرورة قيام نظام دولي سياسي قائم على ميادين الشرعية والمساواة.

- أضحى حضور الصين كقوة عظمى وفاعل كبير في السياسة الدولية أمرا لافتا مما أدى إلى جعلها المنافس الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية.

- لم تكن الصين ستحظى بمكانة مرموقة إلا بتفوقها الكمي والنوعي على مستوى التسلح النووي وزيادة قدرتها العسكرية فالقطبية الدولية تركن في أهم معاييرها إلى معيار القدرة النووية العسكرية.

- تركز الصين على جملة قضايا منها الحرص على تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية من القوى الغربية المتقدمة صناعيا وتطوير علاقة الصداقة والتعاون مع الدول الأخرى.[2]

- تنتهج الصين سياسة سلمية هي تحرص حرصا كبيرا على عدم الوقوع في الخلافات الدولية وتؤكد ضرورة حلها للطرق والأساليب السلمية والابتعاد عن سياسات التسلح ونشر الأسلحة النووية نظرا لما تنطوي عليها معضلات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية... ومن الأسباب التي جعلت الصين تبرز في الساحة الدولية:

* تعتبر الصين الأولى عالميا من حيث معدل الموارد البشرية نسبة لعدد سكانها الكبير الذي يزيد عن مليار و 300 مليون نسمة.

*تعتبر الصين الأولى عالميا من ناحية النمو الاقتصادي وهي ثاني أكبر ميزانية معلنة للنجاح بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

*تمتلك الصين موقع استراتيجي يربط شرق آسيا بشرق أوروبا وتتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والحيوية.

---

[1] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، ط1،(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010)، ص298.

*التوافق الصيني الروسي قد يقود لحلف استراتيجي يجعل من الصين وروسيا القطبين الأكبر في العالم.

*الرغبة الشديدة لدى النظام السياسي الصيني في الوصول إلى قيادة النظام العالمي.

02- الإرهاب الدولي كمضمون في الإستراتيجية الأمريكية:

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة الكبرى وذلك بامتلاكها لمقاييس القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية وكذا بالتقدم التكنولوجي والتفوق العسكري.

- لم يعد هناك عالم ثنائي الأقطاب أصبحت الساحة مستغلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأخذت أدوار مهمة جعلتها الأولى في الساحة الدولية.[1]

- تقود الولايات المتحدة الآن "حربا عالمية على الإرهاب " وهي تقوم بصياغة النظم القانونية والاقتصادية مما جعل هيمنتها مستقرة.

- تبقى الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة في العالم ولا يوجد منازع لها ومن حقها ضرب أي دولة في العالم تعجز عن ملاحقتها للإرهاب، فلقد برزت ظاهرة الإرهاب كمتغير دولي للولايات المتحدة ليسلك هذا المتغير اتجاهين:

*يعد هذا المتغير مبرر لتحقيق غايات تكمن أساسا في استراتيجيات بعض القوى الدولية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يجعل في يدها التحكم بالقرارات السياسية الدولية وإمكانات الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإمرار أي مشروع يتوافق وتوجهات صانع القرار السياسي الأمريكي.

*يعد هذا المتغير وسيلة أمنية دينامكية لفرض أساليب القوة كيفما تشاء السياسة الأمريكية بما فيها الضربة الاستباقية ضد من تعدهم أعداء لها، فضلا عن كونها وسيلة لدرأ خطر هذا المتغير وتغيير مساره نحو مناطق ابعد على ما يكون على الساحة الأمريكية وحلفائها الغربيين.

*في حال نشوب الصراع المسلح بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية فإن نتائجه غير معلومة وغير محتملة فهي مفتوحة على كل الاحتمالات في ظل ما تملكه الصين وأمريكا من قدرات نووية عسكرية بالإضافة إلى تفوق الصين الكمي والذي يقابل بتفوق كيفي أمريكي.

المطلب الرابع: سيناريو التحالف والتعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا السيناريو ثمة تقارب وتعاون صيني أمريكي سيحدث في المستقبل في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين وفي ظل تفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية في حل القضايا العالقة بين البلدين فالتقارب والتعاون يصب في مصلحة البلدين معا.

[1] موسى ألزغبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي**، (دمشق:اتحاد كتاب العرب،2001)، ص10.

الصين المتقدمة أفضل من الصين المتخلفة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فالتعاون بينهما يحقق مكاسب لكل منهما فيمنع حدوث تحالف استراتيجي صيني روسي موجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية كما يمنع دعم الولايات المتحدة الأمريكية للقوى الإقليمية في آسيا للحد من التقدم الصيني كما سوف يخدم الصين في طريقها في الدفاع عن وحدتها السياسية، كما تلتقي المصالح الصينية الأمريكية في العديد من النقاط تتضح فيما يلي:

1)-المصالح الإستراتيجية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

- تسعى الصين والولايات المتحدة الأمريكية معا لبناء شراكة تعاون قائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة بينهما لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين واغتنام الفرص ومواجهة التحديات في القرن 21، وكل المهتمين بالنظام الدولي اتفقوا على إن الولايات المتحدة الأمريكية والصين ستكونان أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في القرن الواحد والعشرين وطبيعة هذه العلاقة ستحدد طبيعة هذا النظام.[1]

- أما عن حجم الاستثمار في إطار التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية الصينية في الولايات المتحدة نحو 2.3 مليار دولار وهو مبلغ قليل إذا ما قورن بإجمالي الاستثمارات الصينية في الخارج والمقدرة بنحو 230 مليار دولار في عام 2010 ويرجع ذلك إلى القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الشركات الصينية التي ترغب في الاستثمار في الأسواق الأمريكية.

- أما عن الاستثمار الأمريكي في الصين فقد بلغ نحو 7 مليار دولار عام 2010 ويرجع هذا الانخفاض في حجم الاستمارات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى السياسات والإجراءات الجبائية الاستثمارية المتبادلة لأسباب تتعلق بالأمن ونقل التكنولوجيا وهذا ما يعني نقص الثقة الإستراتيجية بين الطرفين بالرغم من التوجه نحو تعميق التعاون وإقامة الشراكة الإستراتيجية.

- العلاقة الصينية الأمريكية قائمة على الاعتماد المتبادل فالاقتصاد الأمريكي اقتصاد استهلاكي للمنتجات الصينية ويقوم الاقتصاد الصيني بدور الممول للولايات المتحدة الأمريكية والمستثمر الرئيسي في اقتصادها.[2]

---

[1] زياد خلف عبد الله، محمد الجبوري، "**تأثير عامل الفرضية التكنولوجية على العلاقات الأمريكية الصينية**"، **مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 06، 2018، ص ص 344، 357.

[2] نجيم حذافي، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3،2011)، ص116.

- اتسعت التبادلات المزدوجة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فقد أصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية ورابع سوق لصادراتها فيما تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثاني شريك تجاري للصين وأول سوق لصادراتها.

- لا تقتصر المصالح الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الاقتصادي فقط بل تتعداه إلى الجانب السياسي والعسكري فالصين تعد الركيزة الأساسية في مشروعات التدريبات الأمنية في المنطقة الآسيوية وأن العلاقة العسكرية القائمة بين الصين وأمريكا تمثل شكل من أشكال التعاون للحفاظ على بيئة أمنية مستقرة تضمن ديمومة المصالح المتشابكة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

- يمكن القول أن العلاقات الصينية الأمريكية أكبر من العلاقات التجارية على أهميتها للطرفين ذلك إنها تشمل أبعاد إستراتيجية وعسكرية كمسألة كوريا الشمالية والحد من الانتشار النووي والسلم والأمن في منطقة آسيا[2].

- تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الحوار والتواصل وهذا يتمثل في دبلوماسية "البينغ بونغ" التي انتهت بتقارب أمريكي صيني رغم العداد الذي كان بينهما من خلال دبلوماسية حوار قادها كل من هنري كيسنجر والرئيس السابق نيكسون.[3]

- أوجدت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقاط التقاء جديدة لمصالح الصين والولايات المتحدة الأمريكية المشتركة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي في حين نجد أيضا أن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية تتميز بشمولية كبيرة وإمكانية احتواء كبيرة مما يتيح لها التعلم من تجارب الديمقراطية الاجتماعية الناجحة في ذو النمط الغربي.

2)-آسيا وأهميتها في الإستر اتيجية الأمريكية:

- تتميز آسيا بموقع حيوي وبعدة مناطق غنية بالطاقة وكذلك الاقتصاديات الحيوية والديناميكية مما جعلها قارة ذات أهمية جيواستراتيجية وجيوسياسية منقطعة النظير بين القوى العالمية فالوضع

[1] أسامة أبو الرشيد، **تصعيد ترامب الصين: قلة خبرة أم إرهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية الصينية**، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة الأساسيات،2017)، ص145.

[2] نجيم حذفاني، مرجع نفسه، ص116.

[3] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية**، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والإشراف، 2017)، ص404.

الجيوسياسي في شمال شرق آسيا يشهد تغيرات تاريخية فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول توطيد وتوسيع تأثيرها ونفوذها في شمال شرق آسيا.[1]

- أصبحت منطقة المحيط الهادي الأسيوي هي المنطقة التي تحول إليها المركز الاقتصادي والسياسي للقوى العالمية عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مشتتة عسكريا بين العراق وأفغانستان فهذه المنطقة كانت على الدوام مركز ثقل القوة العسكرية الأمريكية وكانت مسرحا لحربين رئيستين للولايات المتحدة الأمريكية وكوريا وفيتنام خلال الحرب الباردة.[2]

- كانت منطقة المحيط الهادئ الأسيوي ذات أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لضرورة الاعتماد على حلفائها العسكريين في شرق آسيا وهم كوريا الجنوبية واليابان وتايوان والفلبين في الدفاع عن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية محيطها الخارجي الغربي وكذا بهدف احتواء الاتحاد السوفيتي السابق القوة العظمى المنافسة لها آنذاك.[3]

- اعتبر استخراج مفهوم " آسيا الباسيفيكية " بمثابة استخراج استراتيجي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لأن هذا المفهوم يجعلها لاعبا رئيسيا في المنطقة.

[1] رحمة شريف، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا لفترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف،2015)، ص140.

[2] وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص404.

[3] أمين نظير محمود، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1،(الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص389.

ففي النهاية كلما اشتدت التوترات بين البلدين يمكنهما في النهاية التوصل إلى حلول لها، والعامل الاقتصادي يلعب الدور الأهم في تهدئة الأمور والذي دائما ما يعيد العلاقات إلى مجراها الطبيعي.

مما تقدم ذكره سابقا يتضح أن العلاقات الصينية الأمريكية هي واحدة من أكثر العلاقات أهمية في العالم سواء في المرحلة الراهنة أو مستقبلا، بحكم عوامل عديدة ليس أقلها محتوى أو حجم التبادلات والتفاعلات الاقتصادية والعسكرية و الأمنية والسياسية و الثقافية، وحجم وتأثير كل من الدولتين في النظام الدولي كما أن بحكم عوامل قوة كل منهما وكذا طبيعة اهتماماتهما العالمية فإن هذه العلاقة تتفاعل مع بيئة عالمية متغيرة تؤثر فيها وتتأثر بها، لذلك فإن كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية تراعي مسألة مفادها أن استقرار علاقاتهما مسألة مهمة لاستقرار النظام الدولي ككل وطالما أن استقرار النظام الدولي يعد مصلحة لكلا الطرفين فان استقرار تلك العلاقات مسألة مهمة ينظر لها من زاوية استقرار النظام الدولي، ومن ثم فإن المنطق يفرض على كلتا الدولتين إظهار العمل على توسيع العلاقات الثنائية و يكبح أي توجه نحو النزاعات عبر حوارات و آليات للمعالجة لتسوية النزاعات سواء في القضايا المتضارب عليها المذكورة سابقا أو في قضايا أخرى، ويتضح في الأخير من خلال هذا الفصل وجود ثلاث مشاهد مستقبلية للعلاقات الثنائية كان أبعدها مشهد التزايد وأما أقلها حدة هو مشهد الاستمرار الذي يعتبر من المشاهد العملية لتسوية الخلافات الحالية، وعدم الوصول إلى الصدام خلال المستقبل المتوسط أي يسود التعاون في بعض القضايا بينهم و يتنافسان في القضايا الأخرى دون الوصول لحالة صراع.

الخاتمة

الخاتمة:

ختاما لما سبق يمكننا القول أن العلاقات الصينية الأمريكية واحدة من أكثر العلاقات أهمية في العالم في المرحلة الراهنة ومستقبلا وهذا بحكم ما تمتاز به كل من البلدين من حجم التبادلات والتفاعلات الاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية والثقافية مما جعل لكل منهما مكانة كبيرة ومرموقة في النظام الدولي، ونتيجة لذلك يمكن إيجاز أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

* تمثل العلاقة الثنائية للصين والولايات المتحدة الأمريكية بأهم علاقة ثنائية، وهو ما يبرز مدى أهمية هذه العلاقات فهي تساهم في تشكيل وضع الدولتين على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة خاصة مع مطلع القرن الواحد والعشرين.

* تتوقف طبيعة العلاقات المستقبلية المتوقعة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى حد بعيد على الكيفية التي يدار فيها الصعود الصيني بوصفه واقعا.

* إن أكثر الجوانب توترا في العلاقات الحالية بين الدولتين هي الجوانب الاقتصادية والعسكرية أكثر شيء كون أن قوة الصين في هذه الجوانب ستكون على حساب قوة الولايات المتحدة الأمريكية.

* من الصعب أن تتفوق الصين في مجال "القوة الناعمة" وليس أيضا من مصلحة الصين أن تدخل في صراع عسكري أو اقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

* تحتل الصين مركز الصدارة في أولويات أجندة الاهتمامات الأمريكية وصلت إلى حد وضع الصين في وضع الدولة الأولى بالرعاية.

* استمرار غياب عامل الثقة الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يمثل سبب رئيسي لاستمرار التنافس.

*تمثل تايوان أهم عقبة في استمرار تطوير التعاون الأمريكي الصيني لأنها تثير أزمات دورية بين الدولتين إذ تستخدم قضية تايوان إلى جانب قضايا أخرى في إدارة علاقاتها مع الصين عندما ترغب في الحصول على تنازلات في عدد من القضايا والملفات الدولية، فالولايات المتحدة لا ترغب في قيام الصين الكبرى.

* اعتمدت الصين على سياسة الانفتاح في التعامل مع معطيات السياسة الدولية والمشاركة فيها لتؤمن لنفسها موقعا مميزا على المستويين الأمني والإقليمي والدولي وهذا ما بدا واضحا في حرصها على عدم التورط في المنازعات والخلافات الدولية والتأكيد على ضرورة حلها بالطريقة السلمية.

* تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأولى في العالم والمهيمنة على الاقتصاد العالمي بالرغم من صعود بعض الدول إلى مصاف القوى الكبرى وذلك لتمتع اقتصادها بامتيازات إستراتيجية كبيرة لمواردها الطبيعية والبشرية والتقنية الواضحة من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية.

* إن المبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد حققت فائضا في الميزان التجاري للصين مقابل الولايات المتحدة الأمريكية.

* إن ضعف الأداء في الاقتصاد الأمريكي سيضعف المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية وسيدفع سياساتها التوسعية للانكماش مؤقتا مما سيمنح الصين فرصة للتقدم عليها وتحقيق انتشار واسع في شتى المجالات.

* عند مقارنة المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين فان الصين لا تستطيع الدخول في أي منافسة أو صراع سياسي أو عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لعدم امتلاكها لمقومات القوة السياسية والعسكرية التي تمكنها من ذلك.

* وصلت الصين في التفوق التكنولوجي والعلمي إلى احتلال مكانة خاصة لها ضمن الدول الكبرى من خلال مسيرتها النهضوية.

* مازالت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية تراعي مسالة مفادها أن استقرار علاقاتهما يعد مسالة مهمة لاستقرار النظام الدولي ككل، فاستقرار تلك العلاقة مسالة مهمة ينظر لها من زاوية استقرار النظام الدولي.

* تعد منطقة شرق آسيا من أكثر المناطق دينامكية في العالم وبحكم علاقات القوى وإمكانات كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية فإن تلك البيئة هي أكثر البيئات الإقليمية المؤثرة في العلاقات بين الدولتين.

* قد تكون جائحة كورونا عبارة عن جرس إنذار يحفز التقدم في مواجهة التحديات العالمية الأخرى التي تتطلب التعاون المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مثل كارثة تغير المناخ والاحتباس الحراري ولا ينبغي إن ينظر إلى مثل هذه الخطوة على أنها تنازل من الولايات المتحدة

للقوة الصينية بل ينبغي النظر إليها على أنها ستذهب باتجاه استعادة الثقة في مستقبل القيادة الأمريكية.

* يبدو أن هناك خيارين أمام الولايات المتحدة الأمريكية والصين أما الاحتواء بما يقتضيه من التعامل معها بوصفها خصما أو الشراكة بما تقتضيه من تفاعل اقتصادي وتسهيل اندماجها في المؤسسات الدولية المهمة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. إبراهيم عرفات، الصين وحواجز الصعود، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006).
2. إبراهيم عمر، ازدياد عدد الطلاب الصينيين في الولايات المتحدة، صحيفة الجريدة الكويتية، العدد 3212، 15 تشرين الأول 2015.
3. أبو الرشيد أسامة ، تصعيد ترامب الصين: قلة خبرة أم إرهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية الصينية، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة الأساسيات،2017).
4. أحمد رسلان، نظرية الصراع الدولي –دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986).
5. أحمد علي سالم،القوة والثقافة والعالم بعد الحرب الباردة،(لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
6. إسماعيل الرمضاني مازن ، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون سياسية، بغداد، مركز الجمهورية للدراسات السياسية، العدد الثاني، 1994.
7. إسماعيل حسين، العلاقات الصينية الأمريكية، ط1، (مصر: دار المعارف، 2018).
8. ألزغبي موسى ، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، (دمشق:اتحاد كتاب العرب،2001).
9. أميمه علي طه، العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة، (لبنان: بيروت، دار العلوم للنشر،2016).
10. أوه جوليا ، التعاون الدولي في شرق آسيا، (لبنان: بيروت، المكتب القومي للدراسات الآسيوية، 2010).
11. بدوي منير محمود ، مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية الأسباب والأنواع، مجلة الدراسات السابقة، جامعة أسيوط، مصر ،العدد الثالث،1997.
12. بوعشه محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، ط1، (ليبيا: بنغازي، دراسة المفاهيم والنظريات، دار الجبل، 1999).
13. بوقارة حسين ، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، (دار هومة، 2012).

14. تشومسكي نعوم ، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، تر:سامي الكعكي،(لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي، 2003).
15. تيم محمد، خالد الرحموني، رحلة إلى الصين الشعبية، (الرباط: قسم الإعلام والعلاقات العامة والنشر، 2014).
16. جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، (الجزائر: 1992).
17. جندلي عبد الناصر ، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي،(القاهرة: مكتبة مدبولي،2011).
18. جومبر ديفيد ، الحرية والقوة في عصر المعلومات، ط1، (أبو ظبي : مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، 2003).
19. جيانج وينران، التنافس على موارد الطاقة، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).
20. الحاج علي، سياسات الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في المنطقة العربية، ط1،(بيروت: مركز الدراسات العربية،2005).
21. حسين علي الجبوري صفاء ، العلاقات الصينية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 12، 2011.
22. خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، ط1، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004).
23. خلف عبد الله زياد ، محمد الجبوري، "تأثير عامل الفرضية التكنولوجية على العلاقات الأمريكية الصينية"، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 06، 2018.
24. خليفة جودة محمد محمود ، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته، (القاهرة: المركز الديمقراطي العربي، أبريل 2014).
25. دروين أبو جراد بلال خميس ، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى، (الأردن: الجامعة الأردنية، 2003).
26. دوينز جيمس، أندرو سكوبل، إعادة النظر في الصراع مع الصين، تر: أحمد العطار، (مصر: القاهرة، مؤسسة العلالي للطباعة، 2019).

27. دي سوين مايكل ، التقييم الإستراتيجي، تر: زلمي خليل، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، 1997).
28. روس دنيس ، فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم،تر:هاني ثابري،(لبنان: بيروت،دار الكتاب العربي،2008).
29. سعد العتيبي، المظاهر الصراعية في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية لأسباب نشوب وتطور العلاقات الصراعية بين المجتمعات، الحلقة الثانية، مجلة القوات المسلحة السعودية،العدد 108،1997.
30. سميدة خريف، الصعود الصيني في ظل التحديات الجيوإستراتيجية بمنطقة آسيا الوسطى، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017.
31. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية– دراسة في سياسات التعاون الدولي،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1988).
32. طاهري ميمون، عولمة الاقتصاد– عولمة الأزمات الوجه الحقيقي للقرية الكونية، (الأردن: جامعة جرش الأهلية، المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية الشريعة،2010).
33. عبد الحي وليد ،إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020،(الجزائر:مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف ،2011).
34. عبد الحي وليد سليم، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978–2010، ط1(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000).
35. عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والإشراف، 2017).
36. عبد المنعم مسعد نيفين ، العلاقات الدولية ومستقبل النظام العالمي في مرحلة العولمة، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002).
37. عبيدي ليث ، "جائحة كورونا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عمان، العدد 17، 2020.
38. عزت سعد، ما وراء التوتر الأمريكي الصيني، (القاهرة: مركز الفكر الإستراتيجي، 2018)

39. علي محمد شريف ، " القوة الذكية في الفكر الأمريكي"، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 98، 2009.

40. العماري عباس رشدي ، إدارة الأزمات في عالم متغير،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر).

41. عوني مالك ، الصعود الصيني إلى القطبية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد35، 2019.

42. فالنستين بيتر، السعد سعد، تر: دبور محمد، مدخل الى فهم تسوية الصراعات :الحرب والسلام والنظام العالمي، المركز العلمي للدراسات السياسية،ط1،(عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،2006).

43. فلدمان نوح، الحرب الهادئة، تر: هشام سمير،ط1، (لبنان: الدار العربية للثقافة، 2016).

44. قائمة المجلات والمقالات:

45. قصاص أكرم ، "كورونا بين الصين وأمريكا تطورات المؤامرة والعلماء والتجار"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 18، العراق، 2020.

46. الكتيبي سالم ، "الصراع الصيني الأمريكي"، مجلة فضاء الرأي، العدد 05، 19 أغسطس 2019.

47. ليوشيه تشنج ، دونج لي شي، الصين والولايات المتحدة خصمان أم شريكان، تر: عبد العزيز حمدي،(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).

48. محمد السويلم حسام الدين ، نظام الدفاع الاروخي القومي الأمريكي، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003).

49. محمد سخري، النظريات المفسرة للنزاعات الدولية، (الجزائر:الموسوعة الجزائرية للدراسات الأمنية والإستراتيجية،2019).

50. محمد سخري، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، (لبنان: بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019.

51. محمد فهمي عبد القادر ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1،(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010).

52. المراجع:

53. المشهداني محمد كاظم ، النظم السياسية، (الموصل: دار المحكمة،1991).

54. مقلد إسماعيل ، الإستراتيجية والسياسة الدولية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث،1979).

55. مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت:جامعة الكويت،1982).

56. ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي،1985).

57. ناي جوزيف ، مفارقة القوة الأمريكية، ط1، (السعودية: الرياض، مكتبة العبيكان،2003).

58. نصر عبد الرحمان خير الدين ، "آسيا مسرح حرب عالمية محتملة"، مركز الإمارات والإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 25، الطبعة الأولى، 2011.

59. نصر محمد ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير،(الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 1998).

60. نظير محمود أمين ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1،(الجزائر: دار الخلدونية، 2007).

61. الويتز لآري ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، تر: جابر سعيد عوض،ط1،(مصر: القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996)

62. ويلبورن توماس ، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الإستراتيجي الصين اليابان الولايات المتحدة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)

63. يموتن فايزة، بنية النظام الدولي في ظل جائحة كورونا، (لبنان: بيروت، دار المعرفة).

الأطروحات والمذكرات:

أ. الأطروحة:

1. حذافي نجيم ، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،2011).

2. عطية ريحان محمد ، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، غزة، جامعة الأزهر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

3. فالح إسماعيل منصور ، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، 2009.

ب-المذكرات:

1. شريف رحمة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا لفترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف،2015).

المواقع الإلكترونية:

2. http://studies.at,jazeeranet/ar/reports0131027112389 /2013/10/287451.html

3. الباروني عصام ، دراسة في النزاعات الدولية، http://www.democraticac.de/p=34092.com

4. بوبوش محمد ، مجموعة البر يكس،القوة الاقتصادية الناشئة، نقلا من : www.marsatamericalatima.com.

5. الحرب الالكترونية في مستقبل الصراع الدولي، موقع أرتي عربية، تاريخ النشر 2017/03/10،.www.arabiacartt.com.

6. الدبيب فهد، السياسة الخارجية الصينية تسعى للتحول إلى قطب ثان في النظام الدولي الجديد بعد أمريكا، الجزيرة ، تاريخ النشر :27/1/2011، http//www.al jazirah.com/fe10.htm

7. الزيني كريم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين اليوم،
http://www.arabic.chaina.today.com.369874521.ch.fr.
8. سخراوي إبراهيم ، الصراع على الموارد الطبيعية،
http://www.handaoui.com.24789311474.org.re.
9. الصالح عبد الله، توافق ضمني على تفادي المواجهة: الصين وأمريكا بين التنافس السياسي والمصالح الاقتصادية، مجلة العصر الالكترونية،
http://www.alasr.ws.com.1256324.org.fr
10. عمراني رقية ، دراسة في الأصول النظرية،
http://peacekeepig.un.org/ar/conflict-and-natural-resouces.com
11. فرانسوا غودمو ، العلاقات الصينية الأمريكية:الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 27/10/2013.
12. نقلا عن : حرز الله عمر ، الحرب الالكترونية :صراع في العالم الافتراضي، صحيفة البيان، تاريخ النشر 2012/3/4. www.albayan.ae
13. الهادي أنور، تحليل نظريات النزاع الدولي
http://www.raialyoum.3698745546.hi.p=re.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Books

1. Hoffmann sanely, contemporary theory in international relations, fifth edition, united states of amerce:prentice-hall.inc.june,1965.
2. jar Donald Get, what's with the relationship Between Americas' army and china's Pals ! An examination of the terms of us army's strategic peace time engagement with the people's liberation army of the people's republic of china, strategic studies institute, us army war college,1996.2.
3. sous la direction de Philippe Lemarchand, l'Europe centrale et balkanique, atlas d'histoire politique, édition complexe: Bruxelles,1995,

4. Justin Yifu li, fang cai and zhou li, the lessons of china's transititon to market economy, cato journal, vol16, n"2, fall 1996.
5. Clement.O2020, le soft, power chinoisen periode la pandemie de covid 19,groupe de refexion post covid19.
6. Kamiya matak, japens public opinions about the exercise of the right of collective self defense.dicuss.japan.september25,2014.
7. Kamiya matak, ipide.p.16.
8. Xiudian dai, understanding EU-china, relation, january,2006,
9. Bidouzou2020/5/1, la cris du covid19 ou la gestation d'un nouvel ordre mondial, les fragilites

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال:

الملحق رقم (1): خريطة المطالب المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي	**108**
الملحق رقم (2): تمثل خريطة للموانئ التايوانية	**109**
الملحق رقم (3) تمثل خريطة لموقع هونغ كونغ	**110**
ملحق رقم (4):خريطة لسباق التقنية	**111**
ملحق رقم (5): خريطة لمواجهة القوات الأمريكية للهجوم الصيني	**112**

العنوان	الصفحة

الشكر والعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة 1-7

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية تحليلية لأثر الصراع على العلاقات الصينية الأمريكية

تمهيد 9

المبحث الأول:ماهية االصراع الدولي 10

المطلب الأول:الصراع الدولي والمصطلحات المرتبطة به 11

الفرع الأول:مدلول الصراع الدولي 11

الفرع الثاني :المصطلحات المرتبطة بالصراع الدولي 11-14

المطلب الثاني : المنطلقات النظرية للصراع الدولي 14-16

المطلب الثالث:النظريات المفسرة للصراعات الدولية 17

الفرع الأول :التفسير الواقعي للصراعات الدولية 17-20

الفرع الثاني:التفسير الجيوبوليتيكي للصراعات الدولية 21-22

الفرع الثالث:التفسير البنائي للصراعات الدولية 22-23

الفرع الرابع:التفسير النظمي للصراعات الدولية 24-28

الفرع الخامس:تفسير نظرية الاحتياجات الإنسانية للصراعات الدولية 28

المطلب الرابع:أسباب وآليات الصراع الدولي 29

الفرع الأول:أسباب الصراع الدولي 29-30

الفرع الثاني:آليات الصراع الدولي 30-31

المبحث الثاني:الصراع الاقتصادي الدولي ومحدداته 32

المطلب الأول:مدخل لفهم الصراع الدولي 33-34

المطلب الثاني:كيفية إدارة الصراع الدولي 34-36

المبحث الثالث:أثر الصراعات الاقتصادية على العلاقات الدولية 37

المطلب الأول:التغير من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية 38-39

المطلب الثاني:التغير من الحرب الكلاسيكية إلى الحرب الحديثة 39-40

المطلب الثالث:أثر الصراعات الاقتصادية على العلاقات الدولية 41-42

خلاصة الفصل الأول 43

الفصل الثاني:العلاقات الصينية الأمريكية

تمهيد 45

المبحث الأول:العلاقات الأمريكية الصينية من التنافس إلى التعاون 46

المطلب الأول:الإرهاصات التاريخية للعلاقات الأمريكية الصينية 47-51

المطلب الثاني:مظاهر العلاقات الصينية الأمريكية 51

الفرع الأول:مظاهر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 51-53

الفرع الثاني:مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 53-54

المطلب الثالث:محددات وأبعاد العلاقات الصينية الأمريكية 54-71

المبحث الثاني:مضامين العلاقات الأمريكية الصينية 72

المطلب الأول:العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية 73-74

المطلب الثاني:العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية 74-75

المطلب الثالث: قضايا صراعية مختلفة بين الصين وأمريكا 75

الفرع الأول: بحر الصين الجنوبي 75-77

الفرع الثاني:كوريا 77-79

الفرع الثالث:تايوان 79-80

الفرع الرابع:قضية هونغ كونغ 80-81

الفرع الخامس:الفضاء الإلكتروني 82-86

الفرع السادس:مواجهة جائحة كورونا 86-90

المبحث الثالث:مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية 91

المطلب الاول:تأثير الصراع الأمريكي الصيني على العلاقات الدولية 91-94

المطلب الثاني:سيناريو استمرار الوضع القائم للعلاقات الصينية الأمريكية 94-96

المطلب الثالث:سيناريو التنافس والخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 96-98

المطلب الرابع:سيناريو التعاون والتحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 98-101

خلاصة الفصل الثاني 102

خاتمة 103-106

قائمة المصادر والمراجع 108-115

فهرس المحتويات

الملخص

الملخص:

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك العديد من الأسباب التي تجعلها تفكر بالدخول في صراع مع أية دولة في العالم لما تمتلكه من مقومات قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية ساعدتها على أن تكون في قمة النظام الدولي العالمي، ومن البلدان التي أصبحت أمريكا على خلاف معها هي الصين لأنها تراها مصدر تهديد لها، ولكن على الرغم مما حققه الصين من تفوق اقتصادي كبير إلا أنها تدرك حقيقة احتياجها لأمريكا على جميع الأصعدة، فالصين لم تكن تستطيع تحقيق هذا النمو الاقتصادي لولا دعم أمريكا لها في مجال التجارة والاستثمارات لاسيما وأن الصين لا تزال تعاني من الضعف السياسي وكذا الاقتصادي بالنسبة لأمريكا، فهي لم تستطع لحد الآن مواكبة القوة العسكرية لأمريكا ولم تستطع ان تصبح قوة عسكرية دولية، نجد أن مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية يتأرجح بين التعاون والتنافس، فهذه العلاقة لا تسير على وتيرة واحدة، فيمكن القول أن مستقبل البلدين لم يعد محكوما فقط بالمصالح التجارية والاقتصادية أو بالإستراتيجية الأمنية والعسكرية لهما، في كل الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر من التوازن في مجمل هذه العلاقات في العقود الثلاثة المقبلة رغم الإفتقار للثقة المتبادلة على الصعيد السياسي.

Summary :

There this no doubt that the united states of america has many reasons that make it think of entering into a conflict with any country in the world because of its economic ، military and political elements that helped it to be at the top of the global international systeman،and one of countries that america has become att odds with is china because it it sees it as a sourse of threat to it،but despite china’s great economic superority ،it realises the fact that it needs america at all levels. China would not have been able to achieve this economic growth without amerrica’s support for it in field of trade and investments،especially since china still suffers from political weakness as well as for America،it has not yet been able to keep pace with America’s military power and has not been able to become an intenational military power. We find that the future of sino-American relations fluctuates between cooperation and competition. In all cases،the two parties can achieve a measure of balance in the totality of these relations in the next three decades،despite the lack of mutual trust at the political level.